عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس
معهد الدراسات الإقليمية/دراسات إسرائيلية

المواقف الإسرائيلية من قضية القدس
(1967م-2000م)

سمير رزق حمتّو

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1430هـ - 2009م

المواقف الإسرائيلية من قضية القدس
(1967م-2000م)

الباحث: سمير رزق منصور حمتّو

بكالوريوس صحافة وإعلام – الجامعة الإسلامية-غزة

المشرف الرئيس:

الدكتور أسامة محمد أبو نحل

أستاذ مشارك في قسم التاريخ –جامعة الأزهر بغزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات الإسرائيلية) من برنامج معهد الدراسات الإقليمية عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس – القدس.

1430 هـ/2009 م

جامعة القدس– القــدس
عــمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

المواقف الإسرائيلية من قضية القدس
(1967م–2000م)

اسم الطالب : سمير رزق منصور حمتّو
الرقم الجامعي:

المشرف الرئيس: الدكتور أسامة محمد أبو نحل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / /2009 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم.

1. أ. د. أسامة محمد أبو نحل : رئيس لجنة المناقشة التوقيع
2. د. خـــالد صافي : ممتحناً داخلياً التوقيع
3. د. نــاصر أبو العطا : ممتحناً خارجياً التوقيع

القدس– فلسطين
1430هـ – 2009م

الإهـــــداء

إلى الشهداء الذين رووا بدمائهم تراب القدس الطاهر...
إلى من سكن حب القدس في قلبه ...
إلى من علماني أن الحياة أمل وعطاء ...
إلى والديَّ ...
إلى أبنائي وزوجتي ...
إلى كل من شجعني ووقف إلى جانبي ...
أهدي هذه الرسالة...

سمير رزق منصور حمتو

إقـــــــــرار

أقرّ أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحـــاثي باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجـــة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

سمير رزق منصور حمتّو

التاريخ: 24/ 08 /2009م

شكر وعرفان :

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً فيه، وصلَى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وأتوجه إليه- سبحانه- بأن يجعل كل ما بذلت من جهد في هذه الدراسة خالصاً لوجهه الكريم. وأتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لكل من أسهم في إخراج هذا العمل العلمي، ثم إلى كل من مد لي يد العون أثناء إعداد هذه الرسالة، وأخص بالشكر أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة الدكتور أسامة محمد أبو نحل، الأستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر، على كل ما بذله من جهد علمي، حيث كان لخبرته العلمية والمنهجية والتطبيقية أثر واضح في توجيهي توجيهاً سليماً في مختلف مراحل الدراسة، الأمر الذي ساعد في ظهور هذا العمل العلمي بهذه الصورة، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الدكتور/ خالد صافي المناقش الداخلي، والدكتور/ناصر أبو العطا المناقش الخارجي على تفضلهما بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر لجامعة القدس، ولعمادة الدراسات العليا، ولمعهد الدراسات الإقليمية والعاملين فيه كل باسمه ولقبه على دورهم التنويري والعلمي، كما وأتقدم بكل التقدير لجهود الأكاديميين الذين تتلمذت على أيديهم خلال فترة الدراسة في البرنامج.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الزملاء والأصدقاء الذين وقفوا بجانبي، وشجعوني على مواصلة استكمال الرسالة رغم المعيقات.

ولا يسعني إلاَّ أن أتقدم بالشكر والعرفان، إلى كل من تفضل وساهم بمراجعة هذه الرسالة، وما قدموه لي من عون ونصح في سبيل إتمامها وإخراجها.

وأخيراً، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لعائلتي، على دورهم ودعمهم اللامحدود، واستغنائهم عن جزء كبير من الوقت المخصص لهم لإخراج هذا الجهد.

تعريف المصطلحات

القدس (ירושלים):

أوردت المصادر التاريخية والمكتشفات الأثرية وكتابات القدماء أسماء عدة لمدينة القدس، أو بيت المقدس باختلاف العصور والأزمنة.

"وقيل إن أول اسم ثابت لمدينة القدس هو (أور سالم)، قبل خمسة آلاف عام، ويعنى (مدينة سالم)، وقيل (مدينة السلام)؛ ثمَّ ما لبثت تلك المدينة أن أخذت اسم يبوس نسبة إلى اليبوسيين، "المتفرعين من الكنعانيين"، وقد بنوا قلعتها (صهيون)، والتي تعني بالكنعانية (مرتفع)، كما بنوا هيكلاً لملكهم (سالم)، فكان بيتاً للعبادة"، وقد ورد اسم يبوس في التوراة نسبة إلى اليبوسيين، الذين روت عنهم أنهم كانوا يسكنون "أورشليم"" (طعيمة، 1975، ص134).

وتذكر بعض المصادر التاريخية أن الملك اليبوسي (ملكي صادق) هو: أول من بنى يبوس أو القدس، وكان محباً للسلام حتى أُطلق عليه ملك السلام، ومن هنا جاء اسم المدينة؛ وقد قيل :إنه هو من أسماها أورسالم، أي (مدينة سالم) (الحوت، 1991).

وكانت القدس تدعى في العهد الروماني باسم "إيليا كابيتوليا"، وهو الاسم الذي أطلقه الإمبراطور "ايليوس هدريان"، فإيليا اسم الإمبراطور، وكابيتولينا تعني معبد جوبيتر الكبير، والإمبراطور هدريان هو الذي منع اليهود من دخول القدس نهائياً في عهده في القرن الثاني قبل الميلاد (ظاظا، 1970).

وفي كتابات هيرودوتس ورد الاسم "قديتس"، ويقول المستشرق اليهودي الفرنسي سالومون مونك في كتابه "فلسطين": إن هذا الاسم هو على الأرجح "القدس"، محرفاً في اليونانية عن النطق الآرامي "قديشتا" (ظاظا، 1970).

وتسمى المدينة في الترجمة العربية للنصوص القديمة من الإنجيل والعهد القديم باسم أورشليم أو يروشليم، (ירושלים)، وقد عُرفت قبل الإسرائيليين، وورد اسم "أورسالم" في لوحات تل العمارنة التي تعود إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وهي رسائل كُتبت على ألواح من الطين، بعث بها حاكم القدس العربي (عبد يحيبا) وغيره من حكام المدن الفلسطينية والسورية يستنجدون بفرعون مصر أمينوفيس الثالث، لصد غارات شراذم من الغجر الرحل اسمهم "حبيرو"، اتفق الباحثون على

أنهم "العبيرو" أو "العبرانيون"، الذين كانوا يدقون أبواب فلسطين سعياً وراء الرزق والأرض. (طعيمة، 1975).

وقد عُثر على هذه الألواح والنقوش، في أوائل القرن العشرين في محافظة أسيوط المصرية، وهي عبارة عن لوحات مكتوبة بالخط المسماري، واللغة البابلية (لغة العراق القديم)، تتخللها شروح باللغة الكنعانية (لغة فلسطين القديمة)، وهي وثائق دبلوماسية ترجع إلى عهد الفرعون أمنوفيس الثالث من عام 1411 إلى 1375 قبل الميلاد، وابنه أخناتون (1375 –1350 قبل الميلاد) (طعيمة، 1975).

أما في النقوش الآشورية، التي تعود إلى عهد القرن الثامن قبل الميلاد، فتسمى "يوروسليموا" وخاصة في سجلات الإمبراطور الآشوري سنحاريب، في حوالي عام 700 قبل الميلاد، وفي النقوش اليونانية من عهد الاسكندر الأكبر (حوالي 330 قبل الميلاد)، كانت تسمى "هيروسوليما" أو "سوليما" (ظاظا،1970) .

وورد اسم "أورشالم" في التوراة، التي كثيراً ما تورده مختصراً "شالم" فقط، ودعاها اليبوسيون الكنعانيون "أورشاليم" أو "يورشاليم"، وورد هذا الاسم على هذا النحو في "نصوص الطهارة"، وهي ألواح مصرية ترجع إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد، أي القرن الذي يُعتقد أن إبراهيم الخليل مر أثناءه بالقدس (طعيمة، 1975).

وأقرب شكل لاسم القدس، كما يلفظه اليهود اليوم، هو "يروشلايم"، وهو الاسم الذي عُرف عند العرب الآراميين، الذين كانوا في البلاد قبل ظهور الإسرائيليين، والذين اشتق اليهود منهم ومن الكنعانيين لغتهم العبرية (طعيمة، 1975). ويرى البعض أن اسم "يروشلايم" ومن ثم "أورشليم"، هي تعريب للاسم الكنعاني والعبري "يروشلايم"، وقد يشير إلى "مدينة السلام" باللغة العبرية أو بلغةٍ سامية أخرى (الحوت،1991).

ولما استولى داود على القدس سمى المدينة باسمه، فسميت "مدينة داود"، وبدأ اسم يبوس يختفي تدريجياً، ثم اختفى فيما بعد اسم مدينة داود، وعاد الاسم "أورشالم" إلى المدينة (طعيمة، 1975)، وقد ورد معظم هذه الأسماء في التوراة، علماً بأن بعض الباحثين ينفون أي صلة لداود بالقدس (أبو نحل ومخيمر، 2008).

وقد رافق اسم "القدس" المدينة منذ بداية تاريخها، أي منذ ما قبل الإسرائيليين عندما أقيمت فيها لأول مرة أماكن خاصة بالعبادات القديمة، ولم يذكر المؤرخ اليوناني المشهور هيرودوت (484–

425 قبل الميلاد)، في تاريخه المشهور اسم أورشليم، ولكنه ذكر اسم مدينة كبيرة في الجزء الفلسطيني من الشام وسماها "قديتس" مرتين في الجزء الثاني والثالث من تاريخه(طعيمة، 1975)، ويقول المستشرق اليهودي الفرنسي "سالومون مونك" في كتابه "فلسطين": إن هذا الاسم على الأرجح هو القدس محرفاً في اليونانية عن النطق الآرامي "قديشتا"، وحتى اليهود في الكتاب المقدس أطلقوا عليها اسم مدينة القدس (اشعيا 2/48، نحميا 1/11)، و"جبل القدس" (اشعيا 13/27)، كما سميت "مدينة الله" في (المزامير 1/48)، و"مدينة الحق" في (سفر زكريا 3/8) (طعيمة، 1975). وكان العرب في مراسلاتهم، وأدبياتهم القديمة باللغة العربية من القرون الوسطى، يقولون إنها مدينة "إيليا" أو "إيلياء"، الاسم الذي أطلقته على المدينة سلطات الإمبراطورية الرومانية سنة 131 م، واسم إيلياء هو الاسم الذي تضمنته العهدة العمرية التي حررها عمر بن الخطاب لأهل القدس، عندما دخل إليها فاتحاً سنة 638م (الحوت،1991).

وفي فترة لاحقة من القرون الوسطى، ذكرت المدينة باسم "بيت المقدس" أو القدس، وهو الاسم الشائع اليوم في العربية، وخاصة لدى المسلمين، فقد يكون اختصاراً لاسم "بيت المقدس"، أو لعبارة "مدينة القدس"، وكثيراً ما يقال "القدس الشريف"، لتأكيد قدسية المدينة، أما السلطات الإسرائيلية فتشير في إعلاناتها إلى المدينة، باسم "أورشليم القدس".(الخارجية الإسرائيلية، 2008).

إرتس يسرائيل: (ארץ ישראל)

لفظة عبرية ذات دلالة دينية تعني حرفياً (أرض إسرائيل)، وهي تعبر عن الاسم الصهيوني التقليدي لأرض فلسطين وما حولها قبل وبعد الهجرة الصهيونية، وحدود الأرض (إرتس يسرائيل) غير معرفة على وجه الدقة؛ لأنها مقولة دينية يهودية ثابتة، وليست مقولة جغرافية متغيرة (المسيري، 2003)، وقد حول الصهاينة فلسطين إلى (إرتس يسرائيل) أو صهيون، وأعادوا تفسير تواريخ الجماعات اليهودية، بحيث أصبحت تعبيراً دائماً عن الرغبة في العودة إلى (إرتس يسرائيل).

ويقال أيضاً إن أرض إسرائيل هي الأرض التي تزعم إسرائيل أن كتبها المقدسة حددتها لليهود، وهي مركزهم الوطني والديني والفكري، وتعرف هذه البلاد بأرض القدس، وأرض العبرانيين، وأرض الظبي، وغير ذلك (تلمي، 1988).

إسرائيل: (ישראל)

تنسب تسمية (إسرائيل) إلى النبي يعقوب عليه السلام؛ حيث ورد في التوراة قصة تزعم أنه خاض عراكاً ضد رجل حتى بزوغ الفجر، عند جدول صغير في منطقة الأردن يدعى (يبوق)، ولما رأى الرجل أنه لا يقدر عليه طلب منه أن يطلقه، فقال له :لا أطلقك حتى تباركني فباركه، وقال له: لن يدعى اسمك يعقوب بعد الآن بل (إسرائيل)؛ لأنك صارعت الله والناس وغلبتني (التكوين 15:8-21).

وورد أيضاً أن لفظة (إسرائيل) مكونة من كلمتين ساميتين قديمتين هما: (أسر) بمعنى غلب و(إيل) أي الإله أو الله، وهذه التسمية تعد مصدر فخر لبني (إسرائيل) من الناحية القومية، وانتسبوا لها فيقولون: "بيت (إسرائيل) أو آل (إسرائيل) أو بني (إسرائيل)، واختصرت بلفظ (إسرائيل) فقط، كما ورد في التلمود (المسيري، 2003).

وهناك روايات تتحدث عن أن كلمة (إسرائيل) جاءت من (أيسر) بمعنى (عبد)، و(إيل) بمعنى (الله)، وهى تعني بالجملة (عبد الله)، وعندما اكتملت صورة اليهود الروحانية والدينية والسياسية في منتصف القرن العشرين، أعلن زعماء الصهيونية عن قيام الدولة في فلسطين في 15 أيار (مايو) 1948، وأطلقوا عليها اسم (إسرائيل)، وطُبع هذا الاسم في الأعداد الأولى من الجريدة الرسمية اليهودية، وعلى إثر ذلك ظهرت موجة من النقد تجاه هذه التسمية من قبل بعض اليهود، فقامت الحكومة الإسرائيلية بتغيير الاسم إلى دولة إسرائيل، وإن كان الشائع هو استخدام الاسم المختصر في جميع أجهزة الإعلام الإسرائيلية والغربية وحتى في الأجهزة الإعلامية الرسمية في الدول العربية والإسلامية. (ويكبيديا.2009) .

التلمود: (התלמוד)

كلمة التلمود مستخرجة من كلمة (لامود، lalmud) التي تعنى (تعاليم)، وهي تعبر عن الكتاب الذي يحتوي على تعاليم التوراة اليهودية المكتوبة، وهي قسمان، **الأول:** تلمود يوروشالمي (الكتاب المقدس)، وهو الكتاب الأساسي الذي يؤكد على تنفيذ فرائض الديانة اليهودية من جانب اليهود، **والثاني:** التلمود البابلي وهو الذي فرّق بين اليهود، من حيث تنفيذ تلك الفرائض، فألزم اليهود الأحرار بها، وأسقط بعضها عن اليهود تحت السبي البابلي، ومنها التي تتعلق بفرائض الزكاة، وهناك تفاسير يهودية تعتبر التلمود بمثابة تفسيرات وشروح للكتاب المقدس – العهد القديم – الذي يدعوه اليهود باسم (التوراة)، وتشير معظم المصادر التاريخية إلى أن عمليات تحرير وتدوين الكتب

الدينية اليهودية (التوراة – التلمود)، بدأت في بابل بعد السبي البابلي في القرن السادس قبل الميلاد؛ وأنها استمرت حتى القرن الخامس بعد الميلاد، حتى أخذت شكلها النهائي الحالي(رزوق، 1970).

التوراة: (התורה)

كلمة من أصل عبري مشتقة من فعل (يوريه)، تعنى بالعبرية (يعلم أو يوجه)، وربما كانت مشتقة من فعل (ياراه)، بمعنى (يجري قرعة)، ولم تكن كلمة (توراة) ذات معنى محدد في الأصل؛ إذ كانت تستخدم بمعنى (وصايا أو شريعة)، وكان اليهود يستخدمونها للإشارة إلى اليهودية ككل، ثم أصبحت تشير إلى (التناخ)، بمعنى التوراة الشفهية وأسفار موسى الخمسة (جارودي، 1986) – مع أنها لم تكتب في عهد موسى – (مقابل أسفار الأنبياء وكتب الحكمة والأناشيد)، إضافة إلى المخطوطات الصادرة عن أحبار اليهود، ثم صارت الكلمة تعني العهد القديم كله مقابل تفسيرات الحاخامات اليهودية (شريدة، 2002).

التوراة في التقاليد تشمل على 613 فرضاً، منها 248 أمراً يلزم القيام بها، و365 نهياً يجب اجتنابها، أما الوصايا العشر فهي تمثل جزءاً بسيطاً من جسم الشريعة اليهودية، وهى في قيمتها مثل الأوامر الأخرى؛ ولهذا فإن الديانة اليهودية قليلة التركيز على الوصايا العشر لهذا السبب أيضاً؛ لان المسيحية على مر العصور كانت تنتقد اليهودية بتركيزها على الشريعة، وقد كانت تعلم أن الوصايا العشر تمثل الأوامر الإلهية الوحيدة في التوراة، التي يجب على معتنق اليهودية اتباعها. (شريدة،2002).

الحاخام: (הרב)

الحاخام كلمة عبرية معناها (الرجل الحكيم أو العاقل)، وكان هذا المصطلح يطلق على جماعة المعلمين الفرنسيين (حاخاميم)، ومنها أخذت كلمة حاخام لتدل على المفرد، أما كلمة (رباي)، فهي عبرية في التوراة ، وتعني (عظيم)، وهى من الجذر السامي (رب)، بمعنى (سيد) أو (قيِّم على آخرين) – الرابي هو الذي يمارس عمله بوظيفة رسمية على عكس الحاخام الذي يمتهن نشر الديانة اليهودية من غير وظيفة، وتطور معنى الكلمة في عبرية المشناه، وأصبحت بمعنى (سيد) مقابل (عبد)، ولكنها في كتابات معلمي المشناه (هتنائيم)، أصبحت لقباً للحكماء، وكلمة (رباي) تعني "سيدي"، وينطقها السفارديم (رابية)، وكان هذا اللقب لا يخلع إلاَّ على من تم ترسيمه حاخاماً. (المسيري، 1978).

الصهيونية: (הציונות)

ظهر هذا المصطلح، لأول مرة بمعناه الحديث، عام 1890، حين سكّه المفكر اليهودي النمساوي والمشارك في تأسيس الحركة الصهيونية (ناثان بيرنباوم 1864–1937)، الذي رفض التعريف الديني التقليدي للجماعات اليهودية، باعتبارها جماعة دينية، وهو التعريف الذي كان سائداً بين يهود العالم حتى القرن التاسع عشر، بدلاً من ذلك تبنى (بيرنباوم) تعريفاً علمانياً، يوحد بين القومية والعرق مع استبعاد الجانب الديني تماماً، وقد أصبحت الصهيونية – حسب هذا التصور – بمثابة حركة البعث القومي اليهودي، الذي هدف إلى إنهاء حالة تعبر عن المنفى والشتات وعودة اليهود إلى أرض أسلافهم، لاستئناف تاريخهم القديم (الحوت، 1991) .

أما أوروبياً فإن نظرتهم للصهيونية بمثابة أداة لتخليص أوروبا من الجماعات اليهودية ونقلهم إلي فلسطين، ليشكلوا قاعدة للاستعمار الغربي، بمعني أن الدول الأوروبية سعت إلى تحويل تلك الجماعات اليهودية إلى مجرد أداة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ وهذا القول فيه إثبات أن الصهيونية كفكر وكحركة، ظهرت في المسيحية في أوروبا، خاصة في بريطانيا قبل أن تظهر في اليهودية. وعرفت بأنها الحركة الرامية إلى عودة اليهود إلى وطن أجدادهم (أرتس يسرائيل)، حسبما جاء في الوعد الإلهي والآمال المشيحانية لليهود!". (المسيري،1999 ،ج6، ص1).

وتشير كلمة "صهيون" في التراث الديني اليهودي إلى جبل صهيون والقدس، بل إلى الأرض المقدَّسة ككل، ويُشير اليهود إلى أنفسهم باعتبارهم "نبت صهيون". كما تُستخدَم الكلمة للإشارة إلى اليهود كجماعة دينية. والواقع أن العودة إلى صهيون فكرة محورية في النسق الديني اليهودي؛ إذ إن أتباع هذه العقيدة يؤمنون بأن الماشيح المخلِّص سيأتي في آخر الأيام ليقود شعبه إلى صهيون (الأرض ــ العاصمة) ويحكم، العالم فيسود العدل والرخاء. (المسيري،1999، ج6، ص2).

الغيتو: (הגטו)

مشتق من كلمة " Gate" وتعني البوابة ، ويعدُ الغيتو أشهر الأشكال الانعزالية اليهودية في العالم، بحيث أصبح يطلق على كل شكل من أشكال الحياة اليهودية الانعزالية، وسط الشعوب التي عاشوا فيها، والغيتو عبارة عن حي أو شارع مخصص لإقامة اليهود، وهو يضم طبقات مختلفة: الغني والفقير والمستغل، لكن ظروفهم فرضت التدخلات الاجتماعية والاقتصادية (المسيري، 1978).

الكنيست (הכנסת):

اسم يعني الاجتماع، وقد أطلق لفظ الكنيست على المنظمة العمومية ليهود أرض فلسطين، وشملت غالبية الجماعات اليهودية باستثناء المتدينين، وهذه المنظمة أقيمت في العهد البريطاني، التي اعترف بها عام 1928، وكان قد عقد أول اجتماع لأعضاء هذه المنظمة عام 1920، وبعد إنشاء الدولة عرفت المنظمة باسم (الكنيست)، وهو البرلمان الإسرائيلي (تلمي، 1988)، واشتقاق الاسم وتحديد عدد الأعضاء (120)، مأخوذين من كنيست هَجْدُولا (الهيئة الكبرى)، وهي الهيئة التشريعية لليهود فيما يسمى بعهد الهيكل الثاني. وهي بذلك مرادفة- تقريباً- لكلمة "يشوف". ويُسمَّى البرلمان الإسرائيلي "الكنيست". (المسيري، 1999، ج5، ص52).

الكيبوتس: (הקיבוץ)

الكيبوتس لفظ عبري يعني (تجمع)، وجمعها (كيبوتسيم)، وتصغيرها (كيبوتساه)، ولعل الاصطلاح الديني (كيبوتس جاليوت)، أو تجميع المنفيين، هو الذي استقى منه الصهاينة هذه التسمية (الزرو، 1990).

وتُستخدَم الكلمة في الكتابات الصهيونية للإشارة إلى مستوطنة تعاونية تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة، يعيشون ويعملون سوياً، ويبلغ عددهم بين 450 و600 عضو، وإن كان العدد قد يصل إلى ألف في بعض الأحيان. (المسيري .1999 .ج7.ص142) ،ويرى تلمي، في كتابه معجم المصطلحات الصهيونية، أن الكيبوتس :

> "هو رابطة بشرية تقام للاستيطان التعاوني أو لإقامة مجتمع مبني على أسس تعاونية في جميع مجالات العمل والإنتاج والاستهلاك والتعليم والثقافة، وهذا الكيبوتس هو صورة حياتية مشتركة من صور الاستيطان العامل في أرض إسرائيل، وأعضاؤها هم جزء من حركة العمال اليهودية".(تلمي .1988 ص 398).

ويُعدُّ الكيبوتس من أهم المؤسسات الاستيطانية التي يستند إليها الاستعمار الصهيوني في فلسطين المحتلة، بل يُقال إن الكيبوتس هو أهم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الإطلاق داخل الكيان الصهيوني. وهو مؤسسة فريدة مقصورة على المجتمع الصهيوني، ويُعدُّ الكيبوتس من أهم المؤسسات، التي اعتمدتها الحركة الصهيونية في فلسطين قبل عام 1948 أو (إسرائيل) بعد تأسيسها، التي أثرت على الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة. (المسيري،1999،ج 7، ص142).

الهيكل: (המקדש)

كلمة كنعانية تعني البيت الكبير، يقابلها في اللغة العبرية (بيت همقـداش) أي البيـت المقـدس أو (هيخال)، والبيت الكبير أو العظيم، هو المعنى الذي يشار به إلى مسكن الإلـه، حـسب المـزاعم اليهودية، كما تقابلها في المعنى كلمة فرعون (المسيري، 2004)، وفي اللغة العربيـة: (الهيكـل) تأتي من (هكل) بيت للنصارى وهو بيت الأصنام؛ سمي بيت يهوه؛ لأنه عند اليهود يمثل مـسكن الإله، ومع أنه كان مصرحاً للكهنة والعبيد دخول الهيكل، لكنه لم يكن مسموحاً لهم حرية الحركة، ولم يكن مسموحاً إلاَّ للكاهن الأعظم دخول قدس الأقداس، وهو الهيكل أو البيت المقدس (العمـور، 2007 ص 964).

وكان الهيكل جزءاً من العبادة القربانية المركزية – وهو النمط الديني الذي ساد مع حكم سـليمان الملك – وليس النبي في اعتقادهم، حتى هدم الرومان الهيكل، ولم يكن جزءاً من العقيدة اليهوديـة، التي لم تتبلور تاريخياً إلاَّ في مرحلة متأخرة، ربما في القرن الخامس الميلادي. (العمور،2007).
وللهيكل مكانة خاصة في العقل اليهودي، فهو يقع في مركز العالم، فقد بني وسط القدس التي تقـع في وسط العالم، وقدس الأقداس يقع وسط الهيكل، فهو بمثابة المركز، وهو يمثـل الكنـز لـديهم، فالإله– حسب زعمهم– خلق العالم بيد واحدة، بينما خلق الهيكل بكلتا يديه، بل إنه خلق الهيكل قبل العالم– على حد زعمهم– (العمور.2007 ص 964).

وتشير الروايات الدينية إلى أن هيكل سليمان كان في أورشليم–مركز العبادة اليهودية– ورمز تاريخ اليهود، وموضع فخارهم وزهوهم، وقد شيده الملك سليمان، وأنفق ببذخ عظيم على بنائه وزخرفته؛ حتى أنه احتاج إلى أكثر من 180 ألف عامل (سفر الملوك الأول)، وقد أتى له سليمان بالذهب من ترشيش، ويعتقد أن تكون ترشيش هي ترتيوس، وهي واقعة في جنوب إسبانيا قرب جبل طـارق، وكان يأتي بالخشب من لبنان، وبالأحجار الكريمة من اليمن، ثم بعد سـبع سـنوات مـن العمـل المتواصل تكامل بناء الهيكل، فكان آية من آيات الدنيا في ذلك الزمان، وقد ورد في سفر الملـوك الثاني قوله :

"وَأَخْرَجَ مِنْ هُنَاكَ جَمِيعَ خَزَائِنِ بَيْتِ الرَّبِّ، وَخَزَائِنِ بَيْتِ الْمَلِكِ، وَكَسَّرَ كُلَّ آنِيَةِ الذَّهَبِ الَّتِي عَمِلَهَا سُلَيْمَانُ مَلِكُ إِسْرَائِيلَ فِي هَيْكَلِ الرَّبِّ، كَمَا تَكَلَّمَ الرَّبُّ." (سفر الملوك الثاني 24: 13)

وجاء في الإصحاح السادس من سفر الملوك الأول :

"وَكَانَ فِي سَنَةِ الأَرْبَعِ مِئَةٍ وَالثَّمَانِينَ لِخُرُوجِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ، فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ لِمُلْكِ سُلَيْمَانَ عَلَى إِسْرَائِيلَ، فِي شَهْرِ زِيُو وَهُوَ الشَّهْرُ الثَّانِي، أَنَّهُ بَنَى الْبَيْتَ لِلرَّبِّ. 2وَالْبَيْتُ الَّذِي بَنَاهُ الْمَلِكُ سُلَيْمَانُ لِلرَّبِّ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، وَعَرْضُهُ عِشْرُونَ ذِرَاعًا، وَسَمْكُهُ ثَلاَثُونَ ذِرَاعًا.(سفر الملوك الأول 6، 1،2،3) .

وهناك من شكك بوجود الهيكل، خاصة أن تلك الروايات التي تحدثت عن إنجازات سليمان، غير مدعومة بوثائق تاريخية، ولم يعثر علماء اللاهوت والأثريين على مخلفات مادية تبرز التصورات، التي رسمتها التوراة لمخلفات سليمان المعمارية، فيما قامت أول جمعية للآثار في القدس عام 1856، والتي سُميت باسم (صندوق اكتشاف فلسطين)، بالبحث على نطاق واسع، وخاصة في منطقة الحرم الشريف والأحياء المحيطة به، وكثيراً ما نسبت المخلفات التي عُثر عليها إلى العهود اليونانية والرومانية (أبو نحل ومخيمر، 2008)، إلى أن قامت الباحثة البريطانية كاثلين كينيون بحفرياتها في المدينة، وتمكنت من إعادة تأريخ عدد من المخلفات المعمارية، اعتماداً على تسلسل الطبقات السكنية والشواهد الأثرية المرتبطة بها (عثمان،1994، ج1).

الدولة اليهودية (המדינה היהודית)

"الدولة اليهودية" اصطلاح مرادف لمصطلح «الدولة الصهيونية"، ويعني مصطلح الدولة اليهودية أن دولة إسرائيل هي استمرار للمملكة العبرانية المتحدة التي يُشار إليها بـ (الكومنولث الأول)، كما أن الاصطلاح يفترض وحدة اليهود في العالم، وأن هذه الدولة دولتهم التي تعبِّر عن إرادتهم وتطلعاتهم، وهذا أبعد ما يكون عن الصحة إذ لا تزال دولة إسرائيل هي دولة 20% من يهود العالم وحسب. (المسيري .ج6 .1999) .

تدويل القدس:(בינאום ירושלים) Internationalalization of Jerusalem

برز هذا الاقتراح سنة 1947،من قبل الأمم المتحدة وكان يهدف إلى تدويل مدينة القدس بقسميها، وحيث كان الوضع السكاني والجغرافي في صالح العرب بنسبة 70%، وأعيد طرح المشروع أثناء لقاءات كامب ديفيد، وقد رفض المشروع كل من الجانب العربي- لاعتبارات مبدئية وسياسية- والجانب الإسرائيلي، خاصة بعد أن قامت إسرائيل بفرض حقائق جديدة على أرض القدس، تحولت معها النسبة الجغرافية والسكانية بنسبة 75% لصالح اليهود.(صفوان .2001).

الملخص :

تتناول هذه الدراسة المواقف الإسرائيلية من قضية القدس (1967-2000)؛ حيث تم استعراض أبرز المواقف الإسرائيلية المختلفة من قضية القدس خلال الفترة من عام (1967 – 2000) وابرز التناقضات بشان هذه القضية الحيوية المهمة، وانعكاسات هذه التناقضات والمواقف المتباينة من أحزاب وقادة ومفكرين، على مستقبل حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبل السيادة على هذه المدينة المقدسة .

وتهدف الدراسة إلى المساهمة في وضع رؤية حول المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، وتفنيد مزاعم الإسرائيليين بشرعية سيطرتهم على المدينة وإجراءات تهويدها وتغيير طابعها العربي والإسلامي .

كما تبحث الدراسة في واقع المدينة المقدسة، والسياسات والمواقف الإسرائيلية من قضية القدس خلال فترة الدراسة، لتغيير الطابع القانوني والديمغرافي والحضاري للمدينة، والمفاوضات التي جرت بين أطراف عربية وفلسطينية .

وتقع هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقويم موقف معين، وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة وكافية عنها، وفى إطار هذه الدراسة جمع الباحث بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لإضفاء الطابع التحليلي الشامل على الأحداث والمواقف كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لضبط سياق الأحداث، وللوقوف على العلل والكيفيات والنتائج .

وقسم الباحث الدراسة إلى ستة فصول شاملة خلفية البحث واستعراض الأدبيات والاستنتاجات، وقد توصل الباحث إلى نتائج عدة أهمها: أن المواقف الإسرائيلية من القدس كانت متناقضة ولم تحظ القدس بأي اهتمام من قبل قادة إسرائيل قبل وخلال حرب عام 1948، كما لم يكن مطروحاً، في فكر قادة إسرائيل، احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس أو ضمها لإسرائيل حتى اليوم الأول لحرب حزيران عام 1967، وأظهرت النتائج أن القدس لم تحظ بأي اهتمام من قبل الأحزاب الرئيسية في إسرائيل خلال الفترة من عام 1948-عام 1967.

وتشير الدراسة إلى أن حكومات إسرائيل، وقبلها الحركة الصهيونية، لم تسعَ جدّياً- قبل 1967- إلى ضمّ القدس الشرقية، وأكثر من ذلك، لم تطرح قط من قبل مسألة السيادة اليهودية على جبل الهيكل من الزاوية السياسية، وبعد عام 1967 بدأت أسطورة القدس غير القابلة للتجزئة، "العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل" وقد تمّ ترسيخ هذا المبدأ في الأذهان.

وبينت نتائج الدراسة أنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1967 وحتى يومنا هذا ،ماضية في تنفيذ سياستها الرامية إلى طمس الطابع العربي للمدينة المقدسة، وتكريس خططها الخاصة بتهويدها وتشويه معالمها.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القدس تتعرض لأخطر وأكبر عملية تهويد وتزوير للتاريخ ضمن سياسة مبرمجة تستهدف جميع المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وبالذات في البلدة القديمة (القدس الشرقية).

وبينت نتائج الدراسة عدم قانونية القرار الإسرائيلي بضم القدس أو أي جزء منها إلى دولة إسرائيل، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، كما أوضحت الدراسة أن إسرائيل تجنبت استخدام مصطلح الضم وبدأت بتهويد المدينة بشكل تدريجي.

وأظهرت النتائج أن تناول قضية القدس، لم يرتقِ بعد إلى مستوى حجم هذه القضية وأهميتها في مستقبل الصراع في المنطقة العربية، باعتبار قضية القدس قضية مركزية، وسبباً رئيسياً للصراع الدائر في الشرق الأوسط.

وأشارت نتائج الدراسة إلى تباين مواقف بعض قادة الأحزاب الإسرائيلية والمفكرين اليهود، حول قضية القدس ومستقبلها، وآليات التوصل إلى حلول مع الفلسطينيين بشأنها.

وبينت نتائج الدراسة أن هناك اتفاقاً بين جميع الأحزاب الإسرائيلية على أن القدس العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل، واتفاقهم على عدم إخضاع المدينة لأية مفاوضات تسوية أو محاولات للتقسيم، وهذا مما يعقد من مسالة التفاوض بشأن القدس، ويؤكد عدم جدوى إجراء مباحثات تسوية حول القضية الفلسطينية مع إسرائيل؛ لأنها ستدور في حلقة مفرغة.

كما أشارت إلى أن هناك خطراً شديداً يتهدد القدس، بفعل اتفاق الأحزاب والحكومات وأجهزة ومؤسسات الدولة "الإسرائيلية"، ومستوطنيها، والمنظمات الصهيونية الدولية على تهويد القدس كُلياً، وتغيير معالمها وسكانها العرب، لتكريسها كأمر واقع "عاصمة أبدية لإسرائيل".

وبناء على نتائج الدراسة وضع الباحث توصيات، أهمها :

-دعوة الأمتين العربية والإسلامية إلى اتخاذ إجراءات ومواقف صريحة وحاسمة تجبر الاحتلال على تغيير سياسته العنصرية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في مدينة القدس.

- مطالبة المؤسسات الحقوقية والقانونية، التي تدافع عن حقوق الإنسان، إلى رفع قضايا قانونية ضد الكيان الإسرائيلي في المحافل الدولية، لمقاضاة قادة الاحتلال على تلك الجرائم اليومية بحق المقدسات الإسلامية.

– إعطاء مساحة اكبر لعرض قضايا القدس في وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية، بما يتلاءم وأهمية المدينة وخطورة ما تتعرض له ، وإعطاء القضايا والموضوعات الخاصة بقضية القدس المزيد من الاهتمام الإعلامي.

– دعوة المراكز البحثية، والمؤسسات الحقوقية المحلية والعربية والدولية، لتسليط الضوء بشكل أكبر على واقع مدينة القدس، والحملة الشرسة التي تتعرض لها من خلال عقد المؤتمرات والندوات التي تظهر زيف الرواية التاريخية الإسرائيلية حول القدس .

– تفعيل دور وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية في التصدي لفضح الممارسات المستمرة من قبل إسرائيل في القدس، وإبراز التصعيد المبرمج والانتهاكات التي تجري بشكل يومي بحق المدينة وسكانها، والهادف إلى طمس معالم المدينة الدينية والثقافية والجغرافية والديمغرافية، والعمل على إبقاء قضية القدس حية في أذهان الجماهير العربية والإسلامية.

– إنهاء الانقسام الفلسطيني الفلسطيني بهدف التفرغ للتصدي للتصعيد الإسرائيلي المبرمج في القدس، والذي يجري بوتيرة متسارعة من أجل تهويد المدينة بأكملها، في غمرة انشغال الفلسطينيين بخلافاتهم الداخلية ومناكفاتهم.

Abstract

This study deals with the Israeli stances towards the issue of Jerusalem (1967-2000), in which the various leading Israeli stances towards this issue during the period from 1967 to 2000 , the main contradictions regarding this vital significant issue and the repercussions of these contrasts, and the different stances of parties , leaders, and thinkers on the future of solving the Palestinian cause, and ending the Arab- Israeli conflict, and the future of supremacy over this holy city, have been examined.

The study aims to contribute in setting a view with respect to the Israeli stances towards the issue of Jerusalem, and in refuting the Israeli claims of the legality of their control over the city, procedures of its judaization, and changing its Arab Islamic character.

This study examines also the situation of the holy city, the Israeli stances towards the issue of Jerusalem during the period of the study to change the legal , demographic, and cultural character of the city, and the negotiations carried out between Arab and Palestinian sides.

This study comes within the descriptive researches, that aim to depict, analyze, and evaluate a specific attitude in order to get an accurate and adequate information about it.
In the framework of this study, the researcher has combined between the descriptive and the analytical method to give a comprehensive analytical feature to incidents and stances.
Also, it was relied on the historical method to set the context of events and examine the defects, modes , and results.

The researcher has divided this study into six chapters including the background of the study, and the review of relevant references and studies and conclusions.
The researcher has reached several results the most important of which is that the Israeli stances towards Jerusalem were contradictory, and Jerusalem has never gained any interest by Israel's leaders before and during the war in 1948; besides, the occupation of the eastern part of the city of Jerusalem, or its annexation to Israel was not brought up in the thought of Israel's leaders until the first day of the war in June 1967.
In addition, these results revealed that Jerusalem has not received any interest by the major parties in Israel during the period from 1948 - 1967.

The study points out that the governments of Israel , and the Zionist movement before it have not sought earnestly before 1967 to annex east Jerusalem.
Moreover, the Jewish sovereignty issue over the Temple Mount has never been presented from the political angle, and after 1967 the myth of the indivisible Jerusalem started " the united and eternal capital of Israel " and this principle has been infused in minds.

The results of this study showed that the successive Israeli governments since 1967 up to this day have continued to implement its policies, that aim to obliterate the Arab character of the holy city, and to establish its private schemes pertaining to its judaization and distortion of its milestones.

The results of the study suggested that Jerusalem faces the most dangerous and biggest Judaization and falsification process of history within a programmed policy targeting all Islamic and Christian sanctities there, and especially in the old city (East Jerusalem).

The results of the study illustrated the illegality of the Israeli decision to annex Jerusalem or any of its parts to the state of Israel under the United Nations resolutions and international conventions.
The study expounded also that Israel has avoided using the term annexation, and it began to judaize the city gradually.

The results showed that addressing the issue of Jerusalem has not yet lived up to the level of magnitude of this issue, and its importance in the future of the conflict in the Arab region, considering that it is a central issue , and a major cause for the ongoing conflict in the middle east.

Moreover, the study results demonstrated the difference of stances of some Israeli parties' leaders, and Jewish intellectuals on the issue of Jerusalem, its future, and mechanisms to reach solutions with the Palestinians in this respect.

Furthermore, the results of the study showed that there was an agreement among all the Israeli parties that Jerusalem is the united and eternal capital of the state Israel, and their agreement not to subject the city to any settlement negotiations or attempts to divide.
Therefore, this complicates the negotiation on Jerusalem, and affirms the ineffectiveness of conducting settlement talks on the Palestinian issue with Israel; as it will revolve in a vicious circle.

Also, the results noted that there is a grievous danger jeopardizing Jerusalem due to an agreement among parties , governments, bodies , and institutions of the Israeli state, and its settlers, and the international Zionist organizations, on judaizing Jerusalem entirely, and changing its characters and its Arab population, in order to settle it as a Fait accompli " an eternal capital of Israel".

Based on the results of the study, the researcher has set the following recommendations :

- To call on both Arab and Muslim nations to take crucial sincere stances and procedures that may force the occupation to change its racial policy in the Palestinian territories and especially in the city of Jerusalem.

- To call upon juristic and legal organizations that defend human rights to institute legal proceedings against the Israeli entity in international congregations to sue the leaders of the occupation for the daily crimes against the Islamic sanctities.

- To provide more space to present the issues of Jerusalem in the Palestinian and Arabic media in accordance with the importance of the city, and the seriousness of what it's subjected to, and to give the issues and affairs related to Jerusalem more media interest.

- To invite international, Arabic, and local legal organizations and research centers to extremely highlight the reality of the city of Jerusalem, and the aggressive campaign it faces by holding conferences and seminars that uncover the falseness of the Israeli historical allegation about Jerusalem.

- To activate the role of the Palestinian, Arabic, and international media in setting out to uncover the continuous practices by Israel in Jerusalem, and to highlight the programmed escalation and violations, which are being carried out daily against the city and its residents, that aim to wipe out the religious, cultural, geographic, and demographic characters of the city; besides, working to keep the issue of Jerusalem alive in the minds of the Arab and Islamic masses.
- To end the Palestinian- Palestinian split in order to be wholly engaged in confronting the Israeli programmed escalation in Jerusalem, which is being executed in an accelerated pace for Judaizing the entire city, amidst the preoccupation of the Palestinians in their internal disputes and bickering.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإقرار	أ
شكر وعرفان	ب
تعريف المصطلحات	ج-ك
الملخص بالعربية	ل-ن
الملخص بالإنجليزية	س-ف
قائمة المحتويات	ص-ر
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.0 المقدمة	3-2
1.1 مشكلة الدراسة	3
1.2 مبررات الدراسة	4
1.3 أهداف الدراسة	5-4
1.4 أسئلة الدراسة	5
1.5 استعراض عام لفصول الدراسة	6-5
الفصل الثاني: استعراض الأدبيات	
2.0 المقدمة	8
2.1 الكتب والدراسات المتعلقة بموضوع البحث	14-8
2.2 نتائج عرض الدراسات السابقة	15-14
2.3 أهمية الدراسة	16
2.4 حدود ومنهجية الدراسة	17-16
الفصل الثالث: المواقف الإسرائيلية تجاه القدس من عام 1948-1967	
3.0 المقدمة	21-19
3.1 السياسات والإجراءات الإسرائيلية في القدس بين عامي1948-1967	21
3.1.1 القدس في مرحلة الانتداب البريطاني	24-21
3.1.2 القدس بعد انتهاء الانتداب البريطاني	26-24

3.1.3 تطور المواقف الصهيونية إزاء القدس قبل إعلان إقامة دولة إسرائيل	**31-26**
3.1.4 إعلان القدس عاصمة لإسرائيل	**32**
3.2 القدس في قرارات الأمم المتحدة بين (1948-1967)	**38-32**
3.3 المواقف المختلفة حول مسألة القدس بين عامي 1948-1967	45-38
3.4 القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية بين عامي 1948-1967	45
3.4.1 الانتخابات الأولى عام 1949	**46-45**
3.4.2 القدس في الانتخابات الإسرائيلية الثانية 1951، والثالثة 1955	**47-46**
3.4.3 القدس في الانتخابات الرابعة عام 1959	**47**
3.4.4 القدس في الانتخابات الخامسة 1961: والسادسة 1965	**48-47**
3.5 الاستيطان في القدس من عام 1948-1967	**48**
3.5.1 تقسيم القدس إلى جزأين	**48**
3.5.2 الممارسات الإسرائيلية في القدس بين عامي 1948-1967	**51-49**
الفصل الرابع : المواقف الإسرائيلية في القدس من سنة 1967-1977	
4.0 المقدمة	**54-53**
4.1- النتائج المترتبة على احتلال الجزء الشرقي من القدس	**55-54**
4.2 المناقشات السياسية قبل احتلال المدينة القديمة:	**56-55**
4.3 السياسة الإسرائيلية في القدس بعد عام 1967	**60-57**
4.4 لقدس قبل إصدار قانون الضم	**60**
4.4.1 الاجتماع الوزاري الأول بعد حرب عام 1967	**63-60**
4.4.2اجتماع الحكومة الإسرائيلية الثاني بتاريخ 1967/6/26	**68-63**
4.5 القدس في الأمم المتحدة بعد عام 1967	**71-69**
4.6 القدس في برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية بين عامي 1967-1977م :	**73-71**
4.7ابرز المشاريع الإسرائيلية لحل قضية القدس بين عامي 1967-1977	**73**
4.7.1افكار بن غوريون 1967	**74-73**
4.7.2 مشروع ايغئال الون 1967	**74**
4.7.3 مشروع ابا إيبان 1968	**76-75**
4.7.4مشروع حزب مبام للسلام 1969	**76**

4.7.5مشروع حزب مبام للسلام 1972	**77-76**
4.7.6 وثيقة جاليلي 1973	**77**
4.7.7 مشروع حزب مبام للسلام 1979	**77**
4.8 النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس بين عامي 1967–1977	**80-78**
4.9 التحدي الديمغرافي بعد عام 1967	**81-80**
الفصل الخامس المواقف الإسرائيلية تجاه القدس من 1977 –2000	
5.0 مقدمة	**83**
5.1 المواقف الإسرائيلية إزاء القدس بعد 1977	**87-83**
5.2 : السياسات الاستيطانية في القدس	**92-88**
5.3 القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية بين عامي 1977–2000	**92**
5.3.1 القدس في برنامج حزب العمل	**92**
5.3.2 القدس في برنامج حزب الليكود	**94-92**
5.3.3القدس في برامج الأحزاب الدينية	**96-94**
5.4 القدس في مشاريع التسوية	**98-96**
5.5 مواقف الحكومات المتعاقبة من قضية القدس بين عامي 1977–2000	**98**
5.5.1 القدس في ظل حكومات الليكود 1977–1992	**101-98**
5.5.2 القدس في عهد حكومة العمل 1999	**102-101**
5.6 القدس قي مفاوضات التسوية السياسية بعد عام 1977	**102**
5.6.1القدس في مفاوضات كامب ديفيد بعد عام 1978	**103-102**
5.6.2 القدس في مفاوضات واشنطن 1991–1993	**104-103**
5.6.3 القدس في مفاوضات أوسلو وما بعدها	**106-104**
5.6.4 القدس في اتفاقية وادي عربا بين الأردن وإسرائيل 1994	**106**
الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات	
6.0 المقدمة	**108**
6.1 استنتاجات الدراسة	**114-108**
7.3 النتائج	**115-114**
7.4 التوصيات	**117-116**

7.5 مقترحات الدراسة	**118-117**
مراجع الدراسة	
أولا : المراجع الدينية	**119**
ثانيا:المراجع العربية	**125-119**
خامسا :المراجع العبرية المترجمة	**126-125**
سادسا :المراجع الإنجليزية	**127-126**

الـــفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.0 المقدمة.

1.1 مشكلة الدراسة.

1.2 مبررات الدراسة.

1.3 أهداف الدراسة.

1.4 أسئلة الدراسة .

1.5 استعراض عام لفصول الدراسة .

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

يهدف هذا الفصل إلى بيان دواعي البحث، وتحديد مشكلته ومبرراته وأهدافه وأسئلته ثم استعراض عام لفصوله.وفيما يلي تبيان ذلك تفصيلاً.

1.0 المقدمة:

شكلت قضية القدس محوراً مهماً من محاور الصراع العربي الإسرائيلي عامةً والفلسطيني الإسرائيلي خاصةً، كونها تحظى بمكانة مقدسة لدى العرب والمسلمين، فالقدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومهبط الرسالات السماوية، ومنها أُعرج بالنبي محمد –صلى الله عليه وسلم– إلى السماوات العلى في حادثة الإسراء والمعراج التي ورد ذكرها في قوله تعالى : "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى، الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ، لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ" (الإسراء،17،آية 1).

وتحظى القدس بمكانةٍ خاصة لدى الطوائف المسيحية، فهي تضم العديد من المواقع الدينية المقدسة لديهم وخاصة كنيسة القيامة، ومن وجهة نظر اليهود، حظيت القدس بأهميةٍ خاصة؛ لزعمهم أنها تضم هيكل سليمان وعدداً من المواقع الدينية الخاصة باليهود، مثل: حائط البراق "المبكي"، وغيره.
وقد بدأ الصراع على القدس قبيل منتصف القرن التاسع عشر،وخلال فترة الحكم العثماني عندما فكرت الحركة الصهيونية بإيجاد وطن قومي لليهود، وكان الخيار قد وقع على فلسطين، عندما قال هرتزل في أحد مقالاته: "**شلت يميني إن نسيتك يا أورشليم**"؛ وما أن أُقيمت دولة إسرائيل عام 1948، حتى بدأت المحاولات لضم المدينة، إلى أن أُحتلت القدس بشكل كامل عام 1967، حيث تحولت إلى بؤرة ساخنة من بؤر الصراع في المنطقة بين العرب والمسلمين من جهة، ودولة إسرائيل من جهة أخرى.
وقد تطور الصراع على القدس، في كل مرحلة من مراحل تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، لتتخذ أشكالاً ومضامين وأبعاداً تنسجم مع تلك المراحل والحقب المتباينة، ومن أجل القدس انطلقت هبة البراق، وهبة النفق، وانتفاضة الأقصى عام 2000، التي ما زالت مشتعلة حتى يومنا هذا.
واستحوذت القدس على اهتمام خاص في المفاوضات العربية والفلسطينية من جهة، والإسرائيلية من جهة أخرى، بحيث شكلت دوماً مثار خلاف بين المتفاوضين، لعل أبرزها ما حدث في مفاوضات

كامب ديفيد الثانية عام **2000** بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوفد الفلسطيني للمباحثات ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك ورئيس الوفد الإسرائيلي إيهود باراك، حيث أدى الخلاف على قضية القدس إلى فشل المباحثات برمتها، وعدم الوصول إلى اتفاق، كما فجر ذلك صراعاً دموياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مازال مستمراً إلى يومنا هذا.

وقد تباينت مواقف الحكومات والأحزاب الإسرائيلية من قضية القدس ومستقبلها، وآليات التوصل إلى حلول مع الفلسطينيين بشأنها، فهناك من يصر على إبقائها عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل، في حين رأى البعض بضرورة تقسيمها إلى شرقية وغربية، والبعض أيد تقاسم السيادة عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهناك من اقترح السيادة على الحرم القدسي للفلسطينيين وجعل منطقة أبو ديس العاصمة للدولة الفلسطينية.
وسنحاول في هذه الدراسة التعرف على آراء ومواقف قادة دولة إسرائيل وأحزابها ومفكريها من قضية القدس وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية والصراع حول المدينة المقدسة.

1.1 مشكلة الدراسة:

إن تناول المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، لم يرق بعد إلى مستوى حجم هذه القضية وأهميتها في مستقبل الصراع في المنطقة العربية، باعتبار قضية القدس قضية مركزية، وسبباً محورياً للصراع الدائر في الشرق الأوسط، وتستحوذ على اهتمامات كافة أتباع الديانات السماوية الثلاث، لما لها من مكانة قدسية عظيمة، باعتبارها مهبط الرسالات السماوية، وشهدت العديد من الحروب والصراعات بين الأمم منذ القدم للسيطرة عليها، وتتعرض في هذه الأيام لهجمة شرسة تستهدف تغيير معالمها المقدسة، وهويتها العربية والإسلامية، وتهويدها بالكامل، وإفراغها من سكانها الفلسطينيين الشرعيين. ولعل من أبرز صعوبات الدراسة:

-عدم وجود دراسات محايدة؛ لأن كل باحث يعكس فكر ومصلحة موطنه.
-ندرة المراجع.
-عدم القدرة على إجراء المقابلات، والوصول إلى القدس والتأكد من جغرافية الأرض.
-عدم القدرة على الوصول للمخطوطات والوثائق والمذكرات.
وبناء عليه، فإن الباحث يحدد مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، ويتفرع من الإشكالية الرئيسية العديد من التساؤلات الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها في فصولها المختلفة.

1.2 مبررات الدراسة:

توجد مبررات عدة دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع، بعضها يتعلق بمشكلة البحث، والبعض الآخر يتصل بالباحث، والإمكانات الضرورية اللازمة لإجراء البحث، وهي:

1. إن القدس تحظى بأهمية كبيرة لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث، وتعتبر أحد أبرز أسباب الصراع الدائر بين العرب والفلسطينيين من جهة، والإسرائيليين من جهة أخرى.
2. قلة الدراسات التي تطرقت إلى الثابت والمتغير في المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، خلال فترة الدراسة من عام 1967 إلى العام 2000، أو الفترة التي سبقتها.
3. توفير كم من المعلومات للجهات الرسمية والأهلية، والأكاديمية ومساعدتها في التعرف إلى حقيقة المواقف الإسرائيلية من قضية القدس المتنازع عليها، وتفنيد مزاعم اليهود بأحقيتهم في القدس، التي تدحضها كل الروايات التاريخية والمكتشفات الأثرية.
4. كون الباحث إعلامياً، ومتابعاً للتطورات المتعلقة بقضية القدس، إضافة إلى رغبة الباحث بالتخصص في مجال الدراسات الإسرائيلية.
5. إمكانية إجراء الدراسة من خلال ما توفر للباحث من كتب ومصادر ومراجع مختلفة.
6. زيادة الاهتمام الإسرائيلي والفلسطيني والعربي والدولي في السنوات الأخيرة بقضية القدس، واندلاع انتفاضة الأقصى نتيجة زيادة وتيرة الممارسات الإسرائيلية الهادفة لتهويد المدينة.

1.4 أهداف الدراسة:

يتناول بحث المواقف الإسرائيلية من قضية القدس (1967–2000)، استعراضاً لأبرز المواقف الإسرائيلية المختلفة من قضية القدس، خلال الفترة من عام (1967 – 2000)، وأهم التناقضات بشأن هذه القضية الحيوية المهمة، وانعكاسات هذه التناقضات والمواقف المتباينة من حكومات وأحزاب على مستقبل حل القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي الفلسطيني، ومستقبل السيادة على هذه المدينة المقدسة، كما يتناول البحث واقع المدينة المقدسة والمفاوضات، التي جرت بين أطراف عربية وفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى .

وتهدف الدراسة إلى المساهمة في وضع رؤية حول المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، وتفنيد مزاعم الإسرائيليين بشرعية سيطرتهم على المدينة، وإجراءات تهويدها وتغيير طابعها العربي الإسلامي والمسيحي.

والجزء الرئيس من البحث يتناول استعراض المواقف الإسرائيلية، والسيناريوهات المختلفة لحل قضية القدس، خلال فترة الدراسة، ومن ثم سنستعرض النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي يوصي بها الباحث.

أما المراجع التي تتحدث عن القدس، فهي متوفرة سواء في المكتبات العامة، أو مكتبات المؤسسات، من مؤتمرات ووثائق وصحف ونشرات ودوريات وغيرها.

1.5 أسئلة الدراسة:

1. متى بدأ الصراع على مدينة القدس ؟
2. كيف يفكر قادة إسرائيل وأحزابها ومفكروها بشأن القدس؟.
3. هل هناك مواقف غير موحدة بشأن القدس؟ وما هي أبرز التناقضات بشأن حل قضية القدس؟.
4. هل هناك مواقف مشتركة يجمع عليها الإسرائيليون بشأن القدس؟.
5. ما هو تأثير الاختلاف في وجهات النظر على مستقبل المدينة المقدسة؟.
6. ما هي أبرز الحلول المطروحة لقضية القدس؟.
7. ما هي مواقف الأحزاب الدينية واليمينية واليسارية من القدس؟.
8. ما هو موقف المفكرين والكتّاب والإعلاميين والمستقلين الإسرائيليين من القدس؟.

1.6 استعراض عام لفصول الرسالة:

بناء على ما سبق؛ فقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة وسبعة فصول، وقد جاءت المقدمة لتعالج أهمية البحث، وفرضيات لها علاقة بموضوع البحث، حيث تمت مناقشتها ومعالجتها في فصول الدراسة السبعة، وجاء الفصل الأول بعنوان "خلفية الدراسة وأهميتها"، واحتوى على المقدمة ومشكلة الدراسة ومبرراتها وأهدافها وأسئلتها.

وكان الفصل الثاني بعنوان" أهم الدراسات السابقة" حيث تم استعراض أهم الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية، ومن ثم التعرف إلى موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

وخصص الفصل الثالث للحديث عن المواقف الإسرائيلية تجاه القدس، في الفترة من 1948-1967، ويشمل محاور عدة، منها: وضع القدس بعد انتهاء الانتداب البريطاني، والقدس في ضوء قرارات الأمم المتحدة، وكذلك القدس في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية في إسرائيل قبل عام 1967، وإلقاء الضوء على حيثيات قرار احتلال القدس.

ثم جاء الفصل الرابع بعنوان " السياسيات والموقف الإسرائيلية تجاه القدس بين عامي 1967-1977" ويتحدث عن السياسات الإسرائيلية بعد عام 1967، واحتلال المدينة، ووجهة نظر القانون في احتلال القدس، والقدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية، ومشاريع التسوية، والنشاطات الاستيطانية في القدس.

وجاء الفصل الخامس بعنوان" السياسات والمواقف الإسرائيلية من القدس بين عامي 1977-2000 "ويشمل السياسات الإسرائيلية في القدس في تلك الفترة، والسياسات الاستيطانية، والقدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية، ومشاريع التسوية، ومواقف الحكومات المتعاقبة، والقدس في مفاوضات التسوية. وجاء الفصل السادس بعنوان "الاستنتاجات والتوصيات" وشمل استنتاجات، وتوصيات ،ومقترحات الدراسة .

وقد اعتمد الباحث على العديد من المراجع والدوريات العربية والعبرية والإنجليزية، لجمع مادة الدراسة هذه؛ ويأمل الباحث أن يكون قد وفق في تقديم دراسة تحليلية للمواقف الإسرائيلية من قضية القدس.

وأرى أن عملي هذا، ما هو إلاَّ مساهمة متواضعة من باحث؛ يتطلع إلى أن يساهم ولو بالشيء القليل في خدمة قضيتنا الأولى القدس، التي تتعرض لخطر التهويد المستمر، وطمس معالمها وهويتها وثقافتها العربية والإسلامية من قبل دولة الاحتلال على مدار ثلاثة وأربعين عاماً من الاحتلال.

الفصل الثاني

يتناول الفصل عرضاً لأبرز الدراسات السابقة التي استفاد منها واطلع عليها الباحث ويشمل:

2.0 المقدمة .

2.1 استعراض الأدبيات المتعلقة بالدراسة.

2.2 نتائج عرض الدراسات السابقة.

2.3 أهمية الدراسة .

2.4 منهجية الدراسة.

2.5 مجتمع الدراسة .

2.0 المقدمة:

إن الهدف الرئيسي من وراء البحث تحليل المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، واستعراض تطور هذه المواقف من قبل قادة إسرائيل، والأحزاب والمؤسسات الصهيونية خلال فترة الدراسة من عام 1967 وحتى عام 2000، وكذلك استعراض وتحليل المواقف الإسرائيلية، في الفترة التي سبقت عام1967، وتأثيراتها على الوضع التاريخي والسياسي والديمغرافي والديني للمدينة، والمراحل السياسية التي مرت بها المدينة المقدسة، حتى وقعت في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وتعرضت لعملية الضم والتهويد، وتجريدها من هويتها العربية والإسلامية، من خلال السياسات والإجراءات التي نفذتها الحكومات المتعاقبة، خلال فترة الدراسة وما سبقها.
وبناء على ما تقدم؛ فإن الباحث يرى أن من الضرورة البحث والتقصي عن مجمل ما ورد في دراسات وأبحاث وكتابات أخرى، يكون من شأنها إثراء موضوع الدراسة التي نحن بصددها. ويرى الباحث أن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، تعدُ دون شك من الأمور المهمة التي يستند إليها الباحث، للوقوف على ما انتهت إليه تلك الدراسات، والعمل على تطويرها من خلال غربلتها والبناء عليها.

وفي ضوء ما سبق؛ فقد رجع الباحث إلى الدراسات العلمية السابقة التي تعرضت أو تناولت في بعض أجزائها ما يمكن أن يفيد في موضوع الدراسة، وقد وجد الباحث عدداً من الدراسات التي تناولت القدس، كما لاحظ وجود قلة في الدراسات التي تستعرض المواقف الإسرائيلية بشأن القدس. وفيما يلي بعض الدراسات والكتب والمراجع:

2.1 الكتب والدراسات المتعلقة بموضوع البحث:

2.1.1 دراسة مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت (1990) بعنوان: "الدولة الفلسطينية.. وجهات نظر إسرائيلية وغربية"
وقد تناولت ثلاثة تقارير صدرت بالانجليزية سنة 1986، تشمل وجهات نظر إسرائيلية غربية غير رسمية في موضوع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وتلتقي عند نقطة "إقامة دولة فلسطينية"، أو إنشاء كيان سياسي فلسطيني في الضفة والقطاع والقدس.

وقد أعد التقارير باحثون في مركز "يافي" للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، ومؤسسة "راند" الأميركية، والمعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا.
وتضمنت التقارير عرضاً لستة خيارات، اتفق الباحثون الدارسون في المركز على أنها الخيارات المطروحة على إسرائيل في تلك الحقبة، وتشمل: المحافظة على الوضع الراهن ، الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، ضم الضفة والقطاع إلى إسرائيل، إقامة دولة فلسطينية مستقلة على معظم أراضي الضفة والقطاع، الانسحاب من جانب واحد من معظم قطاع غزة ، إقامة كونفيدرالية أردنية –فلسطينية تشمل شرق الأردن ومعظم الضفة والقطاع .
وجاء في تقرير أعده الباحث بول لاثر بعنوان: " نحو كيان فلسطيني " ، أن قضية القدس الشرقية والمستوطنين اليهود فيها فريدة في صعوبتها، وهذا ما ساق نفراً من المراقبين إلى الاستنتاج أنه من الأولى أن تعالج مسائل غيرها أولاً ، على أمل أن يصير في الإمكان –مع تنامي الثقة المتبادلة– استدراج التأييد لحل مبتكر .

ويرى الباحث أن هذه الدراسات –رغم أهميتها– إلا أنها لم تتطرق إلى مواقف حكومات إسرائيل من قضية القدس اوالحلول المطروحة لهذه القضية، وركزت فقط على الضفة والقطاع وتجاهلت القدس تماماً من أية تسوية للصراع وكأنها مدينة إسرائيلية مسلم بها باستثناء ما أشار إليه الباحث بول لاثر في دراسته التي جاءت كحصيلة لحلقة دراسية اشترك فيها ثلاثون باحثاً ونظمها برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا، ربيع سنة 1989م.

2.1.2 دراسة كلاين (2001) بعنوان : "القدس ..المدينة المختلف عليها".

وأكدت الدراسة أنه حتى حرب 1967 لم تكن إسرائيل تنوي السيطرة على القدس الشرقية، ولولا دخول الأردن الحرب لما تم احتلال القدس الشرقية.
وبينت الدراسة أنه في أعقاب الحرب رفضت إسرائيل مبدأ السيادة المشتركة، وعرض وزير الخارجية الإسرائيلية أبا إيبان على الأردن– في مفاوضات سرية– بقاء القدس الشرقية تحت سيادة إسرائيل مع الموافقة على وضع أردني– إسلامي خاص في منطقة (جبل الهيكل).
ولم يوافق الأردن بدوره، وطرح إمكانية إعطاء إسرائيل سيادة فقط على الأماكن المقدسة اليهودية.
وأشارت الدراسة إلى أن ثمة عاملين مهمين لعبا دوراً حاسماً في تحديد موقف إسرائيل من الأماكن المقدسة وجعلها تتخلى عن فكرة وضع يدها على الأماكن الإسلامية المقدسة، الأول: الخوف من ردة الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية، والثاني: موقف ديني يهودي. فطبقاً لرأي مجلس الحاخامات الإسرائيلي فإن الصعود إلى (جبل الهيكل) ممنوع على اليهود؛ إذ إن الطقس اليهودي

في تقديم الأضاحي (للهيكل) توقفت لسنوات طويلة؛ لذا لا يحظى اليهود الآن بالطهارة اللازمة لدخول تلك المنطقة.
ويرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت الموقف الإسرائيلي بشكل عام من القدس، أو تحديداً الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس الشرقية، دون الولوج في استعراض تفاصيل هذه المواقف.

2.1.3 دراسة الخالدي (2001) بعنوان: القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية.

وقد عالجت الدراسة التقسيم الإسرائيلي للمدينة بعد حرب 1948 وتوحيدها بعد عام 1967، والمقترحات الإسرائيلية والأمريكية في كامب ديفيد الثانية، وتقسيم الحرم القدسي بين اليهود والمسلمين.
وتحدثت الدراسة عن القدس كمركز لصراع وتوتر في فترتين متلاحقتين فترة أولى كان الصراع والتوتر فيها مديدين بين الإسلام والغرب. وفي الفترة الأخيرة التي شهدت انتقال السيطرة من أيدي المسلمين إلى بريطانيا ولاحقاً إلى إسرائيل، حيث ظلت مسألة "القدس" مصدراً لتوتر كبير بين الإسلام والغرب، وكذلك بين الإسلام والعرب المسيحيين من جهة، وبين اليهودية من جهة أخرى .
وتطرقت الدراسة إلى المصير الذي ربما تتجه إليه مدينة القدس في ظل عملية التفاوض بين السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل، وحذرت من دمج المستعمرات الصهيونية في بلدية القدس الموحدة لأن من شأن ذلك قيام القدس الكبرى ذات الأغلبية اليهودية.
ويرى الباحث أن الدراسة لم تستعرض المواقف الإسرائيلية تجاه القدس ومدى تغير هذه المواقف منذ احتلال الدولة حتى وقتنا الحالي؛ إذ اقتصرت في حديثها في هذا الجانب عن وضع القدس في مشاريع التسوية .

2.1.4 دراسة شرغاي(2008) بعنوان : "القدس ومخاطر التقسيم" .

وناقشت هذه الدراسة مستقبل مدينة القدس، حيث تم إعدادها بعيد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في أنابوليس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، في تلك الأثناء التي سمعت فيها أصوات داخل الحكومة الإسرائيلية حول إمكانية تقسيم المدينة.

جاءت فصول الدراسة لتناقش في محورها الأول حق الشعب اليهودي في القدس، ونفي المطالب الفلسطينية في المدينة، وتطرق المحور الثاني لإيراد إحصائيات ديموغرافية ومؤشرات خطيرة من داخل المدينة، وتناول المحور الثالث التأثيرات الأمنية المتوقعة في حال تقسيم القدس.

فيما أشار المحور الرابع إلى مستقبل الأماكن المقدسة اليهودية والمسيحية في حال التقسيم، وأنهت الدراسة محاورها بتناول البعد القانوني لتقسيم القدس، وتضمنت عدداً وافراً من الإحصائيات والجداول المهمة.

تنطلق الدراسة من تفنيد الزعم الأساسي لدعاة تقسيم المدينة، من كونه ينبع من ضرورة الحاجة لإعادة التوازن الديموغرافي بين اليهود والعرب من سكان المدينة، على أن يكون هذا التوازن لصالح السكان اليهود.

وتقترح الدراسة، للتكيف مع "المشكلة الديموغرافية" للقدس، معالجة أصلية أساسية للمشكلة من خلال البحث في حلول لظاهرة هجرة اليهود من القدس، ومحاولة التخلص منها، والقضاء عليها مستقبلاً. وترى الدراسة أن خطوة تقسيم المدينة، تحتوي على مخاطر كبيرة، وتجعل الإسرائيليين يخسرون الكثير من النقاط، وتعرض الدولة للعديد من الإشكاليات، أهمها بقاء الأحياء العربية، حتى تلك الأحياء الصغيرة، من شأنها أن تعرض سكان المدينة اليهود لمخاطر أمنية صعبة ومحيطة بهم من كل جانب.

2.1.5 دراسة تماري (2002) بعنوان : "القدس عام 1948 الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948".

وقد عالج الكاتب في هذه الدراسة الجدل القومي الصهيوني بشأن الهوية الدينية لمدينة القدس وجغرافيتها المقدسة، وعالجت الدراسة سير المعارك في القدس، والتي أدت إلى سقوط القدس الغربية وطرد سكانها العرب عام 1948، كما تطرقت الدراسة إلى مشكلة تكوين التجمعات الغربية في القدس في فترة ما قبل الحرب.

واستعرض الباحث في دراسته تطور مواقف قادة إسرائيل، تجاه القدس في فترة ما قبل الحرب، مروراً بإعلان الدولة، وانتهاءً بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل في خريف 1949، وبين كيف رفض قادة إسرائيل ومنهم بن غوريون مسألة التعاطي مع قضية القدس في بدايات إنشاء الدولة،خاصة فيما يتعلق بقرار التقسيم 1947 ، ووضع القدس تحت نظام دولي، ورأى الباحث أن هذا الرفض كان مرده خشية ردود الفعل الدولية، خاصة وأن إسرائيل كانت دولة فتية بحاجة لدعم المجتمع الدولي.

وخلص الباحث إلى القول:" إن قادة اليسار الإسرائيلي وخاصة "مباي" (حزب العمل لاحقاً)، لم يعتبروا القدس بالضرورة كمركز سياسي أو كعاصمة للدولة اليهودية الناشئة، فيما عبر قادة صهيونيون بارزون عن رأي مضاد تجاه القدس، ومنهم هيرتسل وبن غوريون وميالياك وآحاد هعام وفايتسمان بسبب موقعها وجاليتها اليهودية القديمة"، وأشار إلى أن القادة الصهيونيين أصبحوا أكثر ميلاً، إلى التمييز بين القدس كمركز ديني واجتماعي وحضاري لدى اليهود، وبين القدس كعاصمة سياسية للدولة الناشئة.

وأرى ان الدراسة عالجت – إلى حد قريب– تباين المواقف الإسرائيلية إزاء قضية القدس ما يجعلها تتفق مع موضوع دراستنا .

2.1.6 دراسة المدلل (2006)بعنوان:"الاستيطان اليهودي في القدس إبان الانتداب البريطاني".

تناول الكاتب في دراسته الاستيطان الصهيوني، الذي تعرضت له مدينة القدس بشطريها: الشرقي والغربي إبان فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين، والدور الذي لعبته بريطانيا في تيسير أعمال التهويد، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة وحيازة الأراضي، وسياسة التنظيم البلدي التي رعتها بريطانيا، وروعي فيها مصلحة واحتياجات الاستيطان اليهودي، واستعرض الباحث في دراسته كيفية سقوط الشطر الغربي من المدينة تحت السيطرة الصهيونية، بعد رفض المقترحات الدولية بجعل المدينة تحت وصاية الأمم المتحدة.

واعتبر الباحث أن الاستيطان الصهيوني في القدس، كان من أبرز التطورات التي جرت فيها ، نتيجة للتحولات الجذرية التي واكبت مسيرة ملكية الأراضي خلال تلك الفترة وما بعدها، وما زلنا نشهد آثارها إلى يومنا هذا.

وخلص الباحث إلى القول:" إن بذور الاستيطان الأولى قبل عام 1918 مثلت القواعد الأساسية للمشروع الصهيوني فيما بعد، وبين الباحث أن التسهيلات البريطانية فيما يتعلق بتسهيل الهجرة اليهودية وإصدار قوانين الأراضي لعبت دوراً ملحوظاً في تسهيل نقل الأراضي إلى المنظمات الصهيونية، وزيادة السكان اليهود في القدس، مقارنة بذي قبل، وهو ما يتوافق مع وعد بلفور وصك الانتداب.

وأرى أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى المواقف الإسرائيلية من قضية القدس خاصة في الفترة التي أعقبت إنشاء الدولة العبرية وما بعدها لأنها اقتصرت على فترة الانتداب البريطاني على فلسطين .

2.1.7 دراسة حلبي(1997) بعنوان: "الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب".

وتناولت الدراسة- بشيء من التحليل- البحث في السياسة التي وضعتها إسرائيل إزاء القدس وخاصة القدس الشرقية، والأساليب والخطوات التي قامت بها لترجمة هذه السياسة على الأرض، كي تصبح القدس الشرقية شقاً مكملاً للقدس الغربية، ولتكوّنا معاً العاصمة الموحدة، وجاءت الدراسة في أربعة فصول، قدم الفصل الأول وصفاً مختصراً لاحتلال القدس الشرقية عام 1967، وشرحاً لخلفية قرار حكومة إسرائيل بضم القدس، فيما استعرض الفصل الثاني السياسات المتبعة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لتثبيت ضم القدس الشرقية لإسرائيل، أما الفصل الثالث فقد تناول مسالة القدس في ضوء القانون الدولي، وتحدث الباحث في الفصل الرابع عن السياسة التي اتبعتها إسرائيل تجاه مدينة القدس وسكانها؛ وخلص الباحث إلى القول إنه يخطئ كل من يسرع إلى تكوين موقف وطرح حل؛ من دون أن يدرس الموقف الإسرائيلي من القدس؛ ومن دون أن يأخذ في الحسبان الأعوام التي مرت منذ احتلال القدس الشرقية.

وأرى أن هذه الدراسة عالجت السياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، ولم تعالج المواقف الإسرائيلية تجاه القدس ، كما لم تستعرض مواقف القادة أو الأحزاب من هذه القضية خلال سنوات احتلال المدينة .

2.1.8 دراسة العيلة، شاهين (2008) بعنوان :" الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس"

وركز الباحثان في دراستهما على موضوع الاستيطان الإسرائيلي، ومعرفة أثره السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في مدينة القدس، ومدى شرعيته في ضوء القانون الدولي، وبما ينطوي عليه من احتمالات ومخاطر تؤثر بشكل كبير على مسيرة السلام، وتساهم في تعطيل أي حل سياسي للمشكلة الفلسطينية، لا يقر بالسياسة الاستراتيجية للحركة الصهيونية وإسرائيل على الأرض الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى القول: إن موضوع الاستيطان في القدس بآثاره السياسية والأمنية، هو أحد العناصر المهمة في الإجماع الإسرائيلي، فقضية توحيد المدينة وبقائها عاصمة للدولة، والتوسع الاستيطاني بها، ليستا موضوع نقاش بين التيارات السياسية المختلفة؛ وقد تبين أن تأجيل المفاوضات حول وضع القدس النهائي، إلى جانب قضايا الاستيطان واللاجئين والحدود ومسائل

أخرى في اتفاقيات أوسلو، إلى المفاوضات النهائية في صالح الجانب الإسرائيلي في كل الظـــروف والحالات.
وأرى أن هذه الدراسة لم تعالج أيضا حقيقة المواقف الإسرائيلية وركزت على موضوع الاستيطان والإجراءات الإسرائيلية على الأرض .

2.1.9دراسة الأسطل، (2007) بعنوان : "**مستقبل مدينـــة القـــدس فـــي ظـــل الـــسياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعـــد عـــام 1967:**

وقد حاول الباحث التعرف إلى مدى وحجم تأثير الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، لـــضمان سيطرة اليهود على غير اليهود في مدينة القدس، وكذلك التعرف إلى العوامل والظروف المحيطـــة بتلك الممارسات الإسرائيلية، والنتائج التي ترتبت عليها، وكذلك هدف الباحث التعرف إلى ماهيـــة الرؤية الإسرائيلية لمستقبل مدينة القدس، وتناولت دراسة السياسات والممارسات الإسرائيلية تجـــاه القدس عام 1967 وما بعد ضم القدس العربية إلى إسرائيل، وتنـــاول المبحـــث الثـــاني الحركـــة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس في أعقاب حرب حزيران عام 1967،.
وخلص الباحث في دراسته إلى القول: إن مدينة القدس هي جوهر الصراع، وبعدم شـــرعية ضـــم إسرائيل للقدس الشرقية؛ كما أشار إلى أن الممارسات الإسرائيلية تأتي من خلال استراتيجية سياسية مدعومة بإطار عقائدي ديني.

2.2 نتائج عرض الدراسات السابقة:

اتضح للباحث، بعد عرض مجموعة من الدراسات والمراجع والأدبيات المتعلقة بقـــضية القـــدس، أهمية هذه الدراسات في التطرق إلى هذه القضية الحيوية، وخصوصاً فيمـــا يتعلـــق بـــالإجراءات والسياسات الإسرائيلية تجاه القدس، لكن نرى أنه رغم الأهمية الكبيرة لهذه الدراسات في التطـــرق للسياسات الإسرائيلية تجاه القدس، إلاَّ أن هذه الدراسات أخفقت إلى حد ما في التعرض بشيء مـــن التحليل للمواقف الإسرائيلية من قادة مؤسسين للدولة، وزعماء أحزاب وسياسيين ومفكرين وقـــادة رأي ومؤثرين، فيما يتعلق بالقدس، وإلى أي مدى كانت القدس مهمة فـــي نظـــر قـــادة إســـرائيل ومفكريها، ومتى بدأت تحتل أهمية لديهم بجعلها عاصمة لدولة إسرائيل.
ويسجل للدراسات السابقة– أيضاً– أنها تناولت بشيء من التحليل عـــدداً مـــن القـــضايا المهمـــة المرتبطة بموضوع البحث، وخاصة فيما يتعلق بالبحث في السياسة الإسرائيلية تجاه القدس وخاصة

الشرقية، وفي الأساليب والخطوات التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على أرض الواقع، كي تصبح القدس الشرقية شقاً مكملاً للقدس الغربية، وكي يشكلا معاً العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وكذلك استعراض الاستيطان الصهيوني، الذي تعرضت له مدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي، إبان فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين، والدور الذي لعبته بريطانيا في تيسير أعمال التهويد، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة وحيازة الأراضي، وسياسة التنظيم البلدي التي رعتها بريطانيا، وروعي فيها مصلحة واحتياجات الاستيطان اليهودي.

ومن هنا، يرى الباحث أن هذه الدراسات حاولت أن تجيب عن التساؤلات المختلفة بشأن أهمية القدس لدى أتباع الديانات، وتبيان البعد الديني الذي استندت إليه الحركة الصهيونية والحكومات المتعاقبة، إزاء حسم مسألة القدس لصالح دولة إسرائيل، بعد الضرب بكل القرارات الدولية المتعلقة بهذه القضية عرض الحائط، وأهمها قرار الوصاية الدولية، وإخضاع المدينة المقدسة لنظام التدويل، والصراع الذي خاضته الحركة الصهيونية وإسرائيل، لإبطال أي توجه دولي لحسم مصير المدينة المقدسة، حتى تبقى تحت السيطرة والسيادة اليهودية .

ويرى الباحث أن تحليل بعض الدراسات المتعلقة بقضية القدس، أفرزت تساؤلات عدة أفادت الباحث في صياغة مشروع هذا البحث، منها: البحث في الثابت والمتغير في حقيقة المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، وتطور هذه المواقف بدءاً من عدم الاهتمام بالمدينة المقدسة وعدم ورودها في ذهن القادة الإسرائيليين، إلى أن أصبحت عقيدة راسخة في أذهانهم، تحظى بمكانة مقدسة تستحوذ على اهتمامات كافة الحكومات المتعاقبة، ومادة رئيسية للدعاية الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية.

وعلى الرغم من إسهام هذه الدراسات في بلورة تفسيرات ذات شأن، في مسألة التعرف إلى المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، وخاصة بعد حرب عام 1967؛ فإنها تظل عبارة عن دراسات عامة وشمولية تهتم بالتعرف إلى الإجراءات الإسرائيلية، لتهويد المدينة المقدسة دون التركيز على التعرف إلى تطور المواقف الإسرائيلية، سواء المتعلقة بالقادة أو الأحزاب أو المفكرين، بشأن مسألة القدس، ووجهات النظر المختلفة حول تلك القضية؛ إذ إن هناك تبايناً في المواقف بشأن القدس، وهو ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وهذا ما سنحاول التعرف إليه خلال البحث.

2.3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في المواقف الإسرائيلية من قضية القدس التي تعدُ بؤرة رئيسية للصراع العربي الفلسطيني، وهي مفتاح الحل لهذا النزاع المستمر منذ أواخر القرن التاسع عشر.
ورغم الكتابات العديدة التي تتحدث عن القدس، إلا أنها لم تبحث بعمق موضوع المواقف الإسرائيلية المتباينة من موضوع القدس، كما إن أهميتها تندرج عبر ارتباط مشكلة البحث بالمشاكل الفعلية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وانعدام أية آفاق لحل القضية الفلسطينية بسبب ارتباطها بثوابت عديدة في مقدمتها القدس واللاجئون والحدود والمستوطنات، إضافة إلى كونها دراسة أكاديمية تبحث في المواقف (الإسرائيلية) من قضية القدس ، وخلال الفترة الزمنية التي تمتد من 1967 حتى 2000.

2.4 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: وتتمثل في مدينة القدس.
الحدود الزمانية: وهي المدة الزمنية المحدودة للدراسة من 1967 وحتى أيلول 2000.

2.5 منهجية الدراسة :

تعدُ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، التي تهدف إلى وصف وتحليل وتقويم موقف معين، وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة وكافية عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها، مع تصنيف البيانات والحقائق التي تم تجميعها وتسجيلها، وتفسير هذه البيانات وتحليلها، واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها، تؤدي إلى إمكان إصدار تعميمات بشأن الموقف، أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، وبناء أساس للحقائق التي يمكن أن تبنى عليها فروض تفسيرية للموقف أو الظاهرة.

وتستخدم هذه الدراسة مناهج عدة هي:

- **منهج المسح:**

حيث تستخدم البحوث السلوكية والاجتماعية والإعلامية منهج المسح منهجاً رئيسياً، وذلك لما يتضمنه من بحوث كشفية ووصفية بشأن المواقف الإسرائيلية من قضية القدس.

- **المنهج التاريخي:**

وسوف يتم استخدام المنهج التاريخي في الحديث عن قضية القدس وتطورها، ومواقف الإسرائيليين من مفكرين وأحزاب وقادة منها، وستستعين الدراسة، إضافة إلى الكتب والمراجع، بالعديد من الوثائق والتقارير والمقالات والكتابات والمنشورات والمؤتمرات الصادرة حول هذه القضية.
وسيجمع الباحث في الدراسة بين المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي لما يتميز به من قدرة على إضفاء الطابع التحليلي الشامل .

ير2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة في البحث في قضية القدس، والمواقف الإسرائيلية الصادرة بشأنها، واستعراضها، والوصول إلى النتائج والتوصيات بشأنها.

الفصل الثالث

المواقف الإسرائيلية تجاه القدس

من عام 1948-1967

3.0 المقدمة.

3.1 السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس في الفترة من 1948- 1967.

3.1.1 القدس في مرحلة الانتداب البريطاني حتى قيام إسرائيل.

3.1.2 القدس بعد انتهاء الانتداب البريطاني

3.1.3 تطور مواقف الحركة الصهيونية إزاء القدس قبل إعلان الدولة.

3.1.4 إعلان القدس الغربية عاصمة لإسرائيل.

3.2 القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1948 حتى عام 1967.

3.3 المواقف المختلفة حول مسألة القدس العاصمة في الفترة ما بين (1948-1967).

3.4 القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية في الفترة من عام 1948-1967.

3.5 الاستيطان في القدس، خلال الفترة من 1948-1967.

3.0 المقدمة :

مرت القدس قديما بالعديد من المحطات والأحداث التي ميزتها عبر التاريخ، وجعلتها محط أنظـــار الجماعات البشرية القديمة التي نظمت هجرات متتالية إلى فلسطين طمعاً في الماء والكلأ، خاصـــة من شبه الجزيرة العربية، ودلت المكتشفات التاريخية أن أول من سكن فلسطين هـــم الكنعـــانيون، الذين عاشوا فيها قبل أكثر من ألفي عام من ظهور النبي موسى عليه السلام وأتباعـــه وهـــذا مـــا يدحض مزاعم اليهود بأحقيتهم التاريخية في فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص، وينفي مقولة" الأرض الموعودة لشعب الله المختار".

وتعدُ القدس من أقدس وأقدم مدن الدنيا بنص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، حيث بنيت بعد الكعبة بأربعين عاماً، في عهد آدم عليه السلام؛ كما أن اليبوسيين العرب هم أول من عاش في القدس في التاريخ القديم؛ وإن إبراهيم –عليه السلام– أتاها وقد كان عليها ملكي صادق اليبوسي قبل أربعـــة آلاف سنة، في حين ثبتت القدس أمام الغزاة، وبخاصة الغزو الإسرائيلي في عهد يوشع بن نون.
كما أثبتت المكتشفات الأثرية والبحوث التاريخية، كذب الروايات الإسرائيلية بوجود مملكة إسرائيلية في فلسطين ممتدة عبر التاريخ ولها وجود حقيقي؛ وإنما مملكة صغيرة أسسها داود إلى جانب أهلهـــا اليبوسيين، سرعان ما انقرضت بفعل الصراعات الداخلية والحروب التي قام بها الفرس والرومـــان، الذين قضوا على أية آثار تمت لليهود بصلة.

وفتحت القدس في عهد الخليفة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– حيث عاش أهلها في أمان فـــي ظل العهدة العمرية مدة أربعة عشر قرناً من الزمان، باستثناء فترة الاحـــتلال الـــصليبي، إلـــى أن حررها القائد صلاح الدين الأيوبي؛ وعاد إليها الأمان في ظل الخلافـــة العثمانيـــة، إلـــى مرحلـــة الانتداب البريطاني التي شهدت أطماعاً توسعية لليهود في القدس، بضوء أخضر بريطاني.

وشهدت القدس جملة من التغييرات في طابعها الديمغرافي والتاريخي، وبقيت حمـــلات التهويـــد وتهجير السكان الفلسطينيين الأصليين من القدس مستمرة إلى يومنا هذا.

بعد إقامة دولة إسرائيل في عام 1948، شهد العالم ومعه الشرق الأوسط واقعاً جديداً، كانت أبرز ملامحه إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين هجّروا من ديارهم ومدنهم وقراهم، وبحلول نهاية

الحرب أصبح معظم السكان الفلسطينيين لاجئين، قسم كبير منهم يعيش في دول الجوار، مثل: الأردن ومصر ولبنان، فيما بقيت أجزاء من فلسطين المحتلة تسيطر عليها الأردن (الضفة الغربية)، ومصر (قطاع غزة)، كما كان من أبرز ملامح الواقع الجديد تقسيم مدينة القدس إلى قسمين: شرقية وغربية.

ومن اللافت للنظر أن الحركة الصهيونية كانت قبل حرب عام 1948 تتخذ القدس مادة تثير المشاعر الدينية المتعصبة عند اليهود، وتستغلها كعامل جذب للهجرة إلى فلسطين، متخذين من جبل صهيون، الواقع غرب القدس، اسماً للحركة الصهيونية، وقد تركزت السياسة الصهيونية في مدينة القدس قبل عشر سنوات من إنشاء إسرائيل على افتراض أنه من المستحيل إقامة الدولة بدون أن تكون القدس العاصمة، فقد كان اليهود يشكلون نحو عشرين في المائة؛ ولذلك عملت الحركة الصهيونية إبان عهد الانتداب البريطاني في فلسطين على تعزيز سياسة الاستيطان في المدينة.

بعد حرب حزيران عام 1967 احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من مدينة القدس، مع جميع ما تبقى من أراضي فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية، وفي أعقاب احتلال القدس في العام نفسه، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالعديد من الإجراءات، لرفع نسبة السكان اليهود في الجزء الشرقي من مدينة القدس، عبر بناء أحياء يهودية جديدة، وتشجيع المستوطنين الإسرائيليين القادمين من الخارج على الاستقرار فيها.

كذلك فقد استخدمت بلدية القدس المخطط الحضري للمدينة، كإحدى الأدوات لمنع التوسع العمراني للأحياء العربية عن طريق تحديد المناطق التي يمكنهم البناء فيها، ناهيك عن تقنين منح تراخيص البناء للسكان العرب ومنع أعمال الترميم، فيما قامت بحملات واسعة لهدم البيوت، التي تقام دون الحصول على التراخيص اللازمة من السلطات الإسرائيلية.

وقد فرضت حكومة إسرائيل، على مدار 40 عاماً من احتلال القدس، أمراً واقعاً ومستعصياً، عبر مجموعة من الخطوات الرامية إلى مسح الطابع العربي والإسلامي للمدينة، بالإضافة إلى تغيير الطابع العمراني والثقافي والجغرافي؛ حيث لم تكن مساحة القدس عند احتلالها عام 1967 تتعدى 6.5 كيلو مترات مربعة.

وسيحاول الباحث في هذا الفصل، تسليط الضوء على المواقف الإسرائيلية فيما يتعلق بالقدس، خلال الفترة التي سبقت إنشاء دولة إسرائيل قبل انتهاء الانتداب البريطاني ثم فترة إنشاء دولة إسرائيل

عام 1948، مروراً باحتلال الجزء الشرقي من المدينة في عام 1967، والإجراءات التي أعقبت هذا الاحتلال، وسيتم من خلال هذا الفصل، توضيح التوجهات العامة لقادة الأحزاب الإسرائيلية ومؤسسي الدولة العبرية تجاه مدينة القدس، وكيف تطورت هذه المواقف بدءاً من عدم ورود اسم القدس في ذهن قادة ومؤسسي الدولة قبل سنوات من إعلان قيام دولة إسرائيل؛ إلى أن تطورت هذه المواقف، لتصبح القدس القضية المركزية للإسرائيليين وعاصمتهم الأبدية والتاريخية والموحدة، مستغلين النزعة الدينية والتعاطف الدولي وحالة الضعف العربي وغياب الشرعية الدولية التي تكيل بمكيالين. وسينقسم الفصل إلى مباحث عدة، هي:

3.1 السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس في الفترة من 1948- 1967.

3.1.1- القدس في مرحلة الانتداب البريطاني:

في كانون أول (ديسمبر) 1916، عندما تولى لويد جورج رئاسة الوزراء البريطانية، وآرثر بلفور وزارة الخارجية، وكانا من اليهود البارزين، اعتبرت الاجتماعات غير الرسمية بين الصهيونيين وبين المسؤولين البريطانيين بمثابة مفاوضات جدية، أدت بالنتيجة إلى التزام بريطانيا بتحقيق حلم الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وجاء هذا التصريح في صيغة رسالة، بعث بها وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور، الذي عمل بحماس لصالح الصهيونية، إلى اللورد روتشيلد الثري الصهيوني جاء فيها :

> " حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى". (وثائق م. ت.ف،1987).

وفي 9 كانون أول (ديسمبر) 1917، تسلم الجيش البريطاني القدس من الأتراك بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وكان ذلك بمساعدة الجيش العربي بقيادة شريف مكة الحسين بن علي؛ غير أن الجيش البريطاني تنكر لدور الجيش العربي؛ والدليل على ذلك أنه عندما دخل الجيش القدس بقيادة الجنرال اللنبي، رفع أعلام الحلفاء المحاربين، ولم يكن هناك وجود للعلم العربي (الحوت، 1991).

وفور دخول الجنرال اللنبي بدأت عملية تهويد القدس، بتكليفه المهندس ماكلين بوضع الخطة الهيكلية الأولى للمدينة، وبناء على الخطة التي وضعها ماكلين عام 1918، قُسمت المدينة إلى أربع مناطق، هي: البلدة القديمة وأسوارها، والمناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية، القدس الغربية، وكانت هذه الخطة هي الأساس للخطط اللاحقة، وبموجب الخطة فقد منع البناء بشكل تام في محيط البلدة القديمة، ووُضعت قيود على البناء في القدس الشرقية، فيما أعلن عن القدس الغربية منطقة تطوير (kandall.1948).

وحين أعطت بريطانيا الصهاينة البراءة، متمثلة في تصريح بلفور عام 1917، وضمنوه صك الانتداب عام 1922[1]، قوي مركز الصندوق القومي اليهودي، نظراً للتأييد الذي حظي به من قبل دولة الانتداب، وقد أسفرت جهود استيطان العمل الصهيوني عن هجرة 40 ألف يهودي ما بين 1904–1914، في حين لم يتجاوز عدد المهاجرين في الفترة الأولى ما بين 1882 –1904 (25 ألفاً). (Cohen .1951P 254.).

وفي سنة 1925 افتتح بلفور الجامعة العبرية في القدس، والتي وضع حجر الأساس لها الزعيم حاييم وايزمن، بحضور الجنرال اللنبي في 24 تموز (يوليه) 1918 (المدلل، 2006)، وشهدت حدود بلدية القدس توسعاً كبيراً عام 1930، فقد وصلت مساحتها إلى 17 ضعفاً من مساحة البلدة القديمة، أي ما يقارب 4800 دونم، ووصلت عام 1948 إلى 20131 دونماً، لكن ملكية اليهود في الجزء الغربي من المدينة قبل عام 1948، لم تتعد 20% من إجمالي الممتلكات التي تعود للفلسطينيين مسلمين ومسيحيين، وقد ساهمت الهجرات المتصاعدة لليهود خلال فترة الانتداب البريطاني، في تعزيز وضع الجالية اليهودية في القدس بشكل كبير؛ إذ وصل عدد المهاجرين خلال الفترة من عام 1919 وحتى عام 1947 (22,098) مهاجراً يهودياً، كانت نسبة من استوطن في القدس منهم 16,7% عام 1946. (المدلل .2006).

استطاع اليهود أن يشكلوا أغلبية داخل الحدود البلدية للقدس سنة 1947؛ إذ بلغ عددهم 99.4 ألف يهودي مقابل 65.1 ألف عربي، في حين بلغ عدد العرب في البلدة القديمة 33.600 ألف مواطن

[1] جاء في صك الانتداب: إن على الحكومة المنتدبة أن تساعد اليهود، كما ورد في المادة السادسة من صك الانتداب، على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى؛ وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي غير المطلوبة للمقاصد العمومية، وورد أيضاً في المادة الحادية عشرة من صك الانتداب: "على إدارة فلسطين أن توجد نظاماً للأراضي يلائم حاجة البلاد، مع مراعاة أمور أخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة، واستغلال أعظم ما يستطاع من الأرض"، وقد فسرت الدولة المنتدبة هاتين المادتين تفسيراً متحيزاً للصهاينة . (History Of (Cohen.Israel.:"A Short Zionizm ,London, 1951.P 254

فلسطيني يملكون 85%، واليهود 2400 يهودي، ودأبت سلطات الانتداب البريطانية على اتخاذ العديد من الإجراءات التي تتيح لليهود أكبر قدر ممكن من السيطرة على المناطق الفلسطينية وخاصة القدس، وفي هذا الإطار تلاعبت الإدارة البريطانية بحدود المسطح البلدي فيها وبقوائم الناخبين، بحيث كانت تستثني الأحياء العربية منها، بينما كانت الأحياء اليهودية مهما بعدت تدخل في مسطح البلدية، وفي أواخر 1917 وحتى 1920، قامت سلطة الانتداب بحل المجلس البلدي في القدس، وعينت لجنة لإدارة البلدية ترأسها عضو مسلم ينوب عنه عضوان: مسيحي والآخر يهودي، وفي عام 1920 أعيد تشكيل اللجنة وحل محلها مجلس استشاري، من عشرة ضباط بريطانيين رسميين، وعشرة أعضاء غير رسميين، يعينهم المندوب السامي، أربعة منهم مسلمون وثلاثة مسيحيين وثلاثة يهود، وبقي الأمر كذلك حتى نهاية الانتداب البريطاني 1947 (المدلل،2006).

وفي 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1947، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين رقم 181، والذي أوصى بإقامة دولتين: عربية ويهودية، ووضع نظاماً دولياً خاصاً بالقدس، كجزء منفصل لا يقع في أي من الدولتين المقترحتين تحت وصاية الأمم المتحدة، وقد ضم هذا الجزء المنفصل مدينة القدس كلها في حدودها البلدية تحت الانتداب، وأضيف إليها نحو 20 قرية عربية تشمل: أبو ديس والعيزرية والطور والعيسوية وسلوان وصور باهر وأم طوبا ولفتا وموتسا ودير ياسين وعين كارم والمالحة وبيت صفافا ورامات راحيل وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وشعفاط (الدجاني، 1994).

وقد رفضت الدول العربية ومعها اللجنة العربية العليا للفلسطينيين قرار التقسيم ، أما المنظمة الصهيونية التي كانت تصر على إقامة دولة يهودية على كامل الأراضي الفلسطينية، فقبلت بالقرار بتحفظ شديد، في حين عارض القرار منظمة الأرغون وعصابة شتيرن، وقد اعتبرت القيادة الرسمية اليهودية أن قبولها بقرار التقسيم لا يعني القبول بقرار فصل القدس، وأدركت أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلاَّ بالخيار العسكري، وبالفعل ففي نيسان (أبريل) 1948 قبل نهاية الانتداب البريطاني وقبل دخول الجيوش العربية، قامت العصابات اليهودية بهجومين رئيسيين، من أجل احتلال القدس أحدهما من تل أبيب باتجاه القدس، عبر الأراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية، والآخر من الحي اليهودي داخل المدينة ذاتها، وفي مسار الهجوم الثاني سقط كل ما يشكل اليوم القدس الغربية في يد الهاجاناة، وارتكبت المجزرة في دير ياسين على أيدي عصابتي الأرغون وشتيرن اللتين قادهما كل من مناحيم بيغن ويتسحاق شامير على التوالي (المدلل، 2006).

ومع منتصف عام 1948 تمكنت العصابات الصهيونية من إعلان دولة إسرائيل، التي ترسخت أصولها على مدار عمر الانتداب البريطاني، كما تمكنت تلك العصابات من احتلال الجزء الغربي من المدينة المقدسة قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين في 14 آذار (مايو) من العام نفسه، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين والقدس، التي شهدت تطبيق سياسة التهجير المنظمة لسكانها الفلسطينيين الأصليين، وتغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي والتاريخي والثقافي للمدينة (الدجاني، 1994).

3.1.2 القدس بعد انتهاء الانتداب البريطاني

عند انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948، كانت القدس تعدُ ثاني أكبر مدينة في فلسطين؛ إذ بلغ عدد سكانها 164.330 نسمة منهم 65.010 مسلمين ومسيحيين، و99.320 يهودياً، وكان أغلب اليهود ونصف المسلمين والمسيحيين، يعيشون فيما كان يعرف باسم المدينة الجديدة (تماري، 2002).

وقد ازدادت المساحة المبنية من 4130 دونماً سنة 1918 إلى 7230 دونماً سنة 1948، وجاء قرار التقسيم (181) لعام 1947، والتدويل 1949؛ ليعززان من انقسام المدينة إذ أن فكرة تقسيم القدس وتدويلها لم تكن جديدة؛ فقد سبق أن طرحتها اللجنة الملكية بشأن فلسطين(لجنة بيل)، حين اقترحت إبقاء القدس وبيت لحم، إضافة إلى اللد والرملة ويافا، خارج حدود الدولتين: اليهودية والعربية، مع وجود معابر حرة وآمنة (تماري ،2002).

خلال حرب عام 1948، سقط معظم المدينة الجديدة، التي عُرفت فيما بعد باسم (القدس الغربية)، بيد القوات الإسرائيلية، فيما سيطرت القوات العربية على المدينة القديمة، التي عرفت فيما بعد باسم القدس الشرقية، والأطراف الشرقية من المدينة الجديدة (الغربية)، وفي أثناء القتال أُجبر نحو 30 ألف فلسطيني على الخروج من منازلهم في المدينة الجديدة، فيما هرب 2000 يهودي من منازلهم في الحي اليهودي في المدينة القديمة (القرعي ،1997).

وعلى إثر تلك الحرب عام 1948 انقسمت القدس إلى قسمين: **القدس الغربية:** حيث كانت تتواجد بها الأغلبية اليهودية، وخضعت للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، **والقدس الشرقية:** التي تتمتع بأغلبية فلسطينية عربية، وكانت تحت السيطرة الأردنية .

وفي 30 تشرين أول (نوفمبر) 1948، وقعت السلطات الإسرائيلية والأردنية اتفاقاً لوقف إطـــلاق النار؛ بعد أن تمّ تعيين خط تقسيم القدس بين القسمين الشرقي والغربي للمدينة في 22 تموز (يوليو) 1948، وبموجب اتفاقية رودس (اتفاق الهدنة)، التي وقعت بين الأردنيين والإســـرائيليين فـــي 3 نيسان (أبريل) 1949، قسمت مدينة القدس وتوزعت حدودها نتيجة خط وقف النار إلى:

1- القطاع الشرقي العربي:

وهي مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية، وتبلغ مساحته 2,220 دونماُ أي(11,48%)من مساحة القدس، ويشمل ما كان مقراً للمندوب السامي البريطاني على جبل المكبر، وقد شغلته فيمـــا بعد هيئة الرقابة الدولية على الهدنة، ومنطقة مستشفى هداسا والجامعة العبرية على جبل سكوبس، وقطعة أرض تفصل القطاعين الإسرائيلي والعربي عن المدينة، و كانت معظم الأماكن الإســـلامية المقدسة، وكذلك المسيحية تقع في القطاع العربي، داخل البلدة القديمة (بن طلال، 1981).

2- القطاع اليهودي الغربي:

وهي مناطق فلسطينية محتلة ، تبلغ مساحتها 16,261 دونماً بنسبة(84.21%) .

3- مناطق تابعة للأمم المتحدة

تبلغ مساحتها 850 دونمًا بنسبة (4,39%)، وبذلك بلغ المجموع 19,331 دونماُ 100% ،وتأكدت حقيقة اقتسام القدس بعد اتفاق هدنة رودس بين الطرفين الأردني والإسرائيلي في نيسان (أبريـــل) 1949، انسجاماً مع الموقف السياسي لكل منهما، المعارض لتدويل المدينة، وقد استقرت الخطـــوط الخلفية في القدس كنتيجة للوضع العسكري، ولكن مسألة ترسيم خط الحدود بين البلـــدتين بـــشكل دقيق، تركت لتقررها أية مباحثات سلام مقبلة مع الفلسطينيين أو العرب (دمبر،2002).

وقد أقر اتفاق الهدنة الموقع في رودس في 4 نيسان (أبريـــل) 1949، بـــين الجـــانبين الأردنـــي والإسرائيلي تحت رعاية الأمم المتحدة، إبقاء الوضع على ما هو عليه في القدس وفقاً لخط الهدنـــة عام 1949، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية تحقق الاستقرار، ونصت الاتفاقية بـــين الأردن وإسرائيل في رودس على إقامة 4 مناطق منزوعة السلاح في القدس، إحداها على جبل المكبر في القدس، وتشمل ما كان مقراً للمندوب السامي البريطاني ، والمنطقة الثانية تشمل منطقة مستـــشفى

هداسا والجامعة العبرية على جبل سكوبس، والثالثة عبارة عن قطعة من الأرض في القدس تفصل بين القطاعين الأردني والإسرائيلي في المدينة، والرابعة منطقة تبلغ مساحتها 15000 دونم تقع في اللطرون على طريق يافا القدس (متولي، 1974)، وجاءت هذه الاتفاقية لتحكم العلاقات بين الأردن وإسرائيل، بشأن القدس حتى حزيران (يونيه) 1967، وبقيت القدس جزأين منفصلين يعيشان جنباً إلى جنب لمدة 18 عاماً، وفقاً للحدود التي حددتها المادة الخامسة من اتفاق إعلان وقف إطلاق النار حول القدس، الذي جرى توقيعه بين الأردن وإسرائيل في 30 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1948. (غولان،1993).

وبعد هذه الاتفاقية أحكمت إسرائيل قبضتها على أجزاء كبيرة من القدس الجديدة (الغربية)، بينما القطاع الأردني تضمن القدس القديمة، وتشمل: "الضاحية الشمالية، الشيخ جراح والأمريكان كولوني وباب الساهرة ووادي الجوز وأجزاء من حي النصارى، ودير أبوطور"، ومن أجل تخفيف حدة هذا التقسيم التعسفي، نصت المادة 8 من اتفاق الهدنة على إنشاء لجنة خاصة تتألف من ممثلين اثنين من كل جانب، من أجل التوصل إلى تسوية مرضية بشأن مسائل عدة، مثل: حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية حركة المرور على الطرق الأساسية، ولكن هذه اللجنة لم تعمل على الوجه الصحيح؛ نظراً لأن الحكومتين الأردنية والإسرائيلية صممتا على الحفاظ على القدس (Padon, 1974) .

3.1.3- تطور مواقف الحركة الصهيونية إزاء القدس قبل إعلان الدولة:

تباينت مواقف الحركة الصهيونية إزاء القدس، في السنوات القليلة التي سبقت إعلان الدولة، أي في الفترة التي سبقت انتهاء الانتداب البريطاني بسنوات قليلة، ويمكن القول إن الحركة الصهيونية انقسمت إلى معسكرين إزاء مسألة القدس، وكذلك الموقف من تدويل المدينة:

أولاً: المعسكر الأول:

تطورت قضية القدس سياسياً لدى أقطاب هذا المعسكر، لتصبح رمزاً قوياً للجهود الصهيونية الهادفة إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين، والمعادية لعودة غير اليهود إلى المدينة ، وخاصة في العقد الذي تلا توصيات لجنة بيل في سنة 1937، والتي دعت إلى تقسيم فلسطين وإبقاء القدس تحت سيطرة الانتداب البريطاني، وتطبيق قيود على هجرة اليهود (تماري، 2002، ص 183).

ومما يشار إليه أن لجنة بيل أرسلت إلى فلسطين بتكليف من وزير الخارجية البريطاني، كما جاء في المذكرة الصادرة بتاريخ 11 كانون أول 1936، وذلك للتحقق من الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات في أواسط نيسان (أبريل) 1936.(عدوان. 2002).

وخلص التقرير إلى وضع حلول لهذه القضية، والتي تمثلت في طرح مشروع تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق رئيسية : دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة القدس التي أخضعت إلى سلطة دولة الانتداب البريطاني، ورفض العرب هذا المشروع، أما اليهود، فقبلوه؛ حيث أنه ابرز الحق الصهيوني في فلسطين، وتعهدت بريطانيا بوضعه موضع التنفيذ من خلال تشكيلها لجنة فنية ،أطلق عليها اسم "لحنة وودهيد الفنية" (عدوان .2002.).

وترجع أهمية اللجنة إلى كونها أول لجنة تعمل على إعطاء اليهود دولة داخل فلسطين بالرغم من كون أولئك اليهود كانوا أقلية في تلك المرحلة ، فهي أقرت بمشروعية الوجود اليهودي على هذه الأرض و منحتهم موضع قدم طالما حلموا به منذ ظهور الحركة الصهيونية ومؤسسها هرتزل عام 1897 م فى مؤتمر بازل، وهذا يؤكد مدى تحيز اللجنة إلى الطرف اليهودي، وأن مشروعها الذي قدمته اعتمد بشكل مباشر على توجهات السياسة البريطانية خلال تلك المرحلة، و هي السياسة التي عمدت إلى تنفيذ وعودها لليهود بمنحهم الوطن القومي الذي طالما حلموا به على أرض فلسطين (عدوان.2002.)

يموجب توصيات لجنة بيل فإن الدولة اليهودية تمتد لتشمل جميع ألوية حيفا و الجليل بما فيها صفد و عكا و جميع السهل الساحلي من أسدود إلى الشمال بما فيه سهل شارون (السهل الساحلي) و مرج بن عامر، على أن توضع مدن طبريا و صفد و حيفا و عكا تحت إدارة الدولة المنتدبة بصفة مؤقتة قبل إلحاقها بالدولة اليهودية، أما الدولة العربية، فتشمل إمارة شرقي الأردن و مناطق غزة و بئر السبع و صحراء النقب و الجليل و نابلس و القسم الشرقي من مناطق طولكرم و جنين و بيسان و يافا .

إلى جانب هاتين الدولتين – طالبت اللجنة بإقامة منطقة ثالثة مستقلة و تشمل هذه المنطقة ، وسط فلسطين (القدس و بيت لحم و الناصرة و بحر الجليل (حوض بحيرة طبريا) على أن ينشأ ممر يصل هذه المنطقة بمدينة يافا ماراً باللد و الرملة على أن تقع هذه المنطقة تحت سلطة دولة الانتداب و أن يمتد ذلك الانتداب إلى ذلك الممر والذي ستكون مهمته الرئيسية توفير طريق آمن ومعترف به من كلا الطرفين اليهودى والعربي للسماح في انتقال سكان الدولتين من والى منطقة القدس دون

أي مشاكل ،على أن يخضع (هذا الممر لسلطة دولة الانتداب البريطانى ،بحيث تشرف علية اشرافاً أمنياً وقانونياً. (تقرير بيل" النص العربي" ،(1937).ص 500).

وبررت اللجنة إخضاع منطقة القدس إلى سيطرة دولة الانتداب بالمحافظة على قدسية تلك الأماكن و تأمين الوصول لها بحرية و طمأنينة من كافة أنحاء العالم على أساس أن هذه أمانة مقدسة في عنق الحضارة ، وأنه ليس هناك نية في جعل سكان هذه المنطقة يحكمون أنفسهم بأنفسهم حكماً ذاتياً، لأن حماية هذه الأماكن أمانة تؤمن لها صفة الدوام، وأن هذه الأمانة لن ينتهي أجلها إلا متى رغبت عصبة الأمم أو الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، و أن يعهد للدولة المنتدبة بالمحافظة على الأوقاف الدينية و الأبنية و المقدسات والأماكن الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية و اليهودية المقدسة لدى العرب و اليهود. (عدوان.2002).

الموقف اليهودي من توصيات لجنة بيل، عبر عنه قادة الحركة الصهيونية الذين شاركوا في مؤتمر زيورخ الصهيوني العالمي، الذي استمرت أعماله من الثالث من أغسطس 1937 م حتى السادس عشر منه، **وقد** استندت القيادة الصهيونية في موقفها من التقسيم الى مرتكزين أساسيين :
الأول:شعورها بضرورة تحقيق السيادة اليهودية، ذلك أن مسألة السيادة ،وإقامة دولة يهودية في فلسطين ،هما العنصران الجوهريان في البناء الأيدلوجي الصهيوني ،ولذلك رحبت القيادة الصهيونية بالفرصة التي منحتها لها اللجنة الملكية ،بمنحها جزء كبيراً من أرض فلسطين لإقامة الدولة اليهودية عليها،و هو ما يمثل من وجهة نظر بعض أولئك القادة ،الخطوة الأولى في الطريق الصحيح نحو تحويل فلسطين كلها إلى دولة يهودية.
وثانيهما : أن التعاون مع بريطانيا يعتبر باصطلاح وايزمن حجر الأساس في السياسة الصهيونية . بمعنى أن الحركة الصهيونية ربطت مصيرها بالإمبريالية البريطانية .(غولان،1996).

ومن الممكن القول أن أعضاء المؤتمر من الصهاينة قد انقسموا حول المشروع إلى قسمين ، قابلين ، ورافضين، أما القابلين ، فقد رأوا في هذا المشروع أنه يمثل الخطوة الأولى للدولة التي طالما حلموا بها على أرض فلسطين ،وعلى رأسهم (حاييم وايزمن، وديفيد بن غوريون) ، أما الرافضين وعلى رأسهم (مناحيم يوشكين، وفلاديمير جابوتنسكى) فقد عارضوا المشروع خاصة فيما يتعلق بمنطقة القدس التي خرجت من تحت السيطرة اليهودية ، حسب ما جاء في المشروع . و قالوا " لا دولة يهودية بدون صهيون "..(غولان ،1996. ص32).
وبالرغم من ذلك الانقسام المزعوم خرج أولئك الزعماء من المؤتمر بخطة جديدة عرضوها على الحكومة البريطانية ، أهم ما جاء فيها بخصوص مشروع اللجنة :

-إن الحركة الصهيونية لن تتنازل عن القدس كعاصمة للدولة اليهودية.
-بدون مدينة القدس لن يكون هناك فرصة لأن يؤيد اليهود فكرة التقسيم.
-ينبغي الفصل بين الأماكن المقدسة في شرق المدينة ،وبين الجزء الغربي من المدينة ،هذا الفصل ينبغي أن يكون إقليميا والأهم من ذلك مبدئيا.
-يجب أن يكون هناك إشراف دولي بريطاني على شرقي المدينة وليس إشرافاً عربياً .
-إن سكان القدس من اليهود أيا كانوا سيكونون مواطني الدولة اليهودية .(غولان ، 1996.ص 33)

ويظهر مما سبق أن الحركة الصهيونية قد وافقت على خطة تقسيم فلسطين ، مع محاولة طرح مشاريع معدلة لمشروع اللجنة ، لهذا خلصوا من المؤتمر ،على أساس الدخول مع بريطانيا في مفاوضات لمحاولة تعديل بعض ما جاء في خطة بيل ،وأعطوا الصلاحية في ذلك إلى رئيس المنظمة الصهيونية، وأعاد المؤتمر انتخاب معظم الأعضاء المؤيدين لفكرة تقسيم فلسطين.

ثانياً: المعسكر الثاني:

ويتمثل المعسكر الثاني في عدد من القادة الصهيونيين البارزين، الذين ينتسب الكثير منهم إلى اليسار السياسي، مثل: حزب المباي (العمل لاحقاً)، وحتى السنوات القليلة التي سبقت إعلان الدولة، ، لم ينظر هذا المعسكر إلى القدس كمركز سياسي، أو كعاصمة للدولة اليهودية الناشئة، و عبر قادة صهيونيون بارزون عن رأي مضاد تجاه القدس، ومنهم على سبيل المثال: هرتسل وبن غوريون وبياليك وفايتسمان، بسبب موقعها وجاليتها اليهودية القديمة وأهميتها للإسلام والمسيحية. .(kelerman.1996 ,p153)
ويوضح وصف كيلرمان للآراء الصهيونية، بالنسبة إلى القدس، خطاً ينحو إلى فصل التعلق الديني والاجتماعي والثقافي عن السياسي، الذي تمسك به الكثير من الصهيونيين البارزين في ذلك الوقت ، ويقول كيلرمان: "شكلت القدس خلال الهجرة الأولى (1882-1903)، رمزًا أكثر منها هدفاً استيطانياً؛ مع أن هذا الموقف تبدل قليلاً في أوائل القرن العشرين، وخلال الهجرة الثانية (1904-1914) جرى الاعتراف بالقدس كأهم مركز لليهود، على الرغم من النشاط الضئيل في المدينة ".(.(kelerman.1996 p153

لكن هذا الأمر لا يعني أن القدس كانت مستثناة من الرؤية الصهيونية لدولة يهودية، بل كان تصور السيطرة الصهيونية على المدينة، جزءاً من توسع الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء فلسطين الانتدابية بعد قيام إسرائيل، وإلغاء تقسيم البلد وهذا ما برز في تصريح لبن غوريون في 7 حزيران

(يونية) 1938، والذي ورد في المحفوظات الصهيونية المركزية ضمن بروتوكول اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والذي أكد فيه على ضرورة تعزيز السيطرة الصهيونية على القدس (تماري، 2002).

أما ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة أبا إيبان فقد قال سنة 1948:

"إن الكثير من الصهيونيين البارزين، لم ينظروا إلى القدس كعاصمة سياسية بالضرورة، ولا حتى من منطلق مثالي، فعلى سبيل المثال: اعتبر بن غوريون في باديء الأمر؛ أن النقب ملائمة كعاصمة سياسية ، بينما عبرت جولدا مئير عن تفضيل جبل الكرمل في حيفا كعاصمة للدولة ".(تماري، 2002، ص250).

وبقيت السياسة التي اتبعها بن غوريون قبل حرب عام 1948 تجاه القدس تكتيكية، وخاضعة للهدف الصهيوني المركزي، بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، مع دعم المجتمع الدولي لقرار التقسيم رقم 181 عام 1947، المطالب بتدويل القدس وفصل المدينة جغرافياً عن الوجود اليهودي القوي على السهل الساحلي.

وقد آثر بن غوريون على مضض التخلي عن السيطرة على المدينة، في مقابل الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بإسرائيل والدخول للأمم المتحدة، وفي غضون ذلك أرغمت الوكالة اليهودية على التخلي عن مطالبتها بالقدس الجديدة، وأعادت توجيه تطلعاتها الإقليمية، نحو احتواء الدولة اليهودية المقترحة على النقب والقسم الأعلى من الجليل الغربي (تماري، 2002).

ومع نهاية عام 1948، لم تكن إسرائيل قد ضمت القدس الغربية رسمياً، كي لا تعرض للخطر طلبها المقدم بالانضمام للأمم المتحدة؛ فبعد أن رفض مجلس الأمن في 17 كانون أول (ديسمبر) 1948، طلب إسرائيل الانضمام للأمم المتحدة، كرر مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، أمام الجمعية العامة، التأكيد على أن الحكومة تنوي الامتثال للقرارات المتعلقة بالقدس، وبدأت أهمية القدس لنجاح المشروع الصهيوني تظهر بقوة مع تداعي التأييد الضعيف لخطة الأمم المتحدة للتقسيم، ومع ذلك يستذكر أبا إيبان، الممثل الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، أنه لم تجر مناقشة موضوع القدس كعاصمة للدولة قبل حرب عام 1948 بقوله:

" البيشوف تطور في الجليل والسهل الساحلي، إلى جانب القدس كمركز سكاني مختلط محاط بمناطق عربية؛ لا أذكر أن أية مناقشة، بين القياديين قي تلك الفترة، اقترحت القدس كجزء من

الدولة اليهودية، أفضل ما كان يمكن تصوره هو التدويل لمنع اندماجها في دولة عربية".(Brecher, 1974 ,P15).

وقد تمت ترجمة ذلك عبر رسالة وجهها موشيه شاريت، رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية إلى الولايات المتحدة، تدعو لتدويل القدس في 26 آذار (مارس) 1948، والتي ورد فيها: "إن خطة تدويل القدس ستحول دون سقوط المدينة كلها في أيدي العرب". (Feintuch, 1987.,p24) وفي غضون ذلك بقي بن غوريون متحفظاً في مواقفه، بالنسبة إلى مكانة القدس السياسية حتى أوائل نيسان (أبريل) 1948، أي قبل شهر واحد من دخول الدول العربية الحرب، فهو لم يرفض– مثلاً– رفضاً كلياً ما طالب به الكثير من القادة الصهيونيين، بإعلان هرتسيليا عاصمة للدولة، بل أبلغهم أن عليهم انتظار نتائج الحرب (Feintuch, 1987).

ولكن الانتصارات التي أحرزتها القوات الصهيونية في نيسان (أبريل) 1948، مكنتها من السيطرة على مناطق في القدس وحولها، مما دفع بقادة الحركة الصهيونية إلى التراجع عن تأييد خطة التدويل، وعزز من ذلك التشريد الجماعي للعرب الفلسطينيين عقب مجزرة دير ياسين، حيث استولت القوات الصهيونية على 23% من مجمل أراضي البلدات والقرى العربية الفلسطينية في قضاء القدس، تضاف إلى ما نسبته 7% استولت عليها تلك القوات قبل نيسان (أبريل) 1948 .(تماري، 2002).

والجدول التالي يوضح حجم القرى والبلدات، التي استولت عليها القوات الصهيونية في قضاء القدس، خلال الفترة بين نيسان (أبريل) – أيار (مايو) 1948: (تماري، 2002، ص 254).

(شكل رقم 3.1).

قرية /بلدة	تاريخ الطرد	المساحة بالدونم
دير ياسين	9 نيسان (أبريل)	2704
يطاف	15 نيسان (أبريل)	1401
ساريس	16 نيسان (أبريل)	10.627
القدس الغربية	28 نيسان (أبريل)	7293
بيت محسير	10 آيار (مايو)	16.268
المجموع	بحلول 15 آيار (مايو)	38.293

3.1.4 إعلان القدس الغربية عاصمة لإسرائيل:

في ظهيرة يوم 14 أيار (مايو) 1948، أعلن دافيد بن غوريون تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين وتدعى إسرائيل، ولم تكن لها حدود ثابتة، حيث بقيت قضية الحدود نقطة خلاف بين مؤسسي الدولة، وقد كتب بن غوريون عن ذلك في وقت لاحق بقوله: "طرحت مسألة ما إذا كان الإعلان يجب أن ينحصر في قرار الأمم المتحدة أم لا، كنت معارضاً لتعيين الحدود".(Ben Gurion ,1963 .p 40)

وتقرر في التصويت الذي جرى في قيادة الوكالة اليهودية، بأغلبية خمسة أصوات في مقابل أربعة أصوات، عدم تعيين حدود إسرائيل في الإعلان (Ben Gurion,1963).
وفي ظل عدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ قراراتها المتعلقة بتدويل القدس بشكل خاص، وبسبب حالة التخاذل العربي، وجدت حكومة إسرائيل، التي وافقت في الماضي على فكرة التدويل والتقسيم، نفسها تسيطر على كل الجزء الغربي من المدينة.

وهذا الواقع الجديد دفع القيادة الإسرائيلية للتعامل مع القضية، وفقاً لاعتبارات خاصة، فكان التوجه لدى قادة إسرائيل بترجمة التفوق العسكري في الحرب، بتحقيق إنجاز سياسي، وفي الوقت نفسه الحرص على عدم اتخاذ أي تدابير؛ يمكن أن تهدد المصالح الإسرائيلية؛ خاصة أن إسرائيل دولة ناشئة في بداياتها وتحتاج إلى الدعم الدولي. (Abu zaidah,2005).

3.2 القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1948 حتى عام 1967:

صدرت عدة قرارات دولية عن الهيئة العامة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين، قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 14 آيار (مايو) 1948 بشهور قليلة، وبعد انتهاء الانتداب واندلاع الحرب بين الجيوش العربية والقوات اليهودية، وقد نصت هذه القرارات الدولية في بعض بنودها، على تدويل مدينة القدس وجعلها كياناً منفصلاً، فكان قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1947، ونص قرار التقسيم على أن:

> "القدس ستكون "كياناً منفصلاً" "Corpus separatism" يقع بين الدولتين العربية واليهودية، ويخضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارته بواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الغرض، كما عين حدود القدس الخاضعة للتدويل بحيث شملت إضافة للمدينة، أبو ديس شرقاً، وبيت لحم جنوباً، وعين كارم وموتسافي وقلنديا غرباً، وشعفاط في الشمال".(وثائق م.ت.ف، 1987) .

والشكل التالي يوضح خطة الأمم المتحدة لتدويل القدس .

(شكل رقم 3.2)

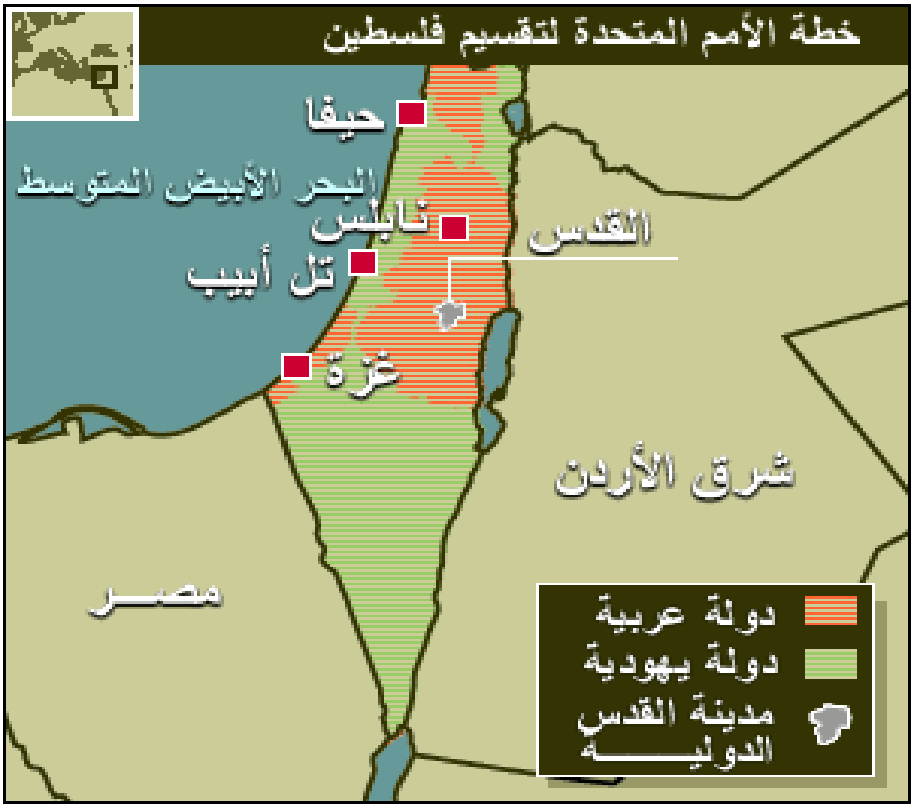

http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/meast_maps/images/un_part_map.gif

وكانت الدول العربية قد وقفت إلى جانب قرار التدويل وطالبت هيئة الأمم المتحدة بتنفيذه، حسب قرار التقسيم عام 1947، باستثناء الأردن التي رفضت القرار، وقد عبر الملك عبد الله الأول عن ذلك في مذكراته بقوله:

"هذا وكان طلب تدويل القدس غاية في الغرابة، وعدم الاتزان في الغايات الوطنية، وتفريطاً في الحقوق والمصالح العربية، وتسليماً للمقدسات إلى السيادة الدولية، وإخراجاً للقدس من الحوزة العربية". (العناني، 2001، ص124)

وبعد التطورات التي أنتجتها حرب عام 1948، التي أفضت إلى سيطرة إسرائيل على 84.23% من المنطقة المقترحة لنظام التدويل الخاص، وبقاء 11.38% منها تحت سيطرة الجانب العربي

(الأردن)، وباقي المساحة 4.39% أرض مشاع تشرف عليها الأمم المتحدة، نتيجة لهذه التحـــولات حاول الوسيط الدولي الكونت برنادوت تغيير هذا الوضع بالتراضي بين العرب وإسرائيل، أو بتنفيذ فكرة نظام التدويل الخاص بالقدس، حيث جرت مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين، انتهت إلـــى بقاء الوضع على ما هو عليه، وكان ذلك خروجاً من إسرائيل عن القرار الدولي 181.

وقد رفضت إسرائيل– أيضاً– فكرة تدويل القدس، وطرحت في مقابلها فكرة تقسيمها في 2 شـــباط (فبراير) 1949؛ عندما أعلنت أن القدس الغربية جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وألغـــت –فـــي غضون ذلك –الحكم العسكري هناك، وبدأت في الشهر نفسه مفاوضات بشأن القدس مـــع الأردن، حيث ترأس الوفد الأردني عبد الله التل، والجانب الإسرائيلي موشيه دايان، وتركزت المفاوضـــات على تقاسم القدس بين الجانبين (سرحان .1987).

ورفع الكونت برنادوت توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة، يدعو فيها إلى ضمان عودة اللاجئين العرب إلى ديارهم، التي نزحوا منها في القدس خلال الحرب، وخاصة فـــي المنطقـــة الخاضـــعة للسيطرة اليهودية، في أقرب وقت ممكن، كما أرسل اقتراحات عدة تتعلق بوضع القدس؛ قبـــل أن يستقر على فكرة جعلها كياناً منفصلاً يخضع لإشراف ووصاية دوليـــة ، ولكـــن منظمـــة (ليحـــي)الإسرائيلية اغتالت الكونت برنادوت في 16 أيلول (سبتمبر) 1948، بعد أن شكك فـــي إمكانيـــة تطبيق قرار التقسيم وفي عدالته بالنسبة للعرب (تماري، 2002).

وفي 11 كانون أول (ديسمبر) من العام نفسه، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على توصـــيات الكونت برنادوت بشأن اللاجئين والقدس، فكان القرار 194 الذي كرس قـــرار 181، بخـــصوص الإبقاء على القدس كياناً منفصلاً، ونزع السلاح منها، حيث نص البند أ من الجزء الثالث الخـــاص بالقدس في القرار على ما يلي: "يجعل لمدينة القدس كيان منفصل "Corpus Sepratum" خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقـــوم بأعمـــال الـــسلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة ".(الجابر .1985 ص 185)) .

وجاء في البند الثامن من القرار أيضاً:

> تقرر أنه نظر لارتباط القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة ، وأبعدها شرقاً أبوديس ، وأبعدها جنوباً بيـــت لحم ، وأبعدها غربا عين كارم ، وأبعدها شمالا شعفاط يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمـــم المتحـــدة الفعليـــة وتجرد القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح القيام بأية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها" .(الجابر .1985 ص 195).

وورد في الفقرة التاسعة من نص القرار:

"تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو؛ وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً "(الجابر .1985 ص 196).

وردت إسرائيل على قرار الأمم المتحدة 194 بالرفض، بل وتحدت القرار من خلال إعلان إسرائيل ضم القدس الغربية بأسرها، بالإضافة إلى قرار الحاكم العسكري للقدس "دوف جوزيف"، بتوسيع المناطق السكنية اليهودية فوراً، بحيث تشمل المناطق التي هجرها العرب، ولم يتم حتى ذلك الوقت إسكان اليهود فيها" (غولان، 1993).

عقب إعلان دولة إسرائيل في 14 أيار (مايو) 1948، كانت السياسة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية، تنبيء بعهد جديد بشأن مسألة القدس في الأمم المتحدة، وفي العامين الأخيرين لعمل الوكالة اليهودية وافقت حكومة إسرائيل المؤقتة على قرار الأمم المتحدة (181)، الداعي إلى وضع القدس تحت نظام دولي خاص مستقل، وقبل نهاية الحرب تم تقسيم القدس بحكم الأمر الواقع إلى مدينتين، وتعاملت الحكومة الإسرائيلية مع القضية بطريقة مختلفة، وفي ضوء استحالة تنفيذ الأمم المتحدة للقرار(181)، الذي يتحدث عن إقامة وصاية دولية على القدس؛ شعرت إسرائيل بأن المجال متاح أمامها كي تتصرف بحرية إزاء مسألة القدس، وأن تفعل كل شيء ممكن في سبيل تأمين عيش السكان اليهود في المدينة، وهذا ما شجعهم أيضاً على الطلب من الأمم المتحدة إعادة النظر في قرار 181، وفي 24 حزيران (يونية) 1948، أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون مجلس الأمن الدولي؛ بأن القدس، باستثناء البلدة القديمة، تقع داخل المنطقة التي تخضع لسيطرة الحكومة الإسرائيلية، ولا يوجد أي تمييز أو انفصال بين المدينة أو أي جزء آخر من دولة إسرائيل .(Bailer. 1984).

ولخص موشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك الموقف الرسمي الإسرائيلي، في رسالة بعث بها إلى ممثل إسرائيل في باريس، في 30 تموز (يولية) 1948، ويتركز في النقاط التالية:

1- في إطار قرار الأمم المتحدة بشأن تدويل القدس، والذي لم ينفذ دون ذنب من جانبنا، ضغط علينا للموافقة على النظام الأساسي لمجلس الوصاية، وتقدمت الجمعية لمجلس الأمن للتصديق عليه، ولكن المجلس رفض ذلك.

2- العالم المسيحي بأسره قصر في مسؤوليته عن القدس، حيث لم يحرك ساكناً للدفاع عن المدينة، عندما كانت تتعرض باستمرار، للقصف المدفعي من قبل الفيلق العربي تحت قيادة بريطانيا، وعندما كان سقوطها في يد العرب يبدو وشيكاً.

3- الأسلحة اليهودية وحدها، والمحافظة على ضبط النفس الذي أبداه اليهود في القدس، حافظت على القدس من الانتقال إلى حكم الإسلام، ووضعت كامل المنطقة الجديدة من القدس والممر منها إلى إسرائيل، على نحو حازم، في أيدينا.

4- في انتهاك صارخ للقرار الدولي، وعلى الرغم من المخاطر التي تنطوي عليها للمجتمع في القدس، أثار الوسيط الدولي الذي يمثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، اقتراح نقل القدس إلى الحكم العربي.

5- هذا الأسبوع رفض مجلس الوصاية- من جديد- التحرك بشأن النظام الدولي، والغالبية صوتت على التأجيل لأجل غير مسمى، وفقط الاتحاد السوفيتي صوت ضد القرار، وامتنعت كل من استراليا وكوستاريكا عن التصويت.

6- في كل هذه الظروف، لم تعد المسألة تعتبر ملزمة أخلاقياً لنا لقبول قرار دولي في القدس، رفضت الأمم المتحدة نفسها تطبيقه وتنصل منه وسيط الأمم المتحدة علناً.

7- مسؤوليتنا عن حماية الأرواح والممتلكات، والجالية اليهودية في القدس، والمؤسسات اليهودية في جميع أنحاء العالم من أهمية المدينة نفسها.

8- نؤكد على بسط السلطة المؤقتة، وتطبيق القوانين الإسرائيلية على أجزاء القدس تحت سيطرتنا، بغية تنظيم الموقف وتسيير مختلف المعاملات المالية والترتيبات الإدارية.

9- هذا لا يشكل -في حد ذاته- حكماً مسبقاً على مستقبل القدس، أو الموقف النهائي لمسألة النظام الدولي، ومن ناحية أخرى فإن النهج الذي نتبعه في مسألة نزع السلاح التي يطرحها الوسيط، هي بعيدة المدى لتأثير الاعتبارات المذكورة أعلاه، والتي تؤدي بنا إلى رفض أي شيء يحكم مسبقاً على القضية بعكس ما عرضناه. (Bailer.(1984).

وقد دفعت الأحداث العسكرية عام 1948م ، بالإضافة إلى عدم اتخاذ الأمم المتحدة قراراً بوقف إطلاق النار، مجلس الوصاية لتقديم اقتراح في 21 نيسان (أبريل) 1948، والذي يقضي بتعليق اتخاذ مزيد من الإجراءات المقترحة في القرار 181، وقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية قبولها بالاقتراح ضمناً، واقترح شاريت ضم الأراضي العربية الواقعة ضمن نفوذ بلدية القدس، ووضع ترتيبات خاصة لحماية الأماكن المقدسة، ولكن في أيلول (سبتمبر) 1948 اقترح أن تمنح مدينة القدس "معاملة خاصة ومستقلة"، وأنه ينبغي أن توضع تحت سيطرة الأمم المتحدة الفعالة (Abu zaidah,2005)..

وعندما بات واضحاً أن قرار 181 /2 ،الصادر عن الأمم المتحدة، لن يقود إلى حل سلمي شـــامل للمشكلة الفلسطينية، وأن الأمم المتحدة لم تتمكن من تقديم أدنى قدر من الحماية للمدينة التي تعهدت بتدويلها، لم يعد مسوغاً أمام الرأي العام اليهودي القبول بالتضحيات التي ينطوي عليها قرار تدويل القدس، كما أن صلاحية القرار 2/181 المعطلة بالفعل، كانت قد انهارت في لحظة بدء الحـــرب، وأقرت الجمعية العامة في قرارها رقم 194، الصادر بتاريخ 11 كانون أول (ديـــسمبر) 1948؛ بأنه في ضوء ارتباط القدس بثلاث ديانات عالمية، فإن القدس ينبغـــي أن تمـــنح معاملـــة خاصـــة ومنفصلة عن بقية فلسطين، وينبغي أن توضع تحت سيطرة فعالة للأمم المتحدة، وقد تم الطلب من لجنة تسوية وضع فلسطين، التي أنشئت بموجب القرار نفسه، أن تقدم للدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة مقترحات مفصلة، حول شكل النظام الدولي الدائم لمدينة القدس، الذي من شـــأنه أن يتيح أقصى قدر من الحكم الذاتي المحلي للجماعات العرقية الخاصة، بما يتفق مع الوضع الـــدولي للمنطقة. (بيالار، 1949 ،ص 273).

في الوقت نفسه اضطرت حكومة إسرائيل، إلى إعادة النظر في موقفها تجاه مسألة القـــدس، وقـــد لخص بن غوريون موقف إسرائيل، في بيان إلى لجنة تسوية قضية فلسطين، في بداية عام 1949، في نقطتين:

الأولى: أن حكومته ستتقدم بطلب للأمم المتحدة، لإعادة النظر في أجـــزاء مـــن القـــرار المتعلقـــة بالوضع في القدس.

والثانية: أن الحكومة الإسرائيلية "تقبل بتحفظ الوصاية الدولية، أو الرقابة الدولية، علـــى الأمـــاكن المقدسة في المدينة"، لكنهـــا لا تقبـــل بوضـــع كامـــل المدينـــة تحـــت ســـيطرة التـــدويل(Abu zaidah,2005)..

ومنذ نهاية الانتداب سنة 1948 عرضت إسرائيل فكرة "التدويل الوظيفي" معارضة بـــذلك فكـــرة التدويل الإقليمي ، وبموجب تلك الفترة تخضع الأماكن المقدسة وحدها لفترة من الإشراف الـــدولي دون تدخل في سيادة الدولة الإقليمية، واعتبرت هذه مناورة لتجنب تطبيق مناقشات الأمم المتحـــدة السابقة على قبول عضوية إسرائيل في آيار 1949 ، ولم تسحب إسرائيل رسمياً مشروع "التدويل الوظيفي"، ولكن مع مرور الوقت فقد اختفى هذا المشروع. (فودة ،1984).

وبرزت قضية القدس على السطح مرة أخرى في12 تموز (يولية) 1953، عندما تـــم نقـــل وزارة الخارجية من تل أبيب إلى القدس، بعد انتقادات شديدة وجهت مـــن قبـــل المعارضـــة والـــصحافة الإسرائيلية؛ التي اعتبرت أن موقع الوزارة في تل أبيب كان غير ملائم، كما انتقدت بشدة من قبـــل

المعارضة والصحافة الإسرائيلية، وقد لخص شاريت الموقف في الكنيست في 17 حزيران (يونية) 1953 بقوله : "ولا نرى أي تناقض بين السيادة الإسرائيلية في القدس، وتلبية المتطلبات الدولية بشأن هذه الأماكن المقدسة التي توجد بداخلها، بقدر ما توجد هنا مشكلة عملية لحلها؛ فإنه لا يمكن حلها إلاَّ على أساس تمييز واضح بين وضع القدس مدينة وعاصمة، ووضع الأماكن المقدسة" (Abu zaidah,2005).

في هذا الصدد تم تحويل التركيز من "منطقة القدس" بأكملها، التي حددها القسم الثاني من القرار 181، والقسم الرابع من القرار 303 لهذا الجزء داخل أسوار المدينة، ونظراً للأهمية الحقيقية لهذه المسألة بقيت قيد المناقشة، وكانت الحكومة الإسرائيلية أكدت على الالتزام بهذه السياسة، حتى حرب حزيران (يونية) 1967، وقد برهنت إسرائيل على مركز القدس كعاصمة لها، حيث عقدت كل الاجتماعات واللقاءات الرسمية في المدينة، كما أن بعثات السلك الدبلوماسي خففت من مقاطعتها للأنشطة في القدس على مر السنين. (ابو السعود ،2001).

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن السياسة الإسرائيلية تجاه القدس في الأمم المتحدة تغيرت بعد فترة وجيزة من قيام الدولة، فقد كان قادة إسرائيل في فترة ما قبل الحرب، على استعداد لقبول قرار الأمم المتحدة 181، الذي يدعو لتطبيق النظام الدولي الخاص على القدس، وبعد انتهاء الحرب في عام 1948، تغير الموقف الإسرائيلي ليؤكد على تطبيق قرار الأمم المتحدة على المدينة القديمة فقط، أو في الأماكن المقدسة، في ضوء عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها، واقترحت إسرائيل النظام الدولي الوظيفي لحماية الأماكن المقدسة، بدلاً من الوصاية الدولية على كامل المدينة، واقتصر تأييد القادة الإسرائيليين على وضع نظام تدويل خاص بالأماكن المقدسة في القدس القديمة فقط..

3.3 المواقف المختلفة حول مسألة القدس العاصمة في الفترة ما بين (1948-1967):

لم تكن القدس واردة في ذهن مؤسسي الدولة العبرية كعاصمة لإسرائيل، فقد طرحت مدن عدة كي تكون عاصمة للدولة الناشئة منها: النقب والكرمل وغيرها، وكان سبب التحفظ على إعلان القدس الخشية من ردة فعل قوية من قبل المجتمع الدولي، وبناء عليه كان الاجتماع الأول للحكومة الإسرائيلية المؤقتة بعد إعلان الدولة مباشرة، مركزاً على إعلان عاصمة للدولة، وجرت مناقشات معمقة بين مؤسسي الدولة العبرية في ذلك الوقت، حول الموقف من مدينة القدس ومحاذير إعلانها عاصمة لإسرائيل، والبدائل الموجودة لاختيار عاصمة لإسرائيل.

وطرحت مقترحات عدة من قبل القادة المؤسسين، فقد اقترح بن غوريون إعلان مدينة النقب عاصمة للدولة، كما سبق الإشارة؛ وما دفع بن غوريون لذلك أنه كان على الدوام ينادي باستصلاح صحراء النقب؛ وكانت وجهة نظره أن يتم إقامة مركز الحكومة بعيداً عن أية حدود (Shaief, 1960).

ولكن مجلس الحكومة المؤقتة أسقط اقتراح بن غوريون؛ معللين ذلك بالقول إن النقب لا تزال منفصلة عن الأجزاء الأخرى للدولة؛ في حين اقترحت غولدا مائير أن يكون جبل الكرمل مكاناً لمقر العاصمة؛ وأعربت عن اعتقادها أن تضاريس المنطقة الجبلية المحيطة بها تشبه القدس، وتتميز بوجود ما يكفي من الأرض لتخطيط المدن العصرية.

وكان اقتراح غولدا مئير هو نفس اقتراح هرتزل قبل خمسين عاماً؛ ولكن عندما أعلن أن حيفا ستكون مقراً للجيش البريطاني؛ وأن بريطانيا ستبقى فيها حتى آخر لحظة، تم استبعاد خيار غولدا مئير؛ لذلك وقع الخيار في نهاية النقاش على سهل الصارونا، وهو مكان قريب من تل أبيب، ليكون مكاناً للحكومة الجديدة أي بمثابة العاصمة (Shaief, 1960).

وفي 24 مايو(آيار) أخبر بن غوريون الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، بموقفه من العاصمة بقوله:

> "بالنسبة إلى مسألة ما إذا كانت القدس داخل حدود الدولة أم لا، توجد في الوقت الحاضر مناطق فقط تحت سيطرة الجيش اليهودي فعلياً؛ وإلى أن يتحقق السلام ويتقرر أمر المناطق باتفاق دولي، وبموافقة الأطراف المعنية، فنحن نتكلم عن مناطق تحت سيطرة الحكومة اليهودية، مثل: تل أبيب، لا فارق بين القدس وتل أبيب وحيفا وحانينا وبيرعلوج؛ إنها جميعاً داخل الحدود اليهودية للأسف، من دون البلدة القديمة في الوقت الحاضر".(Ben Ghurion,1975.p,186.).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن المكانة الدينية والتاريخية لمدينة القدس لم تكن واردة في أذهان مؤسسي إسرائيل؛ وأن مواقفهم لم تكن واضحة حيال إعلان القدس عاصمة للدولة وكانت المواقف متباينة حتى استقر الرأي أخيراً على تل أبيب لتكون المقر المؤقت للعاصمة، وذلك قبل انهيار الهدنة التي وقعت بين إسرائيل وكل من الأردن ومصر، وقبل فشل معظم الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها حول تدويل المدينة.

ومع ذلك فإن عدداً من العوامل جعل حرية التصرف محدودة جداً لإسرائيل، حيال إعلان القدس عاصمة، في حين أن السيطرة العسكرية الإسرائيلية في القدس الغربية والممر المؤدي إلى المدينة

باتت حقيقة ثابتة منذ نهاية عام 1948، وكان من الواضح أيضاً أن المجتمع الدولي يؤيد فكرة التدويل؛ وفي المقابل تريد حكومة إسرائيل أن تحدث تغييراً في الوضع القانوني للمدينة، والحصول على الاعتراف القانوني للحالة القائمة، بيد أن هذه الأهداف خلال 1948–1949، كانت تتعارض مع الأهداف السياسية الأخرى، التي لا تقل أهمية (Bailer. 1984).

وبعد انتهاء الحرب مباشرة، عمد الإسرائيليون إلى الإبقاء على المناطق التي تقع ضمن خطة الوكالة اليهودية في عام 1937 في القدس، وفي الوقت نفسه اتخذت الحكومة في إسرائيل، منذ صيف 1948، خطوات عديدة فعلية تجاه القدس، منها: ضم الجزء الغربي من القدس إلى إسرائيل، في حين تجنبت القيادات الإسرائيلية الإعلان على الملأ، رفضها لفكرة تدويل القدس.

وفي آب (أغسطس) عام 1948، أصدرت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة قرارين مهمين تجاه مدينة القدس، **الأول:** إعلان أن القدس اليهودية، لم تعد "الأرض المحتلة"، وجرى تطبيق التشريع الإسرائيلي عليها، **والثاني:** تعيين الدكتور دوف يوسيف الحاكم العسكري للمدينة، فردت الأمم المتحدة على ذلك، بضرورة تسوية وضع القدس وفقاً للقانون الدولي، وبقيت لجنة القدس، التي كانت تحكم المدينة منذ إنهاء الإدارة المدنية، تعمل ريثما يتم إنشاء النظام الدولي (Padon, 1974).

وفي كانون أول (ديسمبر) 1948 أعلن بن غوريون صراحة، لأول مرة، أن بلاده لا تقبل أي نوع من الوصاية الخارجية في القدس، ومنذ ذلك الوقت بدأت بالفعل عملية الانتقال المؤسساتي للحكومة في القدس(Bailer,1984).

ورداً على إصرار الجمعية العامة على إخضاع مدينة القدس كاملة للتدويل، اتخذت الحكومة الإسرائيلية بعض التدابير العملية لتعزيز موقعها في القدس، ولكن دون أن تعلن رسمياً ضمها، وشارك سكان القدس اليهود في أول انتخابات عامة في كانون ثانٍ (يناير) 1949، وفي شباط (فبراير) 1949 أعلنت الحكومة الإسرائيلية الجديدة أن القدس لم تعد تعتبر من "الأراضي المحتلة"؛ وأنها أصبحت جزءاً من الدولة (Padon, 1974).

وعلى الرغم من الانتقادات من جانب المجتمع الدولي للإجراءات الإسرائيلية، فإن الحكومة الإسرائيلية واصلت تنفيذ سياستها تجاه القدس، عبر نقل المؤسسات والدوائر الرسمية السياسية للقدس، فيما تفاوتت مواقف زعماء إسرائيل في ذلك الوقت حيال اتخاذ أية خطوات تعزز من وضع إسرائيل السياسي في القدس، وهناك من رأى أهمية تعزيز الوجود السياسي في القدس، وهناك من

رأى ضرورة عدم اتخاذ أي خطوات متسرعة في القدس، وفي هذا السياق قال موشيه شاريت، أول وزير خارجية لإسرائيل، خلال الفترة من 1948–1956:

"القدس في قلب الشعب اليهودي، وكنا قد ارتكبنا خطأً تاريخياً، عندما عقدنا الدورة الأولى للكنيست وانتخاب أول رئيس في أماكن أخرى"... إن واجب المجتمع الدولي هو حماية الأماكن المقدسة فقط؛ ونظراً لأن جميع الأماكن المقدسة تقع في المدينة القديمة؛ لذلك فإن وصاية النظام الدولي يجب أن تكون محدودة في هذا المجال، ليس في كل القدس" (The Times ,1949).

أما إليعازر كابلان الذي كان وزيراً للمالية، فقد كان موقفه مختلفاً إزاء نقل المصالح والدوائر الرسمية إلى القدس، وشرح لزملائه في حزب العمل الأخطار الكامنة في أي مبادرات متسرعة بشأن القدس وتساءل:

هل ينبغي لنا أن نندفع إلى وضع لا نجد فيه أحداً يؤيدنا في الأمم المتحدة عندما يواجهنا أي خطر؟؟ .. لدينا وجود اقتصادي؛ لذلك يجب أن نزن بدقة كل ما نقوم به من خطوات، هناك طرق عديدة لجعل وجودنا لا يمكن الدفاع عنه؛ دعونا ألاَّ نعطي لهم الفرصة، ولنتساءل ما هي أفضل وسيلة للكفاح من أجل القدس؟ مع مراعاة قدرتنا على مواجهة الأخطار الماثلة أمامنا، وبالنسبة لنا هذه أهم مهمة لتوطيد سلطتنا". (Israeli state Archives,2382/13)

وقد حاول قادة إسرائيل إبرام صفقة مع الملك عبد الله الأول، في محاولة لإقناعه بإمكانية ضم الحي اليهودي من المدينة القديمة إلى الشطر الإسرائيلي من القدس، وحرية الوصول إلى النواحي (الغربية) للجدار، فضلاً عن إمكانية الحصول على جبل المكبر، وربما ضمه إلى الدولة اليهودية؛ في مقابل أن تقوم إسرائيل بالتنازل عن فكرة تدويل المدينة القديمة" (Bailer,1984).

وقال مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية إيتان، في رسالة وجهها إلى السفير الإسرائيلي في بروكسل بتاريخ 14 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1949:

"من المؤكد أن نحاول الحصول على الكعكة، وأكلها أيضاً، وبعبارة أخرى، المحافظة على إحكام قبضة إسرائيل على المدينة الجديدة، في الوقت نفسه نسعى للحفاظ على المدينة القديمة من الوقوع في يد الملك عبد الله؛ والسبب في ذلك هو أننا واقعون في الفخ الذي يقدم لنا خيارين منطقيين فقط: إما أن نوافق على تدويل المدينة بأسرها، هذا أمر لا نتمناه؛ وإلاَّ فإننا نوافق على سيادة الدول العربية في تلك الأجزاء من المدينة التي ليست في حوزتنا، ونحن أيضاً لا نريد، في ظل هذه الظروف، اتخاذ موقف يفتقر إلى المنطق". (Israeli state Archives,2382/13).

وحاولت الحكومة الإسرائيلية تلخيص مشكلة القدس، باعتبارها مشكلة الأماكن المقدسة ومسألة دينية، وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من مشكلة القدس بشكل عام، إلى مشكلة الأماكن المقدسة الموجودة –أساساً–، في المدينة القديمة، وفي أيلول (سبتمبر) 1949م أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمة لها، فأصدر مجلس الأمن قراراً في 20 كانون أول (ديسمبر)، يبطل الإجراء الإسرائيلي، وفي ضوء استمرار المحاولات الإسرائيلية للسيطرة على أجزاء واسعة من القدس، وصل مجلس الوصاية في 14 حزيران (يونية) 1950 إلى قناعة تامة بأن إسرائيل والأردن، لم تبديا تعاوناً لتنفيذ نظام تدويل القدس . (أبو السعود،2001).

وبرزت في إسرائيل، في الأيام الأولى لتأسيسها، خلافات في وجهات النظر بشأن التعامل مع القرارات الدولية المتعلقة بالقدس، ونركز هنا على التناقض الذي بدا واضحاً بين وجهتي نظر كل من رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون ووزير خارجيته موشيه شاريت، والذي برز بشكل واضح في أعقاب نجاح الاقتراح الأسترالي في الأمم المتحدة في الربع الأخير من عام 1949، والذي قدمته بعثة أستراليا في الأمم المتحدة والقاضي بتدويل القدس، وفي الوقت نفسه اقترحت كل من بلجيكا والسويد، حلاً وسطاً يدعو الأمم المتحدة إلى الإشراف على الأماكن المقدسة.(بن غوريون،1976).

وعلى خلفية هذه المقترحات، كان لكل من الرجلين منهجه المختلف، حول كيفية التعامل مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة القدس، وقد بدأ الصدام بين المنهجين في أعقاب تقرير اللجنة الخاصة المنبثقة عن اللجنة السياسية للأمم المتحدة عن قضية فلسطين، واعتمادها على الاقتراح الأسترالي في 2 كانون أول (ديسمبر) 1949، فقد كان شاريت لديه تقدير خاطئ بشأن دعم الأمم المتحدة للاقتراح الأسترالي؛ وأصر على أنه لا تزال هناك فرصة كبيرة لرفض الاقتراح من قبل الأمم المتحدة، من خلال عدم ضمان موافقة ثلثي الدول للأمم المتحدة على الاقتراح؛ وأضاف أنه يفترض أن فرصة تمرير القرار هي صفر؛ معرباً عن اعتقاده بأنه على الرغم من اعتماد لجنة فرعية للاقتراح الأسترالي، إلاَّ أنه لا تزال هناك فرصة لتحقيق جميع الأهداف الإسرائيلية عبر الدبلوماسية الهادئة (Bailer, 1984).

ومن ناحية أخرى، نظر بن غوريون إلى الأمور من زاوية مختلفة؛ وقال إنه متشائم أكثر من شاريت، وأبلغه أنه يعتزم عقد اجتماع للحكومة في 4 كانون أول (ديسمبر) 1949، لإقرار اقتراح بالذهاب إلى الكنيست، لاتخاذ قرار تعلن من خلاله دولة إسرائيل، رفضها لأي نوع من أنواع الوصاية الأجنبية، أو التدويل في القدس، أو فصل أي جزء من أجزاء القدس عن الدولة، وقال في رسالة وجهها إلى شاريت : إذا كان علينا الاختيار بين مغادرة القدس أو الأمم المتحدة، فإننا سوف نختار ترك الأمم المتحدة" (بن غوريون،1976)

وكان موقف بن غوريون ينطلق من افتراض بأن المواجهة مع الأمم المتحدة أمر لا مفر منه؛ لـذا فإنه من الأفضل أن تبدأ الآن قبل أن يفوت الأوان، أما موقف شاريت فقد انطلق من افتـراض أن تصرفات بن غوريون بشأن هذه القضية، تنم عن موقف متعصب ومتشدد؛ وأعرب عن اعتقاده أن ترك الأمم المتحدة هو خطوة خطيرة جداً لإسرائيل. (بن غوريون،1976).

وفي 7 كانون أول (ديسمبر) 1949، وفي جلسة تصويت حاسمة للأمم المتحدة، أقر غالبية أعضاء الجمعية العامة، بما في ذلك بعض أصدقاء إسرائيل في الأمم المتحـدة، نـسخة مـشروع القـرار الأسترالي؛ وكان موقف شاريت ينص على أن تحافظ إسرائيل على سياسة ضبط الـنفس، إذا مـا حاولت الأمم المتحدة تنفيذ القرار؛ و قال إذا وجدنا في أية مرحلة أنه من الضرورة اتخاذ خطوات حاسمة سنتخذها، ولكن ليس في هذه المرحلة. (Sharitt ,1949 Op.ci).
وأشار أيضاً إلى أنه يجب على الحكومة أن تصدر بياناً يفيد بأن هذا القرار لن يجد أيـة فرصـة لتنفيذه، لكن بن غوريون لم يكن على استعداد، لتأجيل رد فعل إسرائيلي قوي على هذا القرار، وبعد خمسة أيام من قرار الأمم المتحدة، الذي اعتبر بأنه فشل شخصي لشاريت، قدم الأخير استقالته من الحكومة، شارحاً خطوته غير المتوقعة إلى بن غوريون قائلاً:

> "أولاً: أنا لم أتوقع هذا التحول الدولي الشديد والقرار الأممي، الذي صدر فيما يتعلـق بالقـدس، ومجلس الوزراء والحزب رفضا خطي في أعقاب تصويت الأمم المتحدة، وثانياً: إنني لست واثقـاً من أنني سأكون قادراً على الدفاع عن الخط الجديد للحكومة بكل إخلاص وفاعلية، في المعركـة السياسية الثقيلة التي تنتظرنا... ،إنني أقدر تماماً الأضرار التي قد تـسببها اسـتقالتي للحكومـة وهيبتها بين أبناء شعبنا في الوطن، ولكنني مضطر إلى ذلك في ظل الظروف الجديـدة.(sharitt to Ben-Gurion4.12 1949).

ركز ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل، كل جهوده من أجل إحكـام الـسيطرة الإسرائيلية الكاملة على القدس الغربية، وضم أجزاء من القـدس الـشرقية وإعلانهـا عاصـمة لإسرائيل؛ بعد أن فشل في تمرير خيار النقب كعاصمة للدولة الجديدة، ونظراً لأن قـضية القـدس ليست بمعزل عن قضايا الصراع الأخرى مثل اللاجئين، على سبيل المثال، فقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون بأن النجاح في رفض قرار الأمم المتحدة لتدويل القدس، يمكن من منع أو عرقلة طريق تنفيذ أجزاء أخرى من قرار الأمم المتحدة، وخـصوصاً تلـك المتعلقـة بقـضية اللاجئين والحدود، وفي ذلك قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أيهود أولمرت في 18 تـشرين ثانٍ (نوفمبر) 2007، خلال مراسم إحياء ذكرى رحيل رئيس الوزراء الأول دافيد بن غوريون:

"لقد منح بن غوريون خلال حرب الاستقلال الأولوية القصوى، لضمان التواصل مع الجزء الغربي من القدس، وإدراجه ضمن حدود دولة إسرائيل، بخلاف قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وكان قراره بشأن القيام بحملة عسكرية معقَّدة وخطيرة لشق الطريق إلى القدس، وتعريض بعض المناطق الأخرى للخطر عقب حشد القوات الكبيرة، لغرض إنجاح الحملة المنوَّه بها – حلقة من سلسلة القرارات التي حسمت مصير القدس".(الحكومة الإسرائيلية. 2007).

وأضاف اولمرت: لدى محاولة الأمم المتحدة مرة أخرى في شهر كانون أول (ديسمبر) 1949، انتزاع السيادة الإسرائيلية على الجزء اليهودي من أورشليم القدس من خلال اعتماد قرار جديد يقضي بتدويل المدينة، قرر بن غوريون مواجهة العالم أجمع، وتجاوز المعارضة الداخلية، ليمرّر قراراً في مجلس الوزراء والكنيست، يعتبر أورشليم القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل. (الحكومة الإسرائيلية، 2007).

وقد صرح بن غوريون في تلك المناسبة بما يلي:

"إن أورشليم القدس اليهودية، لهي جزء عضوي لا يتجزأ من تاريخ الشعب اليهودي ومعتقداته ووجدانه؛ إن أورشليم القدس تقع في صميم دولة إسرائيل... إن الإسرائيليين سيضحون بأرواحهم من أجل أورشليم القدس، بما لا يقل عن استعداد الإنكليز للتضحية من أجل لندن، والروس من أجل موسكو، والأميركيين من أجل واشنطن". (الحكومة الإسرائيلية، 2007).

وقال رئيس الدولة بن غوريون، خلال خطاب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل في الكنيست، بتاريخ 5 كانون أول (ديسمبر) 1949:

"منذ إعلاننا عن تأسيس دولة إسرائيل في 14 آيار 1948، صرحنا والتزمنا أمام التاريخ والعالم؛ أن"دولة إسرائيل ستؤمن حرية الدين والعبادة ، اللغة، التربية والتعليم؛ وتحافظ على كل الأماكن المقدسة لكل الديانات، وستكون مخلصة لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة؛ مع هذا نحن نرى أنه من واجبنا الإعلان؛ أن القدس اليهودية هي جزء جوهري لا يتجزأ من دولة إسرائيل؛ كما أنها جزء لا يتجزأ من التاريخ الإسرائيلي، من الديانة اليهودية ومن روح شعبنا.

"نحن لا نتصور للحظة واحدة أن منظمة الأمم المتحدة تحاول أن تنزع القدس بالقوة من يد إسرائيل؛ ونحن نعلن أن إسرائيل لا تتنازل عن القدس برغبتها، كما لم تتنازل منذ آلاف السنين عن ديانتها، عن هويتها القومية وعن أملها للعودة للقدس وجبل صهيون.

"الأمة التي أدّت القسم على نهر بابل منذ 2500 سنة بصورة صادقة، "لا تنسى القدس"، هذه الأمة لا تسلم أبداً مع فصل القدس. القدس لا تقبل أي سلطة غريبة – بعد أن حرر الآلاف من أبنائها وبناتها في المرة الثالثة مولدهم التاريخي، واستردوا القدس من الإبادة والهدم".

"بمحاولة فصل القدس اليهودية عن دولة إسرائيل– لا يمكن أن يضمن إحلال السلام في الشرق، ومن أجل القدس نفسها يضحي الإسرائيليون بحياتهم، ليس أقل من الإنجليز لأجل لندن، والروس من أجل موسكو، والأمريكان من أجل واشنطن". (الحكومة الإسرائيلية، 2007).

وقد عبر بن غوريون بوضوح عن النوايا الإسرائيلية في القدس، أثناء النقاش الصاخب في مجلس الكنيست يوم 24 حزيران (يونية) 1948، وفي هذا النقاش لم تكن المسألة، مسألة إلحاق القدس بإسرائيل، بل كيفية تحقيق هذا الهدف في ضوء العقبات، والظروف العسكرية والاقتصادية التي تواجه تحقيقه.

وقال بن غوريون:

"إننا نفهم حاجة رفاقنا من القدس للبوح بما في صدورهم، ولكنه ليس صحيحاً أن القدس قد غبنت، إن رفاقنا في القدس– إذا حكمنا بناء على أقوالهم– لا يقدرون أن مسألة القدس ليست مسألة ترتيبات في أساسها، ولا حتى مسألة سياسية، بل في المقام الأول مسألة قدرة عسكرية، ورغم أننا لا نستطيع حل كل مشاكل القدس بالقوة العسكرية وحدها، لكنها المرحلة الأولى لاحتلال القدس، تعقبها بعد ذلك مراحل عدة تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً الديموغرافي للقدس". **(معلوم ، 2002).**

3.4القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية في الفترة من عام 1948–1967م:

سيحاول الباحث، التعرف على وجهة نظر الأحزاب السياسية الإسرائيلية، ولا سيما الكبيرة منها إزاء قضية القدس، وكيف تعاملت مع هذه القضية الحساسة في برامجها ؟ وهل كانت مدينة القدس تحظى بالاهتمام خلال الحملة الانتخابية ؟ بعد إعلان إقامة دولة إسرائيل، وجعل الجزء الغربي من القدس عاصمة لها، وحتى احتلال القدس بالكامل عام 1967م.
وقد أجريت خلال الفترة بين عام 1948م، وحتى احتلال الجزء الشرقي من القدس عام 1967م، ست انتخابات عامة في إسرائيل، كانت أولاها في عام 1949م.

3.4.1 الانتخابات الأولى عام 1949م:

على الرغم من الجهود التي كانت تبذلها الأمم المتحدة لفرض قرار التدويل للقدس ، ورغم سخونة النقاشات حول القدس، فإن القدس لم تكن على رأس جدول أعمال جميع الأحزاب السياسية

في إسرائيل، في أول انتخابات جرت عام 1949، ولم تستحوذ على اهتماماتها في الدعاية الانتخابية على غرار باقي القضايا، فحزب مباي (الأحرف الأولى من حزب العمل الإسرائيلي)، كان أكبر حزب سياسي في إسرائيل ، جاء ذكر قضية القدس باقتضاب في وسط بيانه الانتخابي، وتضمن التالي:

"القدس العاصمة الأبدية للدولة العبرية (إسرائيل)، وستكون جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، والدولة ستولي عناية كبيرة لتطوير وضع القدس، وستعمل على نقل الصناعة الجديدة، والمناسبة في سلسلة الأحياء العبرية المحيطة بها، وستولي الدولة اهتماماً كبيراً في إنشاء سلسلة جديدة من المستوطنات القوية في محيط القدس وبداخلها". (Israeli Labour party.1949).

أما حزب المعارضة الرئيسي، وهو "حزب حركة حيروت"، الذي كان يقوده مناحيم بيغن، فقد ذكر قضية القدس بشكل عام، وكتب في بيان الحزب: "كامل القدس عاصمة للأمة والدولة" (عبد الله، 1981).

وتعود أسباب عدم ايلاء مساحة كبيرة من الاهتمام بالقدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية، إلى وجود مشاكل في السنة الأولى من تأسيس الدولة، أكثر خطورة من قضية القدس، وهي قضية الانشغال ببناء الدولة ومؤسساتها، وتوطين المهاجرين، وبناء الأحياء السكنية، وتثبيت الوجود الإسرائيلي في المناطق التي انسحبت منها الجيوش العربية، والتصدي في الوقت نفسه لقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس؛ ولذلك فإن قادة إسرائيل أنفسهم، لم يكونوا يقدمون قضية القدس إلى العالم الخارجي. (Abu zaidah,2005).

لكن رغم ذلك، ورغم الانشغال في قضايا أخرى، إلاَّ أن كلا الحزبين شددا على أن القدس عاصمة للدولة، وأعرب قادة الحزبين الرئيسيين عن دعمهم لقرار جعل القدس عاصمة لدولة إسرائيل، كما تم التركيز على تطوير الجزء الغربي من المدينة، ولم يرد أي ذكر للأماكن المقدسة في المدينة على الإطلاق، أو حتى الإشارة إلى الحائط الغربي أو جبل الهيكل، ولم تكن هناك أية وعود سياسية لتحرير الأماكن المقدسة، أو حتى الجزء الآخر من القدس. (Abu zaidah,2005).

3.4.2 القدس في الانتخابات الإسرائيلية الثانية 1951، والثالثة 1955:

بعد عامين، أي في عام 1951 جرت الانتخابات الثانية في إسرائيل، وفي هذه الانتخابات أيضاً، لم تذكر مسألة القدس في برامج أي من الحزبين، واكتفى حزب مباي بالتفاخر بإنجازاته خلال العامين الماضيين، أما حزب حيروت فقد التزم في هذه الانتخابات، بإعلان نفسه، كحركة اجتماعية من أجل

تحدي حزب العمل، وتجاهل قضية القدس، كرر نفسه في الانتخابات الثالثة التي جرت في عام 1955، على غرار الانتخابات الماضية، حيث لم يكن الاهتمام واضحا بمسألة القدس. (Abu zaidah,2005).

3.4.3 القدس في الانتخابات الرابعة عام 1959:

في الانتخابات الرابعة التي جرت في إسرائيل عام 1959، حدث تغير جوهري في مواقف الأحزاب الإسرائيلية تجاه قضية القدس، فقد كرس حزب مباي باعتباره الحزب الرئيس في إسرائيل، قسماً منفصلاً من برنامجه الانتخابي لمسألة القدس، تحت عنوان: "القدس واحتياجاتها": وقد جاء على النحو التالي:

> "القدس هي العاصمة الأبدية للدولة، والمركز وقلب الدولة منذ تأسيس الدولة، فقد ارتفع عدد سكان القدس من اليهود إلى أكثر من مائة ألف، معظمهم من المهاجرين الجدد، وقد جاؤوا نتيجة للاستثمارات الكبيرة، والجهود التي بذلت من قبل للحكومة، والجمعيات والمؤسسات العامة الأخرى، وأصبحت القدس مكاناً للعمل ومصدر دخل للكثير من الأسر، وفي الوقت نفسه استمرت القدس لتكون عاصمة الدولة، ومركز للتوراة والعلم لجميع أفراد الشعب والدولة" (Labour Party,1959).

وهكذا يمكن القول أن الموقف الرسمي خلال الانتخابات الإسرائيلية الأربعة (1949 و1951 و1955 و 1959)، ظل مقتصراً في الحديث عن الإنجازات التي حققتها الحكومة تجاه القدس الغربية، ولم يشر إلى أية خطط سياسية تجاه القدس، ولم يتطرق إلى الأماكن المقدسة.

3.4.4 القدس في الانتخابات الخامسة 1961، والسادسة 1965:

في انتخابات الكنيست الخامسة التي عقدت في إسرائيل في آب (أغسطس) 1961، لم يكن هناك أي تغيير في مواقف الأحزاب من هذه الانتخابات، وكرر حزب مباي ماجاء في برامجه في الانتخابات السابقة، بالتأكيد على أن القدس هي عاصمة للأمة والدولة، وظل يذكر الناخبين ويحدثهم عن الإنجازات التي تحققت في القدس، ولكن لم يذكر كلمة واحدة حول المستقبل السياسي للمدينة، هل تبقى مقسمة، أو السعي للسيطرة على الجزء الشرقي من المدينة؟، وفيما يتعلق بحركة حيروت، لم تذكر مسألة القدس في برنامجها للانتخابات الخامسة على التوالي، لكن الحزب شدد على موقفه الأيديولوجي فيما يتعلق بإسرائيل بما فيها القدس.(Jabotinsky, 1951).

وفي انتخابات الكنيست السادسة التي جرت في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1965، لم تذكر مسألة القدس في أي برنامج للحزبين الكبيرين، أو أي حزب آخر. (Abu zaidah,2005).

3.5 سياسة الاستيطان وإجراءات تهويد القدس، خلال الفترة من 1948-1967.

3.5.1 تقسيم المدينة إلى شطرين :

تسببت حرب عام 1948 في تقسيم القدس إلى قسمين، الجزء الغربي الذي أعلن من قبل الجانب الإسرائيلي، بأنها عاصمة للدولة، وبلغ عدد سكان المدينة حوالي 84000 نسمة في ذلك الوقت، ومعظمهم من اليهود.

وفي 17 شباط (فبراير) 1949، أقسم حاييم وايزمان اليمين القانونية في القدس كأول رئيس للدولة، وتعززت مكانة القدس كعاصمة، بازدياد النشاط العمراني واتساع رقعته، لمواجهة متطلبات إقامة المراكز الحكومية، كمقر رئاسة الوزراء والمحكمة العليا والكنيست والحاخامية الرئيسية ووزارات: المالية والداخلية والخارجية والعمل وأكاديمية العلوم والمتحف الوطني والمقر الجديد للجامعة العبرية. (الأحمد، 1985).

وعملت السلطات الإسرائيلية كذلك على تعزيز مكانة المدينة في نفوس اليهود وعقولهم، فنقلت إليها رفات هرتزل في العام نفسه، وحولت قمة الهضبة التي أصبحت تعرف باسم (بيسغات زئيف)، مقبرة وطنية دفن فيها جابوتنسكي وليفي أشكول وجولدا مائير وموشيه ديان، وغيرهم من الزعماء الإسرائيليين، وعلى المنحدرات الشمالية للهضبة أقيمت مقبرة عسكرية، وإلى الغرب منها شيد النصب التذكاري لضحايا النازية (الأحمد، 1985).

ولم تكن إقامة المنشآت الإسرائيلية الحيوية كمباني الحكومة ومقر الكنيست والبنك المركزي وغيرها، على أنقاض قرية الشيخ بدر العربية، هي التصفية الحضارية الوحيدة للوجود العربي والإسلامي في القسم المحتل من مدينة القدس (العارف، 1961).

وكان منطق القوة وسياسة الأمر الواقع، هي التي استند إليها بن غوريون وحكومته في إجراءاتهم لتنفيذ المرتكزات الفكرية التي توارثها قادة الحركة الصهيونية وبخاصة قول ثيودور هرتزل: "إذا حصلنا يوماً على مدينة القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون" (حمودة، 2009).

وكترجمة عملية لهذه الأفكار على أرض الواقع، قامت الحكومة الإسرائيلية بتعيين لجنة بلدية موسعة، تتألف من اليهود الستة، الذين كانوا أعضاء في المجلس البلدي، وممثلين عن لجنة الجالية والأحياء اليهودية، ثم قامت وزارة الداخلية بتعيين مجلس بلدي جديد تشكل بالطريقة نفسها برئاسة

دانييل أوستر، ومنذ تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1950، أصبح للقدس الغربية مجلس بلدي ينتخب أعضاءه اليهود فقط ، من بين قوائم الأحزاب الصهيونية المرشحين لهذا الغرض. (الحوت، 1991).

3.5.2 الممارسات الإسرائيلية في القدس بين عامي 1948-1967:

كان أول القرارات التي اتخذها مجلس بلدية القدس الجديد، الاستيلاء على جميع الممتلكات العربية من مبان وأراضٍ ومرافق اقتصادية ومعاهد علمية، ومؤسسات دينية لإسكان المهاجرين الجدد (العارف، 1961).

وبعد أن امتلأت هذه المباني، أخذت السلطات الإسرائيلية بإسكان هؤلاء المهاجرين في معسكرات مؤقتة، ريثما يتم الانتهاء من بناء الأحياء الجديدة على خط وقف إطلاق النار في الجهة الشمالية من القدس، وفي حي المصرارة على وجه التحديد، ومع ازدياد الحاجة للمشاريع الإسكانية؛ ونظراً لأن النمو أصبح مقصوراً على الاتجاه نحو الغرب والجنوب الغربي، فقد امتدت الأحياء الجديدة بعماراتها الضخمة، نحو الأحياء العربية الجنوبية مثل أبو طور والبقعة والمستعمرة الألمانية والقطمون، التي أصبحت أحياء يهودية خالصة وأعطيت أسماء يهودية، كما أنشأت البلدية أحياء يهودية أخرى خلف الأحياء السابقة وبينها، مثل: تلبيوت وراسكو وجفعات مردخاي وغيرها، في حين تم إنشاء أحياء: كريات مناحيم وعين غانم وكريات هيوفيل، وتوسيع بيت داجان على المرتفعات المطلة على المدينة من الجهة الجنوبية الشرقية، وأقر المجلس البلدي أيضاً ضم القرى العربية: المالحة ودير ياسين ولفتا وعين كارم وبيت صفافا للمدينة، بعد تغيير أسمائها وتوسيعها وإسكانها بعشرات الآلاف من المهاجرين اليهود (الحوت، 1991).

ومن أجل تطبيق قرار جعل القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، قامت الحكومة الإسرائيلية بإجراءات عديدة ، حيث قامت في كانون أول (ديسمبر) 1949، بنقل الكنيست إلى مبنى مملوك للقطاع الخاص في قلب القدس، كما تم نقل المكاتب الحكومية إلى المربع المعروف باسم هاكيرياة، وقد كان من الواضح أن هدف الحكومة، هو إعادة بناء وتأهيل المدينة، لتتمكن من استيعاب المهاجرين الجدد وبناء مساكن لهم وتطوير المشاريع الاقتصادية. (الجابر،1985).

وبدأت الحكومة الإسرائيلية بتشجيع المهاجرين الجدد للاستيطان في القدس حسب الأولوية الأولى، استوطنوا بها أولاً في المنازل التي تم إجلاء الفلسطينيين عنها، كما أنها بنت لهم مخيمات مؤقتة، إضافة إلى استخدام معسكرات الجيش البريطاني، ومع حلول عام 1950 كان هناك ما يقرب من 123 ألفاً من السكان اليهود في القطاع الإسرائيلي من القدس، وقد شيدت مناطق سكنية إضافية

بأموال المساعدات الحكومية، وبالتعاون مع مختلف المؤسسات، وتوسعت المناطق السكنية في كل الاتجاهات بين كريات هايوفيل وكريات مناحيم في الغرب، والبعض الآخر في المناطق القريبة من جونين وتلبيوت في الجنوب، والبعض الآخر لا يزال في الشمال بالقرب من الحدود الأردنية، ونتيجة لهذه الأنشطة المكثفة ازداد عدد اليهود في القدس وقت اندلاع الحرب في 1967، حتي 195000 مستوطن (الجابر،1985)

لذلك كانت أولى المهمات السياسية الإسرائيلية المتعلقة بإعادة بناء القدس، إعادة تأهيل اللاجئين والمشردين من الحرب، والمهمة الثانية كانت العمل على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد، من أجل إصلاح الخلل الديموغرافي في المدينة، والذي يميل لصالح السكان العرب، وتم وضع المهاجرين الجدد في بيوت للفلسطينيين الذين غادروا بسبب الحرب، ومن أجل إيجاد حل معقول، قررت السلطات الإسرائيلية توسيع المنطقة، التي توصف بأنها خالية، من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين، أو الأسر التي تستحق الحصول على مسكن، وخاصة من الجنود، أو حتى من الجنود المفرج عنهم، أو حتى الذين كانوا يريدون فرصة لتحسين حياتهم، فعلى سبيل المثال بدأت بإعادة تأهيل المنطقة القريبة من خط وقف إطلاق النار، مثل: حي المصرارة ودير أبو مايلة والطور، وفي المرحلة الأولى لإعادة التأهيل بدؤوا بقرية مايلة، وبالنسبة للمنطقتين فقد احتاجتا إلى إصلاح نتيجة الأضرار التي نجمت عن معارك الحرب، والمنطقة الأخرى التي تم تحديدها من قبل السلطات الإسرائيلية، كانت تلك القرى التي تحد الجانب الغربي من مدينة القدس مثل: لفتا و دير ياسين والمالحة وعين كارم، تلك القرى كانت خالية تماماً من مالكيها الفلسطينيين. (مصالحة، 2001).

وعلى الرغم من ذلك، وحتى نهاية آذار (مارس) 1949، تم استيعاب ما يقرب من 1200 شخص في بلدة عين كارم المدمرة، وفي موازاة ذلك جرت عملية إعادة تأهيل أجزاء من باقة والحي الألماني، وبلغ مجموع عدد السكان في تلك المناطق في الفترة ما بين كانون ثانٍ (يناير) 1948 وحتى آب (أغسطس) 1949 حوالي 20 ألفاً، وحتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 1950 زاد عدد سكان القدس إلى 121 ألفاً (غولان ،1993).

وكانت تلك المرحلة الأولى من خمس مراحل لتطوير المدينة، التي ركزت على إعادة إعمار المدينة بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب، وفي الوقت نفسه كان يجري العمل على إعادة بناء المدينة ونقل الوزارات والمكاتب، بالإضافة إلى ذلك كانوا يعملون في اتجاهين، **الأول:** ربط القدس مع الأجزاء الأخرى من الدولة، وخاصة إعادة بناء الطريق الرئيسي، التي تربط القدس وتل أبيب وغيرها من أرجاء الدولة، **والثاني:** ركز على الرمزية؛ فهذا يعني أنه قد اتخذت خطوات عدة من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية والرمزية، والمركز الديني والروحي للأمة والدولة، ومنها

نقل عظام هرتزل ورفاته إلى القدس في 17 أغسطس (آب) 1949، وأصبحت مقبرته مدفناً لكبار القادة الإسرائيليين.(مدار،2006) .

في هذه الأثناء تم إنشاء مبنى الأمة عام 1950، ليشكل المكان الذي تعقد فيه جميع الاجتماعات الرسمية والوطنية، حيث انعقد المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين هناك، ليكون المؤتمر الصهيوني الأول الذي يعقد في دولة إسرائيل بعد قيامها، وفي هذا المؤتمر الذي عقد في القدس عام 1951، أعلن عن التحقيق الكامل لأهداف المؤتمر الأول، وحل «برنامج القدس» محل «برنامج بازل»، كإستراتيجية طويلة المدى لمرحلة ما بعد قيام الدولة اليهودية، من حيث تحديد العلاقة بين المنظمة الصهيونية والدولة اليهودية القائمة، وقد تم خلال المؤتمر الأول، الذي انعقد في القدس، تحديد المهام الجديدة للصهيونية ضمن البرنامج المعروف باسم "خطة القدس"، تتمثل في: "تعزيز دولة إسرائيل، جمع الجاليات اليهودية في أرض إسرائيل، وضمان وحدة الشعب اليهودي". (الحمد وآخرون ، 1997).

وتم وضع خطة للتنمية الحضرية في القدس في عام 1959، وترأس فريق الخطة المهندس ميخائيل شافيف، وكانت الخطوط الرئيسية للخطة، وضع خريطة الطرق التي وضعت في المرحلة الأولى في المناطق الحضرية في خطة عام 1949، وتطوير وضع السكان في المناطق، وتوسيع المناطق الصناعية، وتحديد مناطق صناعية جديدة (Abu zaidah,2005).

ومع ذلك، فإن الفترة ما بين عامي 1960–1967 شهدت تبلور طابع جديد لمدينة القدس، وخلال هذه السنوات زاد عدد سكان المدينة بشكل كبير، حيث ارتفع من 160 ألفاً في عام 1959 إلى 200 ألف في عام 1967، ومن أجل زيادة عدد السكان إلى ما بين 250–300 ألف نسمة، عمدت الحكومة إلى إجراء مراجعة جديدة للخطة السابقة، المتعلقة بتطوير وضع المدينة، وفي هذا الإطار قامت وزارة الداخلية بتعيين لجنة برئاسة بروفيسور هيروفيتز لدراسة وتقديم توصيات بشأن خطوات أبعد في المناطق الحضرية للقدس، وخرجت اللجنة بتوصيات رئيسية شملت توسيع مناطق البناء في المدينة وتطوير المدينة، لتكون عاصمة للدولة. (Abu zaidah,2005).

الفصل الرابع

المواقف الإسرائيلية تجاه القدس

من 1967 –1977

4.0 مقدمة .

4.1 النتائج المترتبة على احتلال الجزء الشرقي من القدس.

4.2 المناقشات السياسية قبل احتلال المدينة .

4.3 السياسة الإسرائيلية في القدس بعد عام 1967

4.4 القدس قبل إصدار قانون الضم .

4.5 القدس في قرارات الأمم المتحدة.

4.6 القدس في برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية بين عامي 1967–1977

4.7 أبرز المشاريع الإسرائيلية لحل قضية القدس خلال الفترة من عامي 1967 –1977 .

4.0 مقدمة :

بعد أن وضعت حرب حزيران عام 1967 أوزارها بانتصار إسرائيل على العرب واحتلال ما تبقى من فلسطين بما فيها القدس الشرقية وأجزاء من أرض عربية ، أصبحت إسرائيل الدولة القوية في المنطقة، والتي تحظى بدعم مطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الحامية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في مواجهة الاتحاد السوفيتي .
وبعد حرب الأيام الستة عام 1967، عاشت إسرائيل فترة طويلة من الزهو والعنجهية. فالانتصار غير المتوقع الذي أحرزته في مواجهة مصر وسوريا والأردن، ومعها فرق من الجيوش العربية الأخرى، جعلها تشعر بأنها انتصرت على الأمة العربية بأسرها.

وقد تسببت نتائج هذه الحرب في انعكاسات على الصعيدين الخارجي والداخلي في إسرائيل ، فعلى الصعيد الخارجي حدثت حالة من عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة هزيمة الدول العربية وما تبع ذلك من حرب استنزاف، حتى جاءت حرب عام 1973 بين إسرائيل من جهة وكل من مصر وسوريا من جهة أخرى، والتي انتصرت فيها الدول العربية، لكن دون تحقيق نتائج ملموسة على صعيد تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967.
أما على الصعيد الداخلي الإسرائيلي ، فقد تسببت نتائج هذه الحرب في حالة من عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل انتهت بتحويل السلطة من حزب العمل إلى حزب الليكود في عام 1977 عندما هزم حزب الليكود حزب العمل في الانتخابات لأول مرة منذ إنشاء دولة إسرائيل في 1948.

وكان الباحث استعرض في الفصل السابق المواقف والسياسات الإسرائيلية تجاه القدس خلال الفترة من عامي 1948-1967، وكيف ركز قادة إسرائيل الأوائل على تحويل الانتصار العسكري عام 1948 إلى واقع ديمغرافي، وسياسي لقطع الطريق على قضية تدويل القدس التي اقترحتها الأمم المتحدة، فقد أصبحت هذه الفكرة غير ذات أهمية ، من وجهة النظر اليهودية، وعلى الرغم من حقيقة قبولها من جانب بعض قادة اليهود قبل حرب 1948، وكبديل لذلك أشاروا إلى قبولهم بتدويل الأماكن المقدسة. وفي الوقت نفسه اتخذت خطوات من أجل المحافظة على الوجود اليهودي في الجزء الغربي من المدينة.

وكان القرار الأهم من بين القرارات، التي تم اتخاذها في الفترة السابقة، جعل القدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل المكاتب الحكومية إلى المدينة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تسخير كافة الموارد من أجل إيجاد فرص عمل جديدة وتشجيع المهاجرين الجدد للاستيطان في المدينة.
في هذا الفصل، سيحاول الباحث استعراض السياسة الإسرائيلية بعد احتلال الجزء الشرقي من المدينة، وعلى وجه التحديد الفترة من 1967 إلى 1977 ، وهي الفترة التي سبقت تغيير النظام السياسي في إسرائيل من حزب العمل إلى سيطرة حزب الليكود.

4.1- النتائج المترتبة على احتلال الجزء الشرقي من القدس

حتى ساعات قليلة قبل اندلاع حرب حزيران عام 1967، لم يكن في حسبان أو نية قادة إسرائيل السيطرة على القدس الشرقية، ولولا دخول الأردن الحرب لما تم احتلال القدس الشرقية، وفي أعقاب الحرب رفضت إسرائيل مبدأ السيادة المشتركة، وعرض وزير الخارجية الإسرائيلية أبا إيبان على الأردن، في مفاوضات سرية، بقاء القدس الشرقية تحت سيادة إسرائيل مع الموافقة على وضع أردني- إسلامي خاص في منطقة (جبل الهيكل). ولم يوافق الأردن بدوره وطرح إمكانية إعطاء إسرائيل سيادة فقط على الأماكن المقدسة اليهودية.(كلاين ،2001) .

وقبل بدء الحرب، حاولت إسرائيل إقناع العاهل الأردني الملك حسين بعدم المشاركة في الحرب؛ لأنه ليس لديهم خطط للهجوم على المناطق الأردنية، وأكدوا أن الحرب ضد مصر وسوريا، وهكذا صباح يوم الاثنين في 5 حزيران (يونية) 1967، أرسل رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول رسالة شفوية إلى الملك حسين، من خلال الجنرال أود بول ممثل الأمم المتحدة في القدس، قال له فيها:" نحن في حالة حرب مع مصر وهذه ليست حربك، الرجاء عدم التدخل، إذا لم تتدخل وبقيت على الحياد، سوف تبقى سالماً، وإذا تدخلت، فلن تعرف ماذا سيصل إليك".(Narkiss,1998,P206).

وقد جاءت هذه الرسالة الواضحة، لتترجم حجم المخاوف الإسرائيلية في حال توسع الجبهة في الحرب، خاصة في ظل حالة التعبئة التي شهدتها الأمة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.
ويأتي ذلك على الرغم من حقيقة أن القائد العام للجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت الجنرال عوزي ناركيس، الذي كان مسؤولا في الجيش الإسرائيلي عن منطقة القدس، صرح قبل أيام من الحرب بأنه لا توجد خطط تخص القدس في الحرب، وأضاف:

"لا أحد كان يعتقد أن الجبهة المركزية ستكون مسرحاً لنشاط العمليات العسكرية في هذه الحرب، فلم توضع أية خطة للطوارئ، باستثناء بعض التدابير الدفاعية؛ لذلك كل ما فعلته خلال الأيام الثلاثة التي تم فيها تحرير القدس، كان مجرد هجوم مضاد مرتجل، عندما هاجم الأردنيون جبل المكبر؛ فهمت أننا فعلاً في حالة حرب مع الأردن، وشعرت أن الواجب يملي عليَ أن أفعل كل شيء ممكن لاحتلال الجزء الشرقي من القدس وتوحيد المدينة؛ أدركت أن عامل الوقت لا يساعدنا في تحقيق النصر على الجيش الأردني، لذلك علينا تحقيق الأهداف في أسرع وقت ممكن، وحاستي السادسة قالت لي: إن مجلس الأمن الدولي سيتخذ قراراً بفرض وقف لإطلاق النار إذا تقدمت قواتنا". (Narkiss,1998,P207).

وكتب إسحاق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت، في مذكراته: "دخول الأردن وسوريا في الحرب أثارت الأسئلة حول الأهداف النهائية في هذه الجبهات؛ لهذا فقد ظلت دفاعية محضة... وفي اليوم الأول من القتال؛ قررت الحكومة أن لا تبقى المدينة القديمة أسيرة. (رابين، 1981،ص76)

قبل يوم واحد من اتخاذ قرار احتلال المدينة القديمة، اجتمع دايان على سطح مكتبة الجامعة العبرية، وأعطى ناركيس أمراً لاحتلال المدينة القديمة، تحت أي ظرف من الظروف، وبالتزامن مع بث الروح المعنوية أرسل الجيش الإسرائيلي عشرات المراسلين العسكريين للجبهة الجنوبية، وأرسلوا مراسلاً عسكرياً واحداً فقط على الجبهة الوسطى، وطلب ناركيس من المتحدث باسم قوات الجيش لإسرائيلي، شرح أهمية الجبهة المركزية، لكن شيئاً لم يحدث (Narkiss,1998).

4.2 المناقشات السياسية قبل احتلال المدينة القديمة:

ثمة عاملان هامان لعبا دوراً حاسماً في تحديد موقف إسرائيل من الأماكن المقدسة وجعلها تتخلى عن فكرة وضع يدها على الأماكن الإسلامية المقدسة، الأول الخوف من ردة الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية، والثاني موقف ديني يهودي، فطبقاً لرأي مجلس الحاخامات الإسرائيلي، فإن الصعود إلى (جبل الهيكل) ممنوع على اليهود، إذ إن الطقس اليهودي في تقديم الأضاحي (للهيكل) توقفت لسنوات طويلة؛ لذا لا يحظى اليهود الآن بالطهارة اللازمة لدخول تلك المنطقة.(كلاين،2001).

وعقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة حزب العمل قبل الحرب، وخلالها سبع جلسات، ثلاثة منها كرست لأجل القدس الشرقية ، تخللتها مناقشات بين أعضاء الحكومة حملت وجهات نظر مختلفة، ومواقف متباينة بشأن مسألة احتلال المدينة وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي الثالث ليفي أشكول،

على سبيل المثال، في خطاب صباح يوم الحرب لشعبه: "إن السبب في الحرب هو التهديد المصري لوجود إسرائيل"، ولكنه لم يشر بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي شيء عن المدينة القديمة، والأماكن المقدسة للشعب اليهودي، وضرورة تحريرها من الأعداء. (Abu zaidah,2005).

وقد بذل أعضاء في الحكومة الإسرائيلية جهوداً حثيثة لإقناع أشكول، بالتحرك العسكري لاحتلال القدس، وحرضوا طوال الوقت من أجل اتخاذ هذا القرار، وكان من بينهم مناحيم بيغن (رئيس المعارضة الذي انضم إلى الحكومة عشية الحرب)، ويغئال ألون (وكان وزيرا للزراعة)، حيث قدما مواقف حازمة جداً، فيما يتعلق بضرورة احتلال البلدة القديمة، كل منهما من زاوية مختلفة، واعتقدوا أنها فرصة مناسبة يجب عدم الرجوع عنها، وعندما اندلع القتال على الجبهة الأردنية، بدأ ألون وبيغن بالضغط على أشكول لاستغلال هذه الفرصة التاريخية لتحرير وتوحيد القدس، وبموجب هذا الضغط وافق اشكول على طلب بيغن، بالدعوة إلى اجتماع فوري لمجلس الوزراء لمناقشة هذه المسألة. (Benjamin, 1974).

غير أن المناقشات في الحكومة تركزت حول الوضع على الجبهة الأردنية، ولم تخصص لمناقشة احتلال المدينة القديمة أم لا، على غرار الاجتماعات الأخيرة قبل وأثناء الحرب، وشهد مجلس الوزراء من جديد انقساماً بين "المتطرفين، الذين طالبوا بإجراءات فورية، و "المعتدلين" ،الذين حذروا من عواقب سياسية ودولية لأي خطوة تجاه المدينة المقدسة، وشددوا على أهمية تغليب لغة الحوار. (Benziman ,1980)

وهكذا يتضح من خلال الاجتماع الحاسم للمجلس الوزاري المصغر، عشية الحرب حول مصير المدينة القديمة والقدس العربية، أن هذا الاجتماع والنقاش تخلله تغيير حقيقي في المواقف الإسرائيلية تجاه القدس. وقد برز ذلك من خلال تنوع وجهات النظر بين أعضاء مجلس الوزراء، بعضهم بدافع أيديولوجي، مثل: ألون بيغن الذي طالب باتخاذ إجراءات فورية لاحتلال المدينة القديمة؛ من منطلق قناعتهم بأن الوقت قد حان الآن للقيام بذلك دون تأخير، وأعربوا عن اعتقادهم بأن الوقت ينفد وإمكانية فرض وقف إطلاق النار يمكن أن تأتي في أي لحظة، أما الآخرون مثل: الوزير أبا إيبان وموشيه شابيرا، فقد أبدوا مخاوف من ردة فعل الأسرة الدولية في حال الإقدام على خطوة احتلال القدس، واحتمال تعرض الأماكن المقدسة للتدمير والأضرار خلال الحرب.

4.3 السياسة الإسرائيلية في القدس بعد عام 1967:

تركزت السياسة الإسرائيلية في القدس منذ احتلال الجزء الشرقي من المدينة على تحقيق عدة أهداف إستراتيجية:

أولاً : تأمين السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس بأكملها مدفوعة بنشوة الانتصار في الحرب و تأييد غالبية الرأي العام الإسرائيلي.

ثانياً : كسب تأييد المجتمع الدولي، أو على الأقل الحد من رفض المجتمع الدولي قرار إسرائيل ضم الجزء الشرقي من المدينة.

ثالثاً : تعزيز الوجود الاقتصادي والديموغرافي الإسرائيلي في المدينة (تهويد المدينة) .

وحتى حزيران/يونيو 1967 لم يطرح القادة الإسرائيليون على أنفسهم مسألة إعادة التوحيد، أي احتلال الجزء الشرقي من القدس، وحده اليمين الذي بقي في المعارضة حتى تشكيل حكومة اتّحاد وطني عشية الحرب، كان يشير في صورة لفظية إلى "تحرير القدس". فبدا وكأن الإسرائيليين نسوا القسم الشرقي من المدينة.(Amirav,1992).

مساء الخامس من حزيران/يونيو 1967 كان رئيس الوزراء ليفي أشكول قلقاً، وقد عبر عن ذلك بقوله :"علينا أن ندرس بعناية النتائج السياسية المترتبة على احتلال المدينة القديمة"، وصباح اليوم التالي كان وزير الدفاع الجنرال موشي دايان ما زال بدوره متردداً في إصدار الأوامر لاحتلال المدينة القديمة. وقد أسرّ إلى الجنرال قائد العملية "ماذا سنفعل بهذا الفاتيكان؟" (ليور، 1980).

وقد صرح بن غوريون :

> " إن القدس جزء أساسي ولا يتجزأ من التاريخ اليهودي نظراً لقدسيتها ومكانتها الروحية للشعب اليهودي .. إن القدس هي قلب القلوب لإسرائيل ... إن الأمة التي حافظت على العهد أكثر من 2500 رغم ما واجهته من عذاب على انهار بابل، لن تنسى القدس، هذه الأمة لن تقبل بأي حكم خارجي على القدس بعد أن تحرر الآلاف من أبنائها وبناتها للمرة الثالثة في وطنهم التاريخي وتسلموا القدس بعد الدمار الذي تعرضت له .(بن غوريون، 1976).

ومن وجهة نظر الإسرائيليين، فإن حرب حزيران1967 كانت نقطة تحول تاريخية، لأن القدس أصبحت موحدة ولا خوف من عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، لأنها أصبحت أمراً واقعاً وأصبح النقاش على قضية السيادة الإسرائيلية على القدس تماما كما هو النقاش على سيادة

الولايات المتحدة على عاصمتها واشنطن، وسيادة فرنسا على العاصمة باريس وأيضا سيادة بريطانيا على العاصمة لندن .(Amirav .1992).

وبعد وقت قليل من انتهاء الجيش الإسرائيلي من احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس وقف موشيه دايان وزير الجيش الإسرائيلي آنذاك وبطل حرب 1967 ، قرب حائط المبكى محاطاً بمجموعة من الجنود وتحدث للصحفيين قائلاً:

"صباح اليوم استعدنا المدينة الحديدية، عاصمة إسرائيل الأبدية . لقد عدنا إلى أقدس مقدساتنا ولن يقتلعنا أحد منها مرة أخرى. وإلى جيراننا العرب نجدد التأكيد لهم في هذه الساعة أننا نحن نمد لهم يد السلام، وإلى المواطنين من المسيحيين والمسلمين الخاضعين لنا نؤكد لهم أننا سنضمن لهم حرية ممارسة معتقداتهم الدينية ونحفظ حقوقهم ، وصلنا إلى القدس للحفاظ على المدينة وعلى العيش مع الآخرين في وحدة ".(. Walter, 1971.p98).

وكانت الخطوة الأولى التي اتخذها ديان نزع كل العلامات التي تحدد خط تقسيم القدس وإزالة كل الأسلاك الشائكة، ويقول في مذكراته:

" بانتهاء القتال أصدرت أوامري بنزع كل العلامات التي كانت تحدد خط تقسيم القدس ، وعادت القدس الشرقية والغربية لتصبحا مدينة واحدة ، كما أمرت بإزالة كل الأسوار والأسلاك الشائكة وتطهير حقول الألغام، وكنت أريد أن تصبح وحدة القدس كاملة وبأسرع ما يمكن وان يتقارب المجتمعان اليهودي والعربي " (ديان، 1975،ص219) .

وبعد احتلال الحرم القدسي قام موشي دايان بإنزال علم إسرائيلي رفعه فوقه بعض الجنود كما أكّد للوقف الإسلامي في 17 حزيران/يونيو صلاحية إدارة الحرم الشريف وحرية إقامة الصلوات، ويضيف ديان في مذكراته :

" في يوم السبت التالي للحرب زرت المسجد الأقصى ماراً بالحائط الغربي الذي حرمنا زيارته لمدة 19عاماً، ووجدت جماهير غفيرة من اليهود تتعبد عند السور ، ومررت من باب المغاربة، حيث وصلت إلى منطقة المسجد الأقصى ووجدت مجموعة من المسؤولين المسلمين يكسو وجوههم مزيج من الحزن لانتصارنا والخوف مما قد أفعله، وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد السائح رئيس قضاة المسلمين، ومعه مفتي القدس والوصي على جبل المسجد .

وقلت لهم: إن القوات الإسرائيلية ستبتعد عن منطقة المسجد، وإن السلطات الإسرائيلية هي المسؤولة عن الأمن ، ولكننا لن نتدخل في شؤون المسلمين الخاصة بمقدساتهم ، وأضفت أن الأمر

الجديد هو السماح للزوار اليهود بدخول الحرم الشريف بدون إذن أو دفع رسوم، وهذا المكان كما يعلم أولئك الناس هو معبد الجبل الذي كان فيه المعبد في الأزمنة القديمة، ولم يكن معقولاً ألاَ يسمح لليهود بدخول هذا المكان المقدس والقدس كلها تحت سيطرتنا. ولم يرتح الحضور لملاحظتي الأخيرة، لكنه لم تكن لديهم القدرة على تغيير قراري ".**(ابراهيم ،1975،ص219)**.

وتكشف المقابلة بين ديان وقادة المسلمين في القدس مستوى الصلف والغرور، الذي كان يتصف به ديان بعد تحقيق الانتصار، ويعترف بأن الشخصيات الإسلامية الفلسطينية لم يرق لها حديثه عن السماح لليهود بدخول الحرم القدسي.

وفي السابع من حزيران 1967 أتم الجيش الإسرائيلي احتلال القدس الشرقية ويقول أمنون كـــوفي:" إن قرار احتلال المدينة لم يكن سهلاً، وحينما بدأت الحرب في الجهة الأردنية تتسع أخذ يغئال ألـــون ومناحيم بيغن في حث ليفي اشكول رئيس الوزراء آنذاك على اتخاذ الفرصة التاريخية لتحرير القدس وتوحيدها " (أبو السعود،2001،ص126).

وعقدت الحكومة جلسة في نفس اليوم لمناقشة موضوع احتلال القدس ، حيث أوصى كل من ألـــون وبيغن وغيرهما باحتلال المدينة فوراً واستكمال السيطرة عليها بينما عبر آخرون عن مخاوفهم مـــن ردود الفعل الدولية واحتمال تدمير أماكن مقدسة خلال الحرب ومنهم أران ورابـــين مـــن التجمـــع وموشيه شابيرا من المفدال .(ابو السعود،2001.).

وفي اليوم نفسه أيضاً تم تشكيل إدارة عسكرية إسرائيلية للقدس الشرقية بقيادة شلومو لاهـــط رئـــيس بلدية تل أبيب السابق، الذي سمي حاكماً عسكرياً، حيث اتخذت الإدارة العسكرية من فندق الأمبسادور مقراً لها . (أبو السعود،2001.).

وكشف ديان في مذكراته لاحقا أنه بدأ التخطيط لتنفيذ وصية بن غوريون قبل أن يسمعها، وتحديدا في الثامن من يونيو (حزيران) 1967، أي قبل أن تخمد المدافع، للمرحلة المقبلة، وبدا انه يختلف عـــن يغئال ألون، في طرحه ويفتش عن إطار لتسوية القضية الفلسطينية بروح هذا النصر، وذلك بإقامـــة دولة فلسطينية على الغالبية العظمى من الضفة الغربية من دون القدس ومناطق حيوية أخرى، بحيث تبقى الإدارة الأمنية بأيدي إسرائيل، وتقام كونفدرالية بين إسرائيل وفلسطين. (ابراهيم. 1975) .

وقد أسفر احتلال المدينة والقتال الذي سبقه عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وأضرار فـــي البنية التحتية وشبكات الكهرباء والمياه والهاتف وتعطيلها بهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن مـــن الأراضي مع أقل عدد ممكن من السكان العرب .(حلبي،1997) .

وفي السابع والعشرين من حزيران / يونيو 1967 بدأت أولى خطوات ضم القدس من قبل حكومة إسرائيل، فقد أصدر الكنيست قانون ضم القدس للدولة ونص القانون على أن حكومة إسرائيل أعلنت الحدود البلدية الجديدة لمدينة القدس، وتضم حدود المدينة الموحدة، تلك الأجزاء من القدس التي كانت

تحت الحكم الأردني في السنوات 1948–1967، بما فيها "المدينة القديمة" من القدس. (بينزيمان،1976،ص100) .

في 28 حزيران 1967 وضعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب المعراخ اللبنة الأولى في السيطرة على القدس ومنطقتهما تمهيداً لتهويدهما ، ففي ذلك اليوم أصدرت الحكومة مرسوماً يستند إلى قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة 1948م ويسري بموجبه "قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على مساحة نحو (70.000 دونم) تضم البلدة القديمة بالإضافة للمناطق المحيطة بها، التي تمتد من صور باهر جنوباً إلى مطار قلنديا شمالاً (عايد، 2004).

كما اصدر وزير الداخلية إعلاناً في الجريدة الرسمية بإلحاق منطقة القدس الموسعة بمنطقة صلاحيات مجلس بلدية القدس اليهودي، وبذلك توسعت منطقة الصلاحية ثلاثة أضعاف ،وأصبحت تعادل 14% من هذه المساحة وفي 18 آب أغسطس، قررت الحكومة أن تفوض إلى رئيسها تنفيذ عمليات البناء والإسكان في "القدس الكبرى ".(عايد ،2004).

4.4 القدس قبل إصدار قانون الضم :

قبل إصدار قانون الضم عقدت الحكومة اجتماعين مهمين تركزت معظم المناقشات فيهما حول كيفية التعامل مع قضية القدس.

4.4.1 الاجتماع الوزاري الأول بشأن القدس بعد حرب 1967:

انعقد الاجتماع الأول بعد الحرب مباشرة بتاريخ 11 حزيران / يونية 1967 ، وعقد الاجتماع الثاني في السادس والعشرين من الشهر نفسه، وذلك قبل يوم واحد من إصدار قانون ضم القدس في الكنيست يوم السابع والعشرين من حزيران / يونيو 1967.

كانت قضية القدس الموضوع الأول الذي تمت مناقشته في أول اجتماع للحكومة بعد الحرب مباشرة، أي في الحادي عشر من حزيران / يونيو 1967، برئاسة ليفي أشكول، وكانت النقطة الرئيسية من المناقشات هي: هل تتم الموافقة على ضم الجزء الشرقي من المدينة مباشرة أم تنفيذ ذلك بشكل تدريجي ؟ أم دفعة واحدة تطبيق القانون الإسرائيلي أم إخضاعها للأوامر العسكرية ، مثلما هو الحال في جميع مدن الضفة الغربية؟ .(بينزيمان،1976،ص 46) .

وزير العدل آنذاك يعقوب شمشون شابيرا، اقترح مناقشة موضوع القدس من ناحية قانونية، وقال :

> "يتعين علينا أن نقرر ما نفعله مع القدس الشرقية من الناحية القانونية، ثمة الأوامر العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. والسؤال هو: ما الذي يتعين علينا القيام به في ما يتعلق بالقدس، أنا أدعم فكرة تطبيق الأوامر العسكرية في الجزء الشرقي من المدينة ، طالما أنه من الممكن ، حتى لو قررت الحكومة اتخاذ قرار فوري بضمها للمدينة الموحدة، الحكم العسكري أمر مهم في

المصطلحات القانونية والإدارية. وعلينا أن نشير إلى أن هدفنا السلام مع العرب. إذا قررنا الضم – علينا اعتماد القانون الذي يتيح دمج الجزء الشرقي مع الغربي لتصبح مدينة واحدة ... ". (بينزيمان،1976،ص 47).

وخلا الاجتماع لم يكن معظم الوزراء يؤيدون فكرة ضم القدس الشرقية لإسرائيل وإخضاعها للقانون الإسرائيلي، بل كانوا يفضلون إيجاد صيغة مختلفة لمعالجة الآثار القانونية الناجمة عن الوضع الجديد، ويؤيد ذلك ما قاله الوزير الياهو ساسون في هذا الاجتماع :

" اقترح ربط المدينة القديمة مع المدينة الجديدة من أجل توفير الخدمات المتبادلة، ومن الممكن فعل ذلك من دون أن نستخدم مصطلح الضم، يجب علينا في هذه المرحلة تجنب اتخاذ القرارات المتعلقة بضم القدس من حيث المبدأ، هناك مئات الملايين من المسيحيين الذين يعيشون في العالم، هناك الفاتيكان، أضف لذلك هناك الولايات المتحدة، لا أحد يعرف ماذا يمكن أن يحدث لو قررنا ضم القدس. ". (بينزيمان،1976،ص 47)

الوزير مناحيم بيغن، الذي انضم إلى حكومة الطوارئ عشية الحرب، لعب دور مهماً أكثر من أي هيئة أخرى في اتخاذ قرار احتلال الجزء الشرقي من المدينة ، كما أنه لا يميل إلى استخدام كلمة الضم ، ولكن لسبب مختلف تماماً، حيث قال :

"أنا لا أقترح استخدام مصطلح" الضم "؛ لأنه يعني ضم الأراضي بدون أن يكون لنا فيها وجه حق، الحل هو – تمرير قانون يسمى "قانون القدس، عاصمة الدولة "، وأن ينص على أن القدس هي عاصمة إسرائيل. وان ينص أيضاً على احترامنا للاماكن المقدسة، ويمكننا أن نثبت ذلك من خلال تأمين الحراسة للاماكن المقدسة، وهي موجودة بالفعل.".(بينزيمان،1976،ص 47).

أما القضية الثانية التي تمت مناقشتها في الجلسة نفسها، فقد كانت بهدف بلورة موقف رسمي إزاء الآثار السياسية والدبلوماسية.
وزير الخارجية أبا إيبان كان حاسماً في رأيه، عندما قال :

" بيت المحافظ الذي يقع بقرب الضفة الغربية يجب نقله إلى الجزء الغربي من مدينة القدس. الجامعة العبرية يجب أن تكون على جبل المكبر (سكوبس)، ونحن لن نعترف بالقنصليات في الجزء الشرقي من القدس، إن عنصر الوقت هو أهم لدينا لخلق الحقائق." .(بينزيمان،1976،ص 49).

معظم الوزراء في هذا الاجتماع أظهروا مخاوفهم من الإقدام على تنفيذ قرارات تنطوي على مخاطر سياسية. ويبدو أنه من المهم بالنسبة للحكومة الإسرائيلية إرسال رسالة واضحة جداً وحادة، مفادها التمييز بين الأراضي التي احتلت في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين القدس الشرقية، فعلى سبيل المثال قال الوزير إسرائيل جاليلي: إن السعي للقدس يجب أن يكون واضحاً، دون علامات استفهام . يتعين علينا أن نقرر أن التوحيد هو الهدف الذي يجب أن نكافح من أجله حتى النهاية. " واقترح الوزير إسرائيل يشع ياهو وضع علامة أنها المدينة التي أعيد توحيدها ، أما الوزير موشيه كول فقد عبر عن تأييده لوحدة المدينة مطالباً بأن يكون ذلك بشكل تدريجي ودون ضجة جماهيرية أو إعلانات مثيرة ". (بينزيمان،.1976،ص 49)

الوحيد الذي كانت له وجهة نظر مختلفة ، هو وزير التربية والتعليم زلمان أران ، وتحدث عن المخاطر المتوقعة لمثل هذا الضم، حيث قال :

> "تقلقني حقيقة أن الحكومات من الغرب ومن الشرق تدعم فكرة تدويل القدس . وأتذكر جيدا بن غوريون في نقاش خلال حرب 1956 عندما أعلن أننا لن تنسحب. أنا خائف من اتخاذ قرار في الكنيست في استخدام تعبير "لن تنسحب" وبعد ذلك نتيجة لضغوط قد نضطر إلى الانسحاب. إعلان من الكنيست بضم القدس وبعد ذلك الانسحاب يعني كارثة بالنسبة لنا . علينا أن نجد بدائل لخيار الضم. على سبيل المثال، لضمان حرية وصول الشعب اليهودي، إلى الأماكن المقدسة وجبل المكبر. إنني مندهش للغاية أن وزير الخارجية يدعم الضم ". (بينزيمان ،1976،ص 49)

وانضم وزير الشرطة أيضاً، موشيه ساسون، إلى وزير التعليم وحذر من معارضة العالم المسيحي للإعلان الرسمي عن الضم ، كما أن وزيري حزب مبام ، يسرائيل بارزيلاي ومردخاي بنتوف، انضما إلى التحفظ مع تعليلات أخرى عندما طالبا بالتركيز على عملية السلام وعدم الاستعجال بشان القدس .(بينزيمان .2007).

رئيس الوزراء، ليفي اشكول أيد منذ البداية فكرة فصل قضية القدس عن القضايا الأخرى ، وقال إنه على استعداد أيضاً لمواجهة أية ضغوط سياسية في ضوء القرار الإسرائيلي بشأن المدينة ، وقال :"يجب علينا أن نميز بين القدس وأماكن أخرى. وفيما يتعلق بالقدس سنبقى العرب في مساكنهم التي يعيشون فيها "، وحظيت هذه الفكرة بدعم غالبية أعضاء الحكومة. (بينزيمان ،1976،ص 49)

من ناحية أخرى ، فإن التوجه في أعقاب هذا الاجتماع كان؛ بضم القدس إلى الدولة الإسرائيلية، بقرار لا رجعة فيه واستغلال الفرصة للسيطرة على المدينة كلها مع كل الأماكن المقدسة.

كان من الواضح أن أهم نقطتين من المناقشات، أولاها: ما إذا كانت إسرائيل قادرة على مواجهة الضغوط الدولية في حال اعتماد الضم والثانية : ما مدى تأثير هذه الخطوة على العلاقات مع العالم

العربي ، وبخاصة الأردن؟ وقد عبرت غالبية في الحكومة في هذا الاجتماع عن تأييدها للرئيس الوزراء أشكول بقرار الضم. (بينزيمان،1976).

في نهاية الجلسة، قررت الحكومة تعيين لجنة وزارية خاصة لإعداد مسودة تتعلق بالوضع القانوني والإداري لمدينة القدس، وصادقت على تعديل قانونين هما قانون تعديل السلطة رقم 11 لسنة 1967 وقانون تعديل البلديات رقم 6 لسنة 1967، ووضعت الأساس القانوني لضم القدس الشرقية المحتلة. (أبو السعود،2001).

ولكن ، على الرغم من الثقة التي أبداها غالبية الوزراء في جلسة الحكومة الأولى بعد أن وضعت الحرب أوزارها، إلا أنه تقرر تأجيل الاجتماع الذي كان مقرراً في العشرين من حزيران من نفس العام، بناء على طلب من وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان، الذي طالب الحكومة بعدم اتخاذ أية قرارات أو إجراءات قبل اجتماع الجمعية العمومية في نيويورك . ولكن في الوقت نفسه كانت هناك ثلاث لجان فرعية واصلت العمل ليل نهار من أجل وضع الحلول المناسبة المتعلقة بالوضع القانوني للقدس، والحدود والأماكن المقدسة. (بينزيمان،1976).

4.4.2 اجتماع الحكومة الإسرائيلية الثاني بتاريخ 6/26/ 1967:

في أعقاب سلسلة من المناقشات عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعها الثاني بعد الحرب في السادس والعشرين من حزيران 1967 شارك فيه كبار المسؤولين والمختصين في قضية القدس، لا سيما اللجنة الوزارية الخاصة، وقد تكرس الاجتماع لمناقشة الضم الإقليمي، حيث تم تقديم خمس خرائط شملت خارطة قدمها الجيش الإسرائيلي، والتي تبنتها الحكومة تضمنت الحد الأقصى من الأراضي والحد الأدنى من المدنيين الفلسطينيين. (أبو السعود ،2001.).

في هذا الاجتماع طلب من الحكومة الموافقة على توصيات اللجنة الوزارية، وأيضاً ليقرروا في مصير ومستقبل القدس للعقود المقبلة. هذا الحوار هو المرحلة النهائية بعد سلسلة من المناقشات التي جرت في المجلس الوزاري المصغر برئاسة يعقوب شمشون شابيرا كوزير للعدل ، ومشاركة أعضاء اللجنة وزير الدفاع موشيه دايان ، وزير الخارجية أبا إيبان ، والوزير بدون حقيبة منـاحيم بيغن ، ووزير الأديان زيراتش، ووزير الداخلية موشي حاييم شابيرا ، ومردخاي بينتوف وزير من حزب مبام . (بينزيمان ،1976).

وناقشت الحكومة الإسرائيلية بالتفصيل، "المسألة الديمغرافية" و "مشكلة" بقاء الفلسطينيين في المناطق المحتلة، الأمر الذي يضع عراقيل أمام ضمّ إسرائيل لتلك المناطق. وخلال النقاش والبحث في هذه

"المشكلة" ، طرح عدد من الاقتراحات والحلول للتخلّص ممّا أسموه "الخطر الديمغرافي" تمهيداً للتغلّب على العراقيل التي حالت دون ضمّ المناطق الفلسطينية المحتلة. (ملمان ورفيف، 1988).

فقد اقترح بنحاس سابير، مدعوماً من أبا إيبان، وكلاهما يعتبر من معسكر الحمائم داخل حزب العمل، طرد اللاجئين الفلسطينيين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة و"إعادة توطينهم" في الدول العربية، وخاصة في سوريا والعراق . أمّا مناحيم بيغن، فقد طالب، في تلك الجلسة، بالشروع في تدمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة و"نقل" سكانها إلى صحراء سيناء (ملمان ورفيف، 1988).

ويشار إلى أن روح الجلسة وخلاصتها كانت تنسجم مع أفكار نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، يغئال آلون الذي دعا إلى "نقل" اللاجئين الفلسطينيين إلى سيناء والدول العربية، وإعادة حوالي ثلثي مساحة الضفة الغربية للأردن، وإبقاء القدس واللطرون وغور الأردن بحيث تضم لإسرائيل. (ملمان ورفيف، 1988).

ومع ذلك ، فإن خطة عملية ضم القدس التي أقرت بعد أسبوعين من قبل اللجنة ، وأيدها معظم الوزراء ، وعارضها فقط أربعة وزراء هم يسرائيل بارزيلاي ومردخاي بينتوف وإلياهو ساسون وزلمان أران، والذين كرروا تحفظاتهم منذ أول اجتماع للحكومة في الحادي عشر من يونيو، ولذلك كان النقاش الرئيسي فقط فيما يتعلق بخريطة القدس. دايان رفض خطة رحبعام زئيفي الكبيرة (وكان المسؤول العسكري الممثل في اللجنة) التي طالب فيها بضم مطار قلنديا وتهجير 20 ألف نسمة من 10 قرى ، ولكن في اليوم التالي عدل دايان عن رأيه وقبل بالخطة بما فيها مطار قلنديا. (بينزيمان.1976).

وبتاريخ 27 حزيران 1967 أصد الكنيست الإسرائيلي أمراً بضم القدس إلى إسرائيل، حيث قرر أيضا إضافة فقرة (11/ب) في القانون الإسرائيلي، المعروف باسم قانون الإدارة والنظام لسنة 1948، وتخول هذه الفقرة حكومة إسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة يتم السيطرة عليها وترى الحكومة ضمها إلى دولة إسرائيل . (بينزيمان،1976).

ومهدت موافقة الحكومة الإسرائيلية على الخطة الطريق، بعد يومين أمام الكنيست، للموافقة على ضم 71000 دونم إلى القدس، وكان 6000 دونم فقط من هذه الدونمات كانت داخل القدس الفلسطينية. بقية أراض تمت مصادرتها، من ولايات قضائية أخرى، من 28 قرية بالإضافة إلى 24500 دونم صودرت في القدس الشرقية. (عايد، 2004).

من الناحية العملية ، يعتبر موشيه ديان وزير الجيش الإسرائيلي، هو الذي وضع الحدود الجديدة لمدينة القدس بعد عام 1967، حيث أصدر أوامره للجيش الإسرائيلي بترسيم حدود جديدة للقدس تستند إلى ضم مساحات كبيرة من الأراضي من اجل ضمان تطوير المدينة ؛ لتشمل مجال عطيروت

والمطار ومصنع المياه في غين ألفارعة، واستبعاد مخيمات اللاجئين المزدحمة والقرى العربية.(بينزيمان،1976)

ومع ذلك فإن يعقوب سلمان، الذي كان نائب الحاكم العسكري للقدس خلال الأيام الأولى، التي أعقبت عام 1967 حرب الأيام الستة ، قال: إن القرار قد اتخذ على أساس عاطفي ودون دراسة متأنية، وأعرب عن اعتقاده بأن ما ضمته إسرائيل أكثر من اللازم، وبسرعة شديدة ودون تفكير عميق. وقال :

"هذا كان رد فعل للسياسة، والسياسة التي وضعت تحت ضغط مجموعة الأحزاب السياسية، ودعم الرأي العام والروح الحماسية التي بثت في وسائل الإعلام. ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار الآثار الطويلة الأجل ، إن هذا الانفجار نجم عن وجود دوافع صهيونية وجدت على مدار 2000 سنة من الشتات". (بينزيمان،1976، ص 54).

بينما قال الجنرال رحبعام زئيفي، الذي كان مسؤولاً عن إعداد إحدى خرائط الضم الخمسة :

"لم يكن لزاماً علينا أن نوحد البلديتين بالضبط حسب نص قرار الحكومة، كان لدينا بعض الاعتبارات الاستراتيجية للدفاع عن المدينة في المستقبل، والاعتبارات السياسية للحصول على المزيد من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل. ولهذا السبب اقترحنا الخريطة التي وافقت الحكومة عليها"(Amirav.1992.p26)

ومع ذلك، صدر قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس الشرقية مع جميع المواطنين الفلسطينيين ، وبعد يوم من موافقة البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) على ثلاثة قوانين تتعلق بالمدينة لم يقدم القرار، أو القانون الإسرائيلي بضم القدس الشرقية، حلولاً للمشاكل العملية التي واجهت الحكومة الإسرائيلية والتي نشأت بعد ضم القدس الشرقية بكامل سكانها لدولة إسرائيل، وتتمثل في :

1- المشكلة الأولى: كيفية التعامل مع الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة التي يتم ضمها إلى إسرائيل، وهل يتم التعامل معهم على أساس أنهم مواطنون إسرائيليون أم فلسطينيون أو ربما أردنيون؟ وفي هذا الصدد تم تقديم اقتراح بالتعامل معهم على نحو خاص، أي التعامل معهم على أساس أنهم أقل من الإسرائيليين وأفضل من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن بطبيعة الحال حتى لو تم ذلك فإنه لا يمكن حل المشكلة الديموغرافية والمشكلة الأمنية.

2- المعضلة الثانية: ماذا بشأن الوضع المعيشي والاقتصادي للفلسطينيين الذين سيتم ضمهم للدولة، هل يتم تشجيعهم على مواصلة علاقاتهم مع العرب الفلسطينيين في المدن والقرى المجاورة القريبة من القدس أو أن يتم منعهم؟.

3- السؤال الثالث :كيف سيتم تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية والبلدية لهم هل يتم عمل بلدية تخصهم أم ربطهم مع بلدية واحدة؟

4- كيف يتم التعامل فيما يتعلق بالأماكن المقدسة الخاصة بالمسلمين؟

5- كيف سيتم التعامل مع المسألة الأمنية في حال حدث أي شيء . (Gazit.1995,p 194)

يتبين مما سبق أن توحيد المدينة وتوسيع الأغلبية اليهودية كانت تستخدم لتبرير وإضفاء الشرعية على السياسة الإسرائيلية في القدس للعقود القادمة.

ويمكن القول أن الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشرقي من القدس في السابع من حزيران / يونية 1967 ، أوجد حالة سياسية معقدة كما أبرز حالة معقدة من الناحية القانونية ، سواء من وجهة نظر إسرائيل، أو المجتمع الدولي.

وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية، بعد فترة وجيزة من الاحتلال، التدابير القانونية من أجل إعطاء الغطاء القانوني لضم الأراضي المحتلة بما فيها القدس إلى الدولة الإسرائيلية، وكان من الواضح أن الغرض الرئيسي من الخطوات الإسرائيلية هو فرض وقائع على الأرض تكون مقبولة بحكم الأمر الواقع من جانب المجتمع الدولي والعالم العربي.

وكانت تجربة حرب عام 1948 ماثلة أمام واضعي السياسة الإسرائيلية، فقد اتخذت كل من الحكومة الإسرائيلية والكنيست الإسرائيلي قرارات عدة بعد حرب عام 1948 من أجل جعل القدس عاصمة الدولة الإسرائيلية ، رغم جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي نصت على تدويل مدينة القدس وإخضاعها للإشراف الدولي .

بعد يوم واحد من اجتماع للحكومة الإسرائيلية برئاسة ليفي أشكول زعيم حزب المعراخ في 26 من يونيو/ حزيران 1967، قام (الكنيست) الإسرائيلي بتعديل قانون الإدارة والنظام، بحيث ينص على أن فرض قانون الدولة وولايتها وإدارتها سوف يمتد إلى أي منطقة من أرض إسرائيل وكان ذلك بشكل عام دون الإشارة صراحة أو ضمناً لقضية القدس ، ولكن بعد يوم من اجتماع حكومة إسرائيل تم سن تشريع يقضي بتطبيق القانون الإسرائيلي وصلاحيات الاختصاص والإدارة إلى الجزء الشرقي من القدس، وفي الوقت نفسه قام الكنيست بتعديل قانون البلديات، على أن يوكل إلى وزير الداخلية توسيع حدود منطقة بلدية القدس.

ولكي يكتسب قرار الضم غطاء قانونيا قام الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 1967/6/27 بمناقشة مشاريع القوانين الثلاثة التي وضعتها الحكومة خلال ثلاث ساعات ونصف ساعة وهذه القوانين هي :

1-قانون تعديل السلطة رقم (11) لسنة 1967 .

2- قانون تعديل البلديات رقم (6) لسنة 1967 .
3- قانون حماية الأماكن المقدسة لسنة 1967 . (القوانين الإسرائيلية،1967، ص 74-75) .

وبتاريخ 1967/6/29 صدر أمر من الجيش بحل مجلس القدس البلدي العربي وطرد رئيسه روحي الخطيب، وتم فصل القدس عن الضفة الغربية، ونقلت محكمة الاستئناف من القدس إلى رام الله، ودمجت السلطات الإسرائيلية محاكم البلدية والقلم والصلح العربية في القدس مع المحاكم الإسرائيلية، القائمة في القسم المحتل من قبل إسرائيل عام 1948 . (أبو السعود،2001).
وفي تلك الأثناء قرر الكنيست إضافة الفقرة رقم (11) إلى القانون الإسرائيلي، المعروف باسم قانون الإدارة والنظام لسنة 1948، وتخول تلك الفقرة حكومة إسرائيل بتطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى الحكومة الإسرائيلية ضمها إلى أرض إسرائيل (أبو السعود،2001).
ويعتقد الباحث أنه على الرغم من أن التشريعات الجديدة والتعديلات على القوانين تجنبت استخدام مصطلح "الضم"، إلا أن ذلك الأمر لا يعني شيئاً من الناحية العملية؛ إذ إن الخطوات المتسارعة التي جرت على الأرض باتجاه ضم المدينة إلى إسرائيل لم تنتظر أية قوانين أو تشريعات .
وفي تاريخ 1967/6/28 أصدر سكرتير الحكومة مرسوم أنظمة السلطة والقضاء رقم (1) لسنة 1967 أعلن فيه أن مساحة أرض إسرائيل المشمولة في الجدول الملحق بالأمر خاضعة لقانون وإدارة الدولة الإسرائيلية وقد ضم هذا الجدول منطقة تنظيم إقامة مدينة القدس، أي بلدية القدس التي كانت تحت الحكم الأردني ، وهي تقع بين منطقة المطار وقرية قلنديا شمالاً وبيت حنينا غرباً، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً وقرى الطور والعيزرية وعناتا والرام شرقاً، وبموجب هذا الأمر بات نحو مائة ألف من سكان القدس يخضعون للقانون الإسرائيلي . (عامر،1992).
وقد عرض وزير العدل يعقوب شيمون شابيرا، في خطاب أمام الكنيست، في نهاية حزيران 1967 مشروع القانون دون أن يذكر القدس ،قائلاً :إن هناك حاجة لإثبات السيادة من قبل الدولة حتى يصبح القضاء الإسرائيلي ساري المفعول على منطقة كهذه .(ابو السعود ،2001).
ويصف الكاتب هنري كتن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل بعد حرب عام 1967 بأنها محاولة لضم القدس الشرقية والأراضي التي رسمت في الحدود الجديدة للبلدية ، رغم أن قرارات الأمم المتحدة قد اعتبرت أن تلك التدابير تنتهك القانون الدولي وليس لها أي صلاحية قانونية، وقال في هذا الصدد إن: "القانون الدولي لا يجيز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة، وكان المجتمع الدولي يرفض الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية." (كتن،1998) .
وبعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية التشريعات والقوانين، التي تؤسس لضم القدس لدولة إسرائيل، برزت هناك حاجة كبيرة لحل مشكلات قانونية وإدارية نجمت عن الضم حالت دون دمج السكان العرب وتكيفهم مع الوضع القانوني والإداري الجديد.(حلبي،1997)

من جهة أخرى قال أمنون روبنشتاين: " إن القدس الشرقية لجميع النوايا والمقاصد تصبح جزءاً من إقليم الدولة،مركز القدس الشرقية اليوم لا يختلف عن مركز القدس الغربية وغيرها من الأراضي التي تم تضمينها في الدولة بعد حرب عام 1948. فذلك لا يعني من ممارسة القانون أن ينجحوا في تطبيقه في جميع جوانبه يومياً على الهواء مباشرة، وعلى سبيل المثال:

"جميع الفنيين العاملين في المهن التي تتطلب التراخيص الإسرائيلية واصلوا عملهم، على الرغم من أنهم كانوا، من الناحية النظرية، يشكلون خرقاً للقانون، كما أن الشركات العربية واصلت القيام بأعمال تجارية على الرغم من حقيقة أنها لم تكن مسجلة في إسرائيل، ومعظم السلطات الحكومية لم يفرض عليها القانون والإدارة الإسرائيلية؛ لأنها أدركت أن تطبيق القانون هو بكل بساطة مستحيل.(Benvenisti. 1976,p149).

ويقول عوزي بينزيمان في كتابه بعنوان "السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية :

"ضم القدس الشرقية من جانب واحد بقانون من الكنيست وقرار وزير الداخلية تخللته عيوب قانونية. السكان العرب من المنطقة المضمومة أصبحوا تلقائياً سكان دولة إسرائيل، في حين أن ما تبقى من المواطنين بقوا مواطنين أردنيين. وهم في الوقت نفسه يحملون بطاقات هوية إسرائيلية وجوازات سفر أردنية. السلطات الإسرائيلية اتخذت الترتيبات الإدارية الخاصة للتغلب على الشذوذات القانونية التي أوجدها الضم". (بينزيمان، 1980،ص 100).

وبموجب القانون الدولي ، القدس الشرقية هي أرض محتلة ، ووضعها هو الوضع نفسه الذي ينطبق على بقية الضفة الغربية، وتبعاً لذلك، في إطار القانون الدولي، فإن كافة إجراءات وسياسات السلطات الإسرائيلية، في القدس الشرقية في مجال التخطيط والبناء تعد غير قانونية.

وكما أن ضم إسرائيل للأراضي التي تخرج عن حدود الدولة اليهودية في مشروع قرار التقسيم لا يستند على أي أساس قانوني، فإن احتلال القدس والسيطرة عليها في حرب عام 1967 ثم ضمها بصورة فعلية إلى إسرائيل لا يستند إلى أي أساس قانوني ، وقد جاء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 12 سبتمبر 1967، المقدم إلى الأمم الجمعية العامة للأمم لمتحدة بعد أن أوفد مبعوثاً خاصاً لتقضي الحقائق عن الوضع في القدس بتاريخ 15 حزيران عام 1967، بأن إسرائيل ماضية في ضمها للمدينة وأن قرارها لا رجعة فيه ولا يقبل المفاوضة، وأن سلطة الاحتلال حلت المجلس البلدي للمدينة العربية وفصلت أمين القدس وألغت القوانين الأردنية وأبدلت بها قوانين إسرائيلية، وفصلت المدينة عن الضفة الغربية ووضعتها تحت السلطة القضائية للمحاكم الإسرائيلية، مع حل المحاكم

الأردنية، وأبدلت العملة الأردنية بإسرائيلية وفرضت المنهج التعليمي الإسرائيلي بدلاً من الأردني ووضعت أملاك الغائبين تحت الحراسة تمهيداً للاستيلاء عليها .(أبو السعود،2001).

وينص القانون الدولي ، والمادة 42 من لائحة لاهاي لعام 1907 على أن : "**تعدُ أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها.** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر .2009) .

ويرى فقهاء القانون الدولي ضرورة حماية الممتلكات الثقافية من أخطار الحرب، وذلك نظراً لما تخلفه الحرب من آثار مدمرة على تراث وحضارة الشعوب. (شحاتة،1977) .

ونصت المادة (56) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907على أنه يجب معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية كممتلكات خاصة عندما تكون ملكاً للدولة. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر .2009).

ويمكن القول: إن ادعاء إسرائيل أنها لم تحتل الأراضي العربية عام 1967 بنية الاستيلاء عليها وضمها إليها ، ولكن بقصد الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع بينها وبين الدول العربية إدعاء باطل ، وأنها لو كانت صادقة في ذلك لقبلت القرار الدولي 242 ونفذت بند الانسحاب الوارد فيه.(سرحان ،1987)

4.5 القدس في الأمم المتحدة بعد عام 1967 :

وضعت إسرائيل نفسها في مواجهة المجتمع الدولي والأمم المتحدة عندما احتلت القدس الشرقية عام 1967 وقررت ضم القدس العربية إلى القدس المحتلة عام 1948 بزعم توحيد العاصمة حيث لم تتوان عن اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات والسياسات الرامية إلى تهويد المدينة وخلق واقع جديد يصعب تغييره مع مرور الزمن (أبو السعود،2001) .

وإزاء السياسات والإجراءات الإسرائيلية المتسارعة تجاه القدس أصدرت الأمم المتحدة قرارات عدة تدين وترفض الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس، وباقي الأراضي المحتلة، ومنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2553، الصادر في 1967/7/4 الذي اعتبر التغييرات الإدارية القانونية الإسرائيلية باطلة وطالب الحكومة الإسرائيلية بإلغاء كافة التدابير التي تم اتخاذها والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس .

وقد حاول وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك أبا إيبان التقليل من حدة غضب المجتمع الدولي وقال:" إن عبارة الضم لم تكن واردة، لأن جميع القرارات التي اتخذتها إسرائيل في القدس اقتصرت فقط على المجالات الإدارية والبلدية".(Amirav,1992).

وبتاريخ 1967/7/14 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2554، الذي قررت فيه موقفها السابق من الإجراءات الإسرائيلية الخاصة بالقدس ، كما عبرت من خلاله عن أسفها الشديد وقلقها البالغ لعدم تنفيذ إسرائيل لقرار 2553 ، لكن الحكومة الإسرائيلية لم تمتثل لهذين القرارين واستمرت في اتخاذ الخطوات والإجراءات الهادفة لتغيير طابع المدينة الديمغرافي والحضاري، وفرض الحقائق على الأرض .

وبتاريخ 1967/11/22 صدر عن مجلس الأمن قرار رقم 242، ونص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب "

كما صدر قرار مجلس الأمن 250 في 27 إبريل 1968 ، الذي دان إسرائيل عندما قررت إقامة عرض عسكري في مدينة القدس ،حيث اجتمع مجلس الأمن، بناء على طلب الأردن، وأصدر بعد مناقشات طويلة القرار 250 بإجماع الأصوات، طالب فيه إسرائيل بعدم إقامة العرض العسكري، وجاء في القرار ما يلي :

" إن مجلس الأمن ، وقد استمع إلى البيانات التي أدلى بها كل من مندوبي الأردن وإسرائيل ، وقد نظر في تقرير الأمين العام ، رقم s/8561 ، خصوصاً مذكرته إلى مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة ، وإذ يعتبر أن إقامة عرض عسكري في القدس ستزيد من خطورة التوتر في المنطقة ، وسيكون له انعكاس سلبي على التسوية السلمية لمشكلات المنطقة فإنه :.

1- يدعو "إسرائيل" إلى الامتناع من إقامة العرض العسكري في القدس في 2 أيار (مايو) 1968

2- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

و تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1417 بإجماع الأصوات.(باحث للدراسات .2002).

ولكن إسرائيل لم تمتثل إلى هذا القرار، وأعلن مندوبها في مجلس الأمن ان إسرائيل لن تلتزم بالقرار ،قائلا :" إن إقامة عرض عسكري ، هو شأن من الشؤون الداخلية لدولة إسرائيل ، وسيقام العرض في القدس الموحدة، وإن الشعب اليهودي قد انتظر هذه الساعة العظيمة ، وأنه انتظر رؤية العرض العسكري في القدس عشرين قرناً من الاحتلال الأجنبي والنفي والاضطهاد والتمييز العنصري وجريمة إبادة الجنس البشري، وإن شيئاً لن يمنع الاحتفال العشرين لإعادة ميلاد إسرائيل" . (طعمة ، 1970 .ص 92)

وعندما أقامت إسرائيل العرض العسكري، عاد مجلس الأمن إلى الاجتماع، واتخذ قراراً بالإجماع رقم " 251 " في 1968،/5/12 وجاء في البند 2 من القرار:" أن مجلس الأمن يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة

الأراضي والأملاك، من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير في وضع القدس"، كما دعا القرار إسرائيل إلى أن تبطل الإجراءات وأن تمتنع فورا عن القيام بأي عمل من شانه أن يغير في وضع القدس . (طعمة ، 1970، ص 92-93) .

ويمكن القول: إن مجلس الأمن اتخذ عشرة قرارات تتعلق بموضوع القدس خلال الفترة بين عـــامي 1967 و 1986، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت في الفترة ذاتها 4 قرارات بخصوص الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، كما اتخذت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة ذاتها 10 قرارات أدانت من خلالها الانتهاكات الإسرائيلية في القدس الشرقية على صعيد المؤسسات الثقافية والدينية والتعليمية.(طعمة،1970) .

4.6 القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية بين عامي 1967-1977م :

بعد الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشرقي من القدس، وتوسيع المدينة وضمها، بحكم الأمر الواقع، إلى دولة إسرائيل ، كان من المهم التعرف إلى مكانة القدس في الأحزاب السياسية الإسرائيلية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1967 وحتى عام 1977، خاصة بعد التغيرات الدراماتيكية التي حدثت في القدس الشرقية بعد احتلالها خلال حرب الأيام الستة في حزيران 1967 .
وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أنه كانت هناك حكومة طوارىء في إسرائيل إبان حرب حزيران 1967 يقودها حزب مباي، وانضم إليها للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل حزب حيروت كحـــزب معارضـــة سياسية، ورغم أن النصر والإنجاز اعتبر كنتيجة لجهود الحزب الحاكم إلا أن هذا لم يمنع المعارضة وأحزاب صغيرة من الاحتفال بهذا الانتصار واستخدامه لمصالحها السياسية الخاصة. ومن الواضح أيضاً أن احتلال القدس الشرقية يقع على رأس هذه الإنجازات .
بعد حرب 1967 حدثت تغيرات جوهرية في الخارطة الحزبية في إسرائيل، حيث توحـــدت جميـــع أحزاب العمل ضمن حزب واحد وهو حزب التجمع (المعراخ marakh ") ، وفي الوقت نفسه قـــد انضم إلى حزب حيروت جميع الفصائل الليبرالية وشكلوا حزب الليكود . (زيادة،2006).

وقد جرت أول انتخابات للكنيست السابعة بعد الحرب في 28 اكتوبرعام 1969، أي بعد عامين من الحرب، واحتل موضوع القدس مكانة بارزة في برامج حزب التجمع (المعراخ)، وكانوا يريدون أن يعيش الناخبون فرحة النصر باحتلال القدس المحتلة، يريدون أن يظل الناخبون الإسرائيليون يتحدثون عن تحرير وتوحيد وضم القدس، ويتحدثون بفخر في برامجهم عن خطط بشأن المدينة في المستقبل.
حزب التجمع قال في بيان له :

"يولي حزب التجمع (المعراخ) أهمية خاصة لمدينة القدس الموحدة باعتبارها العاصمة والمركز الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لإسرائيل . في السنوات المقبلة ستبذل جهود خاصة من أجل تنمية وتطوير المدينة، ولتوطين المهاجرين الجدد إليها ونقل مختلف المؤسسات، وقد تم إنشاء أحياء سكنية جديدة في الجزء الشمالي من المدينة، وسيكون هناك نحو 1500 منزل مأهولة في المستقبل القريب، وهناك مجموعة واسعة من أعمال البنية الأساسية من أجل تمهيد الطريق لبناء عدد كبير من المباني الجديدة... ". (حزب العمل، 1969).

وخلافاً لحزب العمل، فإن حزب الليكود، في هذه الانتخابات، لم يعط أهمية خاصة لمسألة القدس ، فقد ذكر البيان الرسمي القدس بشكل عام عندما تحدث عن احتمال إجراء مفاوضات سلام ، وقد كرروا موقفهم التقليدي أن لا عودة إلى حدود عام 1967 ، وهذا كان موقف معظم الأحزاب الإسرائيلية في نفسه هذه الانتخابات (**السعدي،1998**).

وجرت الانتخابات الثانية بعد عام 1967 في كانون الأول / ديسمبر 1973. وكانت هذه الانتخابات في ظل الحرب مع مصر وسوريا، التي اندلعت في تشرين الأول / أكتوبر في العام نفسه. وبالرغم من ذلك ، فإن حزب العمل خصص مرة أخرى فقرة مستقلة مكرسة لقضية القدس، ولكن هذه المرة وضعها تحت عنوان "الجهود الرامية إلى تحقيق السلام"، على عكس السابق.

وفي هذه الانتخابات لم يبرز قادة الحزب إنجازاتهم في القدس أو الجهود الرامية إلى تسوية وضع المدينة ، ولكن كان تركيزهم مختلفاً بعض الشيء، وذكر البرنامج السياسي للحزب :

"إن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل. كما في الماضي، وحقوق جميع السكان ستكون موضع احترام من دون تمييز ديني أو جنسية. في عملية التسوية، و الأماكن المقدسة للإسلام والمسيحية ستكون آمنة، مع إدارتها المستقلة. (السعدي،1998،ص 307).

ومن الواضح أن حزب العمل، على خلاف الانتخابات الأخيرة، وجه رسالته إلى العالم الخارجي والشعب الفلسطيني، الذي يعيش في القدس، وليس إلى الرأي العام الإسرائيلي. وهذا يدلل على تغير في اللهجة وفي المواقف تجاه مدينة القدس، وربما جاء ذلك نتيجة لعاملين اثنين، الأول: يتمثل في تهدئة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في القدس في ضوء الأنشطة المكثفة من الإسرائيليين فيها، والعامل الثاني: هو أن العملية الإسرائيلية لتهويد القدس أصبحت جزءاً من الواقع الجديد وليس أكثر من جزء في الخطاب السياسي. (أرشيف حزب المعراخ، 1973)

الليكود من جهة أخرى، باعتباره أحد أحزاب المعارضة والحزب الثاني من حيث الحجم ، فضل عدم التركيز على مسألة القدس في هذا الوقت؛ لأنهم فضلوا كحزب معارض تسليط الضوء على دور

الحكومة في الفشل في الحرب، وكان التركيز على المطالبة بإنشاء لجنة تحقيق وطنية للتحقيق في فضيحة الجيش الإسرائيلي والحكومة ، وذلك في طريقة لإحراز تقدم يحول السلطة، للمرة الأولى في التاريخ السياسي للدولة الإسرائيلية، إلى حزب الليكود .(عبد الله ،1981).

ومع ذلك، فإن الحزب الوطني الديني ذكر قضية القدس في فقرة مستقلة لأول مرة منذ إنشاء الدولة الإسرائيلية، وذكر أن "ممثلي الحزب سيعملون من أجل توسيع حدود القدس وإن إسرائيل يجب ألا تقبل بأقل من السيادة على كل القدس ". (أرشيف الحزب الديني الوطني، 1977).

وفي انتخابات الكنيست التاسعة التي أجريت في آيار / مايو 1977. كان الموقف من القدس نفسه كما في الانتخابات السابقة. حزب العمل كرر الفقرة المتعلقة بالقدس والليكود واصل موقفه من عدم التركيز على قضية القدس في الحملة الانتخابية ، وكان تركيزه حول القضايا الأمنية والاجتماعية. وقد حدث تحول سياسي في هذه الانتخابات، حيث نجح حزب الليكود في انتزاع السلطة من حزب المعراخ بعد أن انفرد في الحكم فترة ثلاثين عاماً متواصلة وكانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة زلزال سياسي في إسرائيل.(عبد الله ،1981،ص496).

الظروف قبل تلك الانتخابات مهدت لفوز الليكود، فقد أطيح بحكومة جولدا مائير في أبريل 1974، ليتولى رئاسة الحكومة "إسحاق رابين"، على خلفية هزيمة حرب أكتوبر. حصل الليكود على 41 مقعدا في الكنيست، ولم يحصل الـ"معراخ" سوى على 33 مقعداً، المفدال 12 مقعداً، ليشكل "مناحيم بيجين" حكومة يمين بالتحالف مع الأحزاب الدينية.(الغوانمة،2002).

4.7 أبرز المشاريع الإسرائيلية لحل قضية القدس بين عامي 1967 –1977 م:

بعد حرب الأيام الستة ، في حزيران 1967 ، برز العديد من المشاريع وأفكار التسوية المقدمة من قبل قادة إسرائيليين وأحزاب إسرائيلية، قدمت رؤى مختلفة حول مستقبل القدس الشرقية، وكان من ابرز تلك المبادرات ما يلي:

4.7.1 أفكار بن غوريون عام 1967 :

في أعقاب حرب حزيران، يونيو عام 1967، تقدم بن غوريون بأفكار تمثل تسوية لسكان الأراضي المحتلة في كل من الضفة والقطاع ، شملت هذه الأفكار النقاط التالية :

1- القدس القديمة وجوارها يجب أن تبقى ضمن حدود إسرائيل إلى الأبد .

2- نقترح على سكان الضفة الغربية اختيار ممثليهم لإجراء مفاوضات الحكم الذاتي على الضفة الغربية باستثناء القدس وضواحيها .

3- يجب أن يعسكر جيش يهودي على ضفة نهر الأردن الغربية ليدافع عن استقلال الضفة الغربية ذات الحكم الذاتي.
4- قطاع غزة يبقى ضمن دولة إسرائيل على أن يجري توطين اللاجئين الموجودين فيه في الضفة الغربية أو أية منطقة عربية أخرى .
5- جميع اليهود الذين كانوا في الخليل وضواحيها يجب أن يعودوا إلى أماكنهم القديمة.
6- نقترح على الملك حسين معاهدة سلام بين الضفة الشرقية وإسرائيل وإعطائه منفذا للبحر. (مصالحة ،2000.) .

4.7.2 مشروع إيغئال ألون عام 1967 :

يعتبر إيغئال ألون أول مسؤول إسرائيلي يطرح تصورا بشأن المناطق المحتلة يكاد يكون مكتملاً، فقد اقترح في تموز1967 مشروعاً مفصلاً للتسوية مع الأردن يتضمن بنوداً تتعلق بمستقبل الضفة الغربية وغزة، وأهم النقاط التي وردت في مشروعه :

1- يجب على إسرائيل ضم مناطق معينة من الأراضي الفلسطينية المحتلة لإسرائيل كجزء من سيادتها وهي شريط يتراوح عرضه بين 10-15 كيلو متر تقريباً على امتداد غور الأردن، وشريط عرضه بضعة كيلومترات تجري دراسته على الطبيعة يمتد من شمال طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل بمكان في المنطقة الواقعة شمال طريق عطروت بما في ذلك منطقة اللطرون، وأيضا جبل الخليل أو صحراء يهودا على الأقل من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب .(Benvensiti,1948).
2- إصرار إسرائيل على أن حدودها الشرقية يجب أن تكون عند نهر الأردن، وخطاً يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله، وأن يبقى خط الحدود كما كان في عهد الانتداب على طول وادي عربة، كما كان عليه الحال قبل حرب حزيران 1967.(يوسف،1983) .
3- يجب العمل على إقامة مستوطنات سكنية زراعية وبلدية في المناطق التي ذكرت أعلاه علاوة على معسكرات ثابتة للجيش وفق الاحتياجات الأمنية التي لم يحددها ألون يوسف . (يوسف، 1983) .
4- يجب العمل على إقامة ضواحٍ مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس (يوسف. 1983).

4.7.3 –مشروع أبا إيبان عام 1968 :

بتاريخ 28 تشرين الأول عام 1968 حدد أبا إيبان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المبـــاديء التالية، التي ترى إسرائيل من خلالها تحقيق السلام في المنطقة:

1- يجب أن يكون السلام الذي يلي وقف إطلاق النار عادلاً ودائماً ومتفاوضاً عليه ومعبـــراً عنه بشكل "تعاقدي " وفقاً للأصول المرعية في هذه الميادين، وبما أنه سيترتب على هـــذا السلام نتائج عملية وسياسية وحقوقية بعيدة المدى ، ستقترح إسرائيل أن تأخـــذ التـــسوية شكل " معاهدة " تحدد بدقة شروط تعايش إسرائيل مع جيرانها، مع تحديد خريطة متفـــق عليها للحدود الآمنة والمعترف بها .

2- يتم الاستعاضة عن خطوط وقف إطلاق النار، التي تلت حرب حزيـــران، بحـــدود آمنـــة ومعترف بها بين إسرائيل وكل دولة عربية من جيرانهـــا، وعلـــى أن تـــوزع القـــوات العسكرية على الحدود، كما يتم الاتفاق عليها في نصوص السلام النهائية.

3- بالإضافة إلى رسم حدود إقليمية متفق عليها يجب إجراء مباحثات لوضع ترتيبات آمنـــة تجنب الوضع الذي سبب انهيار السلام عام 1967 .

4- عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام، مع حدود دائمة، يجب المحافظـــة علـــى حرية التحرك المتوفرة الآن وخاصة في القطاعات الإسرائيلية – الأردنية.

5- يجب ألا يكون هناك أي تحفظات حول الترتيبات المتعلقة بضمان حرية حركة الملاحـــة، وان تكون قائمة على المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات بين إسرائيل والدول البحرية الأخرى .

6- ينبغي الدعوة لعقد مؤتمر، تحضره الدول الشرق أوسطية المعنية والدول المـــساهمة فـــي إغاثة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم، وعن طريق دمج اللاجئين في الدورة الإنتاجيـــة للمجتمعات المتواجدين فيها.

7- إن إسرائيل لا تعمل على ممارسة أي تشريع بالنسبة للأماكن المقدسة، وإنما هـــدفها هـــو التوصل إلى وضع محدد، يعطي هذه الأماكن طابعها العالمي عن طريق التوصـــل إلـــى الاتفاقيات اللازمة مع الأطراف المعنية الإقليمية.

8- تثبيت مبدأ حق الحياة القومية وسيادتها وسلامتها، وهو المبدأ المتضمن في ميثاق الأمـــم المتحدة، الذي تم التعبير عنه في قرار مجلس الأمن رقم (242) ، ولا يمكن أن نطبق هذا المبدأ إلا من خلال التزامات تعاقدية محددة ، وتدخل فيها إسرائيل والحكومـــات العربيـــة بالنسبة لوجود إسرائيل، وبالنسبة للالتزام بالمعاهدات الدولية المتعلقة بإسرائيل.

9- يجب أن تشمل المحادثات السلمية المقترحة توجيه الاهتمام المشترك إلى موارد المنطقة، ووسائل الاتصال فيها، في محاولة لإرساء دعائم استغلال مجموعة دول المنطقة استغلالاً ذا سيادة.

10-لا يمكن تسوية النزاع والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم إلا عن طريق طاولة المفاوضات. (الهور،والمرسي،1986،ص115)

ويلاحظ أن إيبان يناقض نفسه، من خلال مشروعه بخصوص القدس، حيث ذكر أن إسرائيل لا تسعى للسيطرة على الأماكن المقدسة، ونسي أن الكنيست قد أعلنت عن ضم القدس فعلياً في تاريخ 1967/6/23، ونسي تصريحه الذي قال فيه لو قرر 121 عضواً من الأعضاء ال123 في الأمم المتحدة أن تخلي إسرائيل القدس فإننا لن نفعل .

ولم تكن إسرائيل تسعى، بمشروع وزير خارجيتها، إلى إيجاد تسوية للصراع وإنما كان هدفها إطالة أمد احتلالها للأراضي ألفلسطينية والعربية تمهيداً لتحقيق أهدافها في التوسع والاستعمار .

4.7.4 مشروع حزب مبام للسلام 1969 :

طرح حزب مبام الإسرائيلي مشروعاً للسلام بتاريخ 1969/12/11، من خلال اللجنة السياسية للحزب وكان من أهم بنوده:

أولاً: إن إسرائيل تريد حلاً سياسياً يقوم على أساس وجود دولتين مستقلتين وذات سيادة إسرائيل من جهة ودولة عربية من جهة أخرى، وأنها ستحترم القرارات الفلسطينية الأردنية في كل ما يتعلق بحق تقرير المصير.

ثانياً: إن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من الخطوط التي وصل إليها في حرب الأيام الستة إلا عند التوصل إلى تسوية سلمية.

ثالثاً: إن القدس الموحدة هي عاصمة لدولة إسرائيل، وتضمن في تسوية السلام الحقوق الخاصة بالإدارة الذاتية للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، وعندما يتحقق السلام لن تعارض إسرائيل أن يوكل إلى أشخاص، تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدول العربية المجاورة، الإشراف على الأماكن المقدسة. (مجاعصي، 1968، ص 13)

4.7.5مشروع مبام للسلام(1972)

وهو المشروع الذي طرحه حزب(مبام) ونشرت جريدة عل همشمار(الإسرائيلية)في عدديها الصادرين في 10 و17 أغسطس 1972 الفقرات الأساسية من المشروع، الذي أقرته اللجنة

التحضيرية لمؤتمر(الحزب) السادس الذي انعقد لاحقاً، في 27 ديسمبر 1972، وقد تضمن المشروع بنداً عن القدس، جاء فيه:"إن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل..".(عل همشمار10/8/ 1972)

4.7.6وثيقة جاليلي(1973):

وهي الوثيقة التي شكلت أساس برنامج حزب العمل في انتخابات الكنيست التي جرت في ديسمبر 1973، وجاء فيها، فيما يتعلق بالقدس:

"القدس وضواحيها: استمرار الإسكان والتنمية الصناعية في العاصمة وضواحيها، لتثبيت الأقدام فيما وراء مجالها. ويبذل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف لشراء أراض، وتستغل أراضي الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرق القدس وجنوبها". (بدر، 1985).

4.7.7 مشروع حزب مبام(1976).

وهو المشروع الذي أقره الحزب في جلسة مسائية في 19 حزيران 1976. وتضمن خطوطاً أساسية للتسوية السلمية مع الدول العربية، وجاء في تلك القرارات عن القدس: "إن القدس الموحدة هي عاصمة لدولة "إسرائيل".. وستضمن اتفاقيات السلام الحقوق الخاصة للأماكن المقدسة للإسلام والمسيحية ". (بدر،1985).

ويلاحظ مما سبق من مشاريع إسرائيلية لحل معضلة القدس والأراضي المحتلة عام 1967، أنها كلها أجمعت على بقاء القدس بشقيها الغربي عاصمة موحدة لدولة إسرائيل وأنها غير قابلة للتجزئة في أية مفاوضات للتسوية، فيما أجمع قادة إسرائيل ومسؤولي الأحزاب فيها على قبولهم بحماية حرية العبادة في الأماكن المقدسة وتشكيل لجنة مشتركة أو هيئة لإدارة شؤون الأماكن المقدسة دون التنازل عن القدس الشرقية، ومن خلال هذه المشاريع، ومن خلال، ما سبق بدأت إسرائيل بتثبيت سياسة الأمر الواقع في القدس منذ اللحظة الأولى لاحتلالها وتعاملت معها على أنها العاصمة الموحدة، وشرعت بخطوات حثيثة ومتسارعة على الأرض لاستيطان المدينة وتنفيذ الخطط الاستيطانية.

4.8 النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية خلال الفترة من 1967 -1977:

بعد الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشرقي من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ، جرى تطبيق سياسة الاستيطان الإسرائيلية لتحقيق المصالح الإسرائيلية السياسية والأيديولوجية والأمنية والديمغرافية والاقتصادية؛ حيث ركزت السياسة الاستيطانية على عزل القدس عن باقي المدن الفلسطينية؛ لمنع تقسيم المدينة في حالة السلام أو التفاوض، وإلى زيادة عدد المهاجرين اليهود في القدس . وقد نفذت إسرائيل خطة استيطانية لزيادة عدد المستوطنين في القدس وتم تنفيذ هذه الخطة على ثلاث مراحل:

1-المرحلة الأولى : تم تنفيذها بعد فترة وجيزة من الاحتلال الإسرائيلي للجزء الشرقي من المدينة ، في تلك المرحلة صادرت إسرائيل أكثر من 116 دونماً، من القسم الجنوبي من أراضي المدينة القديمة، بحجة المصلحة العامة، وذلك بهدف إقامة الحي اليهودي الجديد على أنقاض الحي العربي الإسلامي(حارة الشرفة والمغاربة) ونتيجة لذلك تم مصادرة نحو 630 عقاراً وهدم 135 عقاراً أخرى، مما أدى إلى طرد أكثر من 5000 من السكان الفلسطينيين من المدينة القديمة.(دمبر،1991) .

وقد اكتسب الحي اليهودي، الذي أقيم، أهمية كبيرة في طريق تهويد المدينة؛ إذ أنه صمم لاستيعاب مائة ألف يهودي للسكن فيه، بحيث ساهم في زيادة عدد اليهود في المدينة القديمة ، كما حقق هدفاً آخر في نظر المسؤولين الإسرائيليين، وهو حماية القدس مستقبلا من أية اعتداءات غريبة محتملة لما يحويه هذا الحي من قلاع ضخمة من البنايات العالية والعمارات الشاهقة .(عامر،1992).

وقد تم في هذه المرحلة إجبار نحو 7500 مواطن فلسطيني على النزوح من تلك المنطقة حسب تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر) ويعتبر هذا الحي هو الحزام الاستيطاني الأول الذي يحاصر البلدة القديمة وضواحيها والأحياء العربية المجاورة لها (أبو السعود،2001).

2-المرحلة الثانية : بدأت في كانون الثاني / يناير من عام 1968، حيث تمت مصادرة 5433 دونماً من الأحياء الفلسطينية في العيسوية والشيخ جراح وشعفاط ووادي الجوز وأرض السمار، وإقامة أحياء استيطانية فيها للسيطرة على المنطقة الشمالية والغربية من القدس، استمرت حتى أواخر السبعينيات .(البحتري وآخرين، 1997).

وفي صيف 1970، تمت مصادرة ما يقرب من 11870 دونماً بحجة المصلحة العامة؛ حيث بدأ الحزام الثاني من المستعمرات، ويمتد من النبي يعقوب في الشمال الشرقي للقدس والجانب الغربي من المدينة وغيلو في الجنوب وداود في منطقة باب الخليل .(معروف،1994).

3-المرحلة الثالثة (مشروع القدس الكبرى) : وقد نفذت في أوائل السبعينيات، عندما أعلن مهرون بينفنسي، نائب رئيس بلدية القدس في مارس 1971، الشروع بإنجاز خطة لتوسيع حدود بلدية القدس تشمل المناطق الممتدة من رام الله شمالاً وحتى بيت لحم جنوباً، وأطلق على هذا المشروع (مشروع الأب)، وضمن هذه المنطقة تم ضم 15 مستوطنة تشكل حزاماً استيطانياً حول القدس، وهو الحزام الذي يطوق الأحياء السكنية المجاورة التي أقيمت ضمن أمانة القدس عام 1967 .(أبو السعود ،2001) .

وفي 1974/2/8 شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة لوضع مخطط توسيع مدينة القدس الشرقية أطلق عليها اسم لجنة جفني، دعت إلى إقامة 28600 وحدة سكنية في إطار حدود أمانة القدس، خلال 5 سنوات ابتداء من 1975، وذلك من أجل أحكام الطوق على المدينة، وفي 1975 تمت الموافقة على مشروع القدس الكبرى، ويصم هذا التوسع تسع مدن و60 قرية عربية، أي ما يقارب 30% من مساحة الضفة الغربية .(معروف،1994).

ويمكن القول إن المراحل الثلاث، كانت جزءاً من الخطة الرئيسية للقدس عام 1968. والذين وضعوا هذه الخطة كانوا يعلمون أن معظم الأراضي المستهدفة بالمصادرة ملكية خاصة، ومعظمها في حوزة مالكي الأراضي الفلسطينيين.

وبدا واضحاً، من خلال ما سبق، أن سياسة تعزيز الاستيطان في القدس، و ضم أكبر قدر ممكن من أراضي الضفة الغربية، والتي بلعت نحو 30%، وإلحاقها بالقدس، هو خلق حقائق جديدة على أرض الواقع من أجل الحيلولة دون تقسيم المدينة في المستقبل واستحالة تقديم تنازلات عن أي جزء منها، وهذا ما يؤكده موشيه عميراف بقوله :

> **"الحكومة الإسرائيلية لا تزال توجه الخطط لتوسيع وضم القدس، مع الأخذ يعين الاعتبار تجنب أي أمكانيه لتقسيم المدينة. وتواصل الحكومة بناء الأحياء الاستيطانية الجديدة في منطقة العاصمة، وخصوصاً في الشمال، حيث بيسغات زئيف، الحي اليهودي الجديد ويستوعب 50000 نسمة ".**
> **.(Amirav .1992.p14)**

ومع ذلك، وحتى وزير الدفاع آنذاك موشيه ديان وهو الشخص المسؤول عن ترسيم حدود القدس الجديدة ، لم يوافق على تلك الخطة وقال : "**ما هذا، هل وضعتم خطة لمدينة أو دولة؟ هذا الاقتراح يعني إزالة عشر قرى عربية؟ ... هل الحكومة قررت قطع وتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين** ".
. (Amirav,1992.p14)

ولكن الحكومات المتعاقبة عملت على تنفيذ هذه الخطة تدريجياً وتمت ترجمة مفهوم القدس الكبرى، التي وردت في خطة ألون، وكانت هذه الخطة هي الدليل الذي استندت إليه حكومات حزب العمل

خلال سنوات توليها زمام السلطة في إسرائيل، والتي تركد على أهميـــة أن يـــتم تـــسوية المنـــاطق الاستراتيجية المهمة في الضفة الغربية وضمها لإسرائيل قبل أي تسوية إقليمية مع العرب.(كـــوهين ،1973).

وخلال فترات مختلفة، تمت مصادرة نحو 50 ألف دونم من منطقة القدس التي أعلن عـــن ضـــمها، و17 ألف دونم في مرحلة مبكرة، في ظل حكومات حزب العمل خلال الفترة الممتـــد مـــن 1967 وحتى 1977 م .

4.9 التحدي الديمغرافي بعد عام 1967 :

بعد حرب عام 1967، وفي ظل قرارات حكومة إسرائيل بضم القدس ومن ثم توســـيعها وزيـــادة الاستيطان فيها، برز ما يعرف باسم " التحدي الديمغرافي، وكان الاعتبار الأهم الذي قاد إلى رسم حدود القدس من جديد وزيادة حجم الاستيطان فيها هو تقليص عدد السكان العرب والحفـــاظ علـــى أغلبية يهودية في القدس بعد توحيدها ، فكان الحرص على ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية مع الحفاظ على أغلبية يهودية في القدس .

وفي هذا السياق شرح رئيس بلدية القدس تيدي كولك أهداف البلدية في حل المـــشكلة الديمغرافيـــة، وذلك خلال اجتماع المجلس في 13 آب / أغسطس، 1967، وبعد شهرين من الاحتلال الإسرائيلي :

"إذا ما أخذنا في الاعتبار ميزان القوى، اعتبارا من اليوم ، وهو 200 ألف يهودي وحوالي 70 ألـــف مواطن عربي ،بالإضافة إلى معدل النمو الطبيعي للسكان العرب ، الذي يقارب الضعفين، لذا يجب أن نبذل جهوداً كبيرة لاستقدام المزيد من اليهود للسكن في المدينة. " (دمبر ،1991، ص 72)

وفي الجلسة نفسها كان الحاخام كوهين نائب رئيس بلدية القدس في ذلك الوقت، أكثر تشددا، وأوضح له الأولوية وتوقعه من قبل الدولة والبلدية، وقال:

"وأجرؤ على القول بصراحة إن علينا أن نفعل كل ما وسعنا لجعل القدس الكبرى أكبـــر مدينـــة يهودية في العالم ، وجعلها المدينة اليهودية الحقيقية ، سواء من حيث عدد السكان وإعطاء الطـــابع اليهودي لكافة إرجاء المدينة " (دمبر،1991،ص72).

في هذه المرحلة كانت هناك قناعة بأنه يمكن تحقيق أغلبية يهودية في القدس؛ نظراً لأنه في الـــشهر الأول من احتلال الجزء الشرقي من المدينة كانت مسألة تحقيق أغلبية يهودية لم تكن واردة في عين

الاعتبار من الناحية السياسية، أو أنهم لم يدركوا حجم الصعوبات التي تواجهها مسألة تحقيق أغلبية يهودية في المدينة في ظل ضم القدس، ويقول موشيه عميراف :

"في غضون سنة، كان السؤال الذي أصبح الهدف الأهم للحكومة الإسرائيلية هو تعديل الخطة الرئيسية للقدس التي وضعت في تموز/ يولية 1967 ، كانت التوقعات بالنسبة للمستقبل الديموغرافي بين اليهود والعرب 74.2 ٪ لليهود ، و 25.8 ٪ للعرب. وبحسب الخطة الرئيسية يتوقع أن تكون نسبة النمو الطبيعي للسكان اليهود القادمين من الدول العربية (3 ٪ سنوياً) وسيشهد زيادة طفيفة، في حين أن العرب (3 ٪ سنوياً)، والنمو الطبيعي من شأنه أن يشهد انخفاضا طفيفاً، ويستند هذا التقدير الحالي لمعدل المواليد في الاتجاهات اليهودية والجاليات العربية في إسرائيل في ذلك الوقت. " (Amirav .1992.p. 29).

وكانت هذه الخطة متفائلة وتنطلق من افتراض أن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان العرب في القدس الشرقية من شأنه أن يؤدي إلى خفض في معدل المواليد. فيما يتعلق بالخطة الرئيسية نفسها، ويتوقع أن النمو السنوي للسكان في المدينة، وهكذا ينبغي أن يكون، بين 2.6% و 2.8 % ،وفي غضون ذلك، وخلال السنوات القادمة، بدا أن كل حسابات الذين وقفوا وراء الخطة الرئيسية والافتراضات التي بنوا عليها خاطئة؛ لأن الإسرائيليين لم يفعلوا شيئاً من أجل تحسين العيش للفلسطينيين، بل على العكس من ذلك، فعلوا كل شيء ممكن ومستحيل ، بطرق قانونية أو غير قانونية من أجل جعل الوضع المعيشي للمواطنين الفلسطينيين صعباً جداً، لدفعهم للانتقال خارج حدود المدينة. وكان أحد سبل مواجهة التحدي الديموغرافي بزيادة عدد السكان اليهود في المدينة من خلال التركيز على النمو وفرض القيود على الفلسطينيين من خلال التمييز، والقيود على رخص البناء." (دمبر،1991).

وكان من الواضح من خلال ما سبق أن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى تغيير خريطة المدينة جغرافيا، وفعلت كل شيء ممكن من أجل التقليل إلى أدنى حد من الوجود العربي، وتعزيز الوجود اليهودي إلى الحد الأقصى، وزرع المستوطنات اليهودية المكثفة في قلب المدينة، والحد من النمو السكاني العربي عبر تعقيد إجراءات الحصول على تراخيص البناء، ومنع الفلسطينيين من البناء في المناطق المفتوحة داخل الحدود البلدية ، ومصادرة أراضيهم وتعقيد عملية الحصول على الإقامة أو بطاقات الهوية الشخصية.

الفصل الخامس

السياسات والمواقف الإسرائيلية من قضية القدس 1977-2000

5.0 المقدمة.

5.1 المواقف الإسرائيلية إزاء القدس بين عامي 1977 .2000

5.2 السياسات الاستيطانية في القدس

5.3 مواقف الأحزاب الإسرائيلية من القدس.

5.4 القدس في مفاوضات التسوية .

5.5 مواقف الحكومات المتعاقبة من قضية القدس بين عامي 1977-2000

5.6القدس في مفاوضات التسوية بين عامي 1977-2000

5.0 مقدمة:

في الفصل السابق تم تقييم السياسة الإسرائيلية في القدس، في ضوء احتلال الجزء الشرقي من المدينة من عام 1967 وحتى عام 1977، واستعرض الباحث الجدل السياسي والمناقشات التي جرت في أروقة الحكومة والكنيست، فيما يتعلق بالموقف من القدس بعد أيام من احتلالها، والسياسات التي أُقرت لضم وتوحيد وتهويد المدينة، كما تتبعنا سياسة الاستيطان التي أجريت من أجل تهويد المدينة لفرض الأمر الواقع، ومنع أي إمكانية للانسحاب إلى الحدود السابقة في حال تم إجراء أية تسوية سياسية بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين والعرب من جهة أخرى.

وفي هذا الفصل، سيسلط الباحث الضوء على السياسات والمواقف الإسرائيلية من قضية القدس خلال الفترة بين عامي 1977 و2000؛ نظراً لأن الفترة التي جاءت بعد عام 1977، شهدت تحولاً كبيراً في المشهد السياسي الإسرائيلي، تمثل في انتزاع الليكود اليميني السلطة من حزب العمل اليساري، الذي حكم على مدار 30 عاماً، شهدت خلالها إسرائيل حروباً عديدة، هي حرب 1948 التي توجت بإعلان إقامة دولة إسرائيل، واحتلال الجزء الغربي من القدس ومساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية ، ثم حرب 1956 أو ما يعرف بالعدوان الثلاثي، والتي حققت فيها إسرائيل مكاسب على صعيد الملاحة البحرية، ثم حرب عام 1967 التي احتلت خلالها القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، ثم حرب 1973 التي تعرضت فيها إسرائيل لهزيمة قاسية، لكن دون أن يتغير شيء من الواقع الذي أحدثته حرب 1967.

5.1 السياسة الإسرائيلية إزاء القدس بعد 1977:

شهدت السياسة الإسرائيلية تحولاً دراماتيكياً، مع صعود حزب الليكود اليميني إلى سدة الحكم، خلال الانتخابات التي جرت عام 1977؛ حيث اعتبر هذا الصعود بمثابة زلزال سياسي، وذلك على الرغم من أن السبب وراء انتصار حزب الليكود، هو اجتماعي واقتصادي أكثر منه سياسي، ولكن التطورات السياسية التي شهدتها إسرائيل، خلال فترة ما بعد الهزيمة في حرب 1973، دفعت بصعود الليكود اليميني؛ لأن أيديولوجية الحزب بُنيت حول فكرة أرض إسرائيل "ايرتس يسرائيل"، التي تعني ألاَّ تنازل يمكن أن يتم عن أي جزء من أرض إسرائيل بما فيها القدس(عايد، 2004).

وقد شهدت فترة حكم الليكود مفارقات عديدة، كان أبرزها التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد الأولى مع مصر عام 1978، وغزو لبنان عام 1982، بالإضافة إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987،

التي استمرت أكثر من سبع سنوات، كما شهدت اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين في 1993، وشهدت فترة حكم الليكود أيضا انهيار عملية السلام في عام 2000، خلال محادثات كامب ديفيد الثانية، التي مهدت لاندلاع انتفاضة الأقصى الثانية.

وفيما يتعلق بالسياسات والمواقف تجاه القدس، استمر حزب الليكود الحاكم، على نهج سلفه حزب العمل وواصل تنفيذ السياسات التي رسمها العمل بعد احتلال المدينة عام 1967، وما تبعها من إجراءات لتغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي والحضاري للقدس، كما عزز الليكود من الإجراءات المشددة على المواطنين الفلسطينيين في القدس، وزيادة عدد السكان اليهود من أجل تغيير الطابع الديموغرافي (عايد، 1977).

واتسمت المواقف السياسية الإسرائيلية بالتشدد إزاء قضية القدس في مفاوضات التسوية، سواء مع مصر والعرب أو مع الفلسطينيين، ففي مباحثات كامب ديفيد، التي جرت في "واشنطن" في 17 أيلول (سبتمبر) 1978، فشلت كل الجهود في التوصل إلى أي اتفاق بشأن القدس، بسبب التعنت الإسرائيلي، والمتمثل في خطاب "مناحيم بيغن" رئيس الوزراء الإسرائيلي الليكودي، الذي أكد فيه أن القدس واحدة غير قابلة للتقسيم، وأنها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل. (القرعي،1997).

وقد أكد "بيغن" لدى توقيعه على اتفاقات كامب ديفيد، أنها ثاني أسعد لحظة في حياته، فقد كانت الأولى عندما عانق الجنود الإسرائيليون جدار حائط المبكى لمسجد داود، واسترجاع القدس بعد 1800 عام، والثانية بتوقيع هذا الاتفاق. (أبو السعود،2001).

واعتبر "وايزمن" حينما كان وزيراً في حكومة الليكود، في اجتماع له مع الرئيس المصري الأسبق أنور السادات في "سالزبورغ" في شهر تموز (يولية) 1978، أن القدس ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وتضمن فيها حقوق المسلمين والمسيحيين الدينية. (أبو السعود، 2001).

وعندما انعقد مؤتمر مدريد في تشرين أول (أكتوبر) 1991، طالبت الحكومة الإسرائيلية، ومن أجل منع المساس بحقوق إسرائيل في القدس، بألاَّ تبحث قضية القدس في المحادثات، وألاَّ يشارك في البعثة الفلسطينية، التي كانت ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك، ممثلون عن السكان العرب المقيمين في القدس. (أبو السعود، 2001).

وقد مثل اتفاق إعلان المبادىء الموقع في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، المعروف باتفاق أوسلو، نقطة تحول أساسية في المواقف الإسرائيلية من قضية القدس، فقد أبدت إسرائيل استعدادها للتفاوض بشأن مسألة القدس، وتم التطرق في الاتفاق إلى القدس من ناحيتين: أولاهما من ناحية صلاحية مجلس الحكم الذاتي، وثانيهما في مجال انتخابات مجلس السلطة؛ حيث لم توافق إسرائيل على أن يكون لمجلس الحكم الذاتي صلاحية على المدينة على الأقل في المرحلة الانتقالية، وبالنسبة للانتخابات فقد تقرر في (البند 1- ملحق أ)، أنه يحق لفلسطينيي القدس الذين يقطنونها المشاركة في العملية الانتخابية، وفقاً لما وافقت عليه إسرائيل (أوسلو، 1993).
واعترفت إسرائيل بموجب الاتفاق بأن كل المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، وكذلك الأماكن المقدَّسة لدى المسيحيين والمسلمين، تقوم بدور حيوي بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين، واستناداً إلى ذلك تعهدت إسرائيل بعدم المساس بأنشطتها.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها إسرائيل مصطلح «القدس الشرقية» في إطار معناه الجغرافي والاجتماعي، وفي إطاره السياسي أيضاً، وتقوم 13 مؤسسة فلسطينية مرتبطة بالسلطة الفلسطينية بممارسة أنشطتها المختلفة في القدس. (المسيري، 1999،ص 102، جزء 4).
ويُعَدُّ بيت الشرق أهم هذه المؤسسات، وقد بدأ العمل فيه منذ انعقاد مؤتمر مدريد في عام 1991، كمركز لقيادة الوفد الفلسطيني لمحادثات السلام، وكمفوضية سياسية غير رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مجال العلاقات الخارجية.

وقد استلم فيصل الحسيني مهمة معالجة شؤون القدس بتكليف من سلطة الحكم الذاتي، بمرتبة وزير غير رسمية، لتجاوز القرار الإسرائيلي الذي يحظر على السلطة الفلسطينية العمل من داخل حدود مدينة القدس، كذلك بدأ جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، في ممارسة نشاطاته في المدينة.
ورداً على النشاطات الفلسطينية داخل مدينة القدس أقر الكنيست الإسرائيلي في السادس والعشرين من ديسمبر 1994، قانوناً بمنع السلطة الفلسطينية من مزاولة نشاطاتها داخل أراضي إسرائيل، واستناداً إلى القانون نفسه في القدس أيضاً، في مايو 1995، أمرت إسرائيل بإخلاء جزء من المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس، كذلك أسرعت في تنفيذ خطط إسكان مختلفة، مثل خطة الإسكان في جبل السور جنوبي المدينة. (المسيري،1999.ج4).

لم يتضمن إعلان المبادىء أية نصوص، بإعادة أجزاء من القدس للفلسطينيين في ظل التسوية أو في مفاوضات المرحلة النهائية، لكنه أوجد مجالاً لتفاهمات وظيفية في القدس فيما يتعلق بحقوق السكان الفلسطينيين، سرعان ما نقضتها الجرافات الإسرائيلية التي ابتلعت مزيداً من الأراضي في تلك الفترة،

وكذلك القرارات الصادرة عن الحكومات المتعاقبة بشأن الاستمرار في تهويد المدينة، واستخدام أبشع أصناف التمييز بحق السكان الفلسطينيين، وحرمانهم من التواصل مع باقي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، فقد صرح رئيس الوزراء وقتذاك "إسحق رابين" ،زعيم حزب العمل، في حديث صحفي لمحطةCNN الأمريكية، في 28 أيلول (سبتمبر) 1993: "ستظل القدس عاصمة إسرائيل، يمكن لعرفات الصلاة فيها، لكنها ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل". (الدجاني، 1994، ص 108).

وفي 24 أيلول (سبتمبر) 1995، قال "رابين" في مقابلة مع صحيفة إسرائيلية: "**إن** إبقاءالقدس الموحدة عاصمة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، من القضايا الرئيسية لإسرائيل" ، وتعهد "رابين" في ذات المقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، بإكمال بناء 24.500 وحدة سكنية في الأراضي المحتلة، منها 13 ألف وحدة سكنية في منطقة القدس وحدها. (يديعوت أحرونوت، 1995/9/24) .

عشية الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في آيار (مايو) 1996، جرت مناظرة تلفزيونية بين زعيم حزب العمل "شيمون بيريز"، وزير الخارجية في ذلك الوقت، وبين "بنيامين نتنياهو" زعيم حزب الليكود بتاريخ 21 آيار (مايو) 1996، فقال بيرتس حين سُئل عن رأيه في القدس: "إن من الممكن التوصل إلى سلام ديني في القدس، وإنه سيكون من الغباء بناء جدار برلين في القدس لإعادة تقسيم المدينة، أو التفكير في جعلها عاصمة لدولتين"؛ وحين اتهمه "نتنياهو" بأنه يسعى لتقسيم القدس، قال "بيريز"، المحسوب على جناح الحمائم في إسرائيل: "إنها كذبة وقحة إذا نسيتك يا قدس، فلتصب يدي اليمنى بالشلل، رافقتني طول حياتي، وستظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل إلى الأبد" (الشرق الأوسط، 19 /1996/5).

"يوسي بيلن" وزير الاقتصاد الإسرائيلي، وأحد أبرز المفاوضين، في مباحثات أوسلو في تشرين أول (أكتوبر) 1995، أكد أن إسرائيل لن توافق أبداً على تقسيم القدس مرة أخرى، ولكنها قد تعرض على الفلسطينيين المقيمين في المدينة، إقامة إدارة بلدية القدس مرة أخرى، ولن نكون مستعدين أبداً لإعادة تقسيم القدس أو التخلي عن السيادة عليها. وأضاف إنه يؤيد طرح رئيس بلدية القدس "تيدي كوليك"، الذي تحدث عن إدارات مستقلة في القدس، بحيث يكون للفلسطينيين مجالس أحياء، ويتمكنون من انتخاب أعضاء هذه المجالس في إطار بلدية القدس وتحت السيادة الإسرائيلية. وأضاف أن القدس من القضايا التي سيحصل فيها الفلسطينيون على أقل بكثير مما يحلمون به، ولكن سيتم تنفيذ طلباتهم المهمة الأخرى (هارتس، 1995/10/30).

وقال "دوري جولد" الذي كان مستشاراً للوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن في مؤلفه (مستقبل القدس في منظور إسرائيل):

"إن الموقف الذي اتخذته إسرائيل ما زال على حاله، وهو يقضي بأن تبقى القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ، لكن فيما يتعلق بالفلسطينيين جعلت إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مفاوضاً فيما يتصل بمختلف القضايا التي تؤثر في السكان الفلسطينيين، أما فيما يختص بالأردن فهو طرف مفاوض بشأن القدس فيما يتعلق بأماكن العبادة الإسلامية فقط؛ وأن الكنيست عندما وافقت على "إعلان واشنطن في 3 آب (أغسطس) 1994، فإنها وافقت أيضاً على بيان مقدم من حزب الليكود؛ يكرر أن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ستبقى عاصمة إسرائيل الأبدية وعاصمتها وحدها، وقد وافق على هذا البيان الإضافي بأغلبية 77 صوتاً في مقابل 9 أصوات، وقد أيده جميع الوزراء في حكومة رابين بمن فيهم الوزراء من حزب ميرتس، ويؤكد "جولد" أنه من الواضح أن ذلك يحول دون طرح فكرة جعل القدس، عاصمة ثنائية لكل من إسرائيل وكيان سياسي آخر".(جولد، 1996).

وفيما يتعلق بتأجيل مسألة التفاوض، حول القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات المترتبة على اتفاق أوسلو، فقد تم توقيعه بين الجانبين في "واشنطن"، في 28 أيلول (سبتمبر) 1995، وتحديد يوم 4 آيار (مايو) 1996 كموعد لبدء المفاوضات النهائية، وهو ما يعني عملياً قطع الطريق على أي محاولة للتفاوض حول هذه المدينة، لكن هذه المفاوضات لم تبدأ بسبب التعنت الإسرائيلي، وقد تم تأجيل هذا الموعد بسبب عدم جدية الموقف الإسرائيلي من طرح هذه المسألة المهمة الحساسة، وفي الوقت نفسه مارست سياسة الإسراع في تسوية معالم المدينة، وفرض أمر واقع يصعب التراجع عنه أو التفاوض حوله، وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية في 21 تشرين أول (أكتوبر) 1993، قرارا يقضي بمنع إجراء تعديلات على حدود مدينة القدس أو مكانتها، إلاَّ بموافقة 80 من أصل 120 عضواً. (جولد ،1996).

وهكذا، يتضح مما سبق اتفاق كل من الليكود والعمل على موقف موحد بشأن القدس، ومفاده الإصرار على أن القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وأن أية مفاوضات للتسوية لا يمكن أن تنال أو تغير من وضع القدس شيئاً، كما لا يمكن إعادة تقسيم المدينة من جديد، مما يعني استحالة إحداث أي تغيير في الوضع السياسي والديمغرافي في القدس، واستطاعت مختلف التيارات السياسة الإسرائيلية والحكومات المتعاقبة، من خلال ممارساتها المتعنتة أن تطمس معالم المدينة المقدسة؛ وأن تفرض واقعاً يصعب التعامل معه في ظل العملية التفاوضية، ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بأحقية إسرائيل في القدس.

5.2 : السياسات الاستيطانية في القدس:

واصلت حكومات الليكود سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض سواء خلال الفترتين اللتين انفرد بالحكم فيهما (1977–1984) و (1990–1992)، أو في ظل حكومتي "الوحدة الوطنية" (1984– 1990)، مستخدماً التدابير نفسها من الضغوط والتمييز ضد سكان القدس الفلسطينيين، ومواصلة عزل المدينة عن باقي المدن الفلسطينية، كما استمر الحزب في ترجمة شعار "القدس عاصمة أبدية، غير مجزأة، تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد" (التفكجي، 1997). وبعد عام 1977 بدأت السلطات الإسرائيلية العمل على الاستحواذ، على أراضي الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، مثل البلدة القديمة والشيخ جراح وسلوان وراس العامود، أي: حوالي 35 % من أراضي القدس الشرقية المحتلة، هي الآن تحت سيطرة إسرائيلية – يهودية حصرية، والبعد الإضافي لفترة ما بعد 1977 هو إيجاد حقائق جديدة على أرض الواقع، يشمل ما سُمي "القدس الكبرى"، التي بنيت على أراض فلسطينية في الضفة الغربية، أصبحت محظورة على الفلسطينيين من حملة هوية الضفة الغربية.(التفكجي،2009).

ومع بدء إجراء الانتخابات في عام 1977، سار نمو المستوطنات خارج القدس بخطى سريعة، وبدأ بمستوطنة "معاليه أدوميم"، لتصبح المدينة مكتملة عام 1979، ولعل أبرز خطط حزب الليكود لتكريس الاستيطان في القدس،في بداية فترة حكمه، كانت "خطة تطوير القدس حتى عام 2010"، التي لم يقدمها "متتياهو دروبلس" (رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية) علناً إلاَّ في 28 آيار (مايو) 1984، وهدفت إلى مضاعفة عدد اليهود في القدس الكبرى من 330.000 نسمة إلى 700.000 نسمة خلال 25 عاماً، وذلك عن طريق استيطان المنطقة الممتدة من مستعمرة "بيت إيل) شمالاً إلى "غوش عتصيون" جنوباً ، ومن "مفسيرت تسيون" غرباً إلى مستعمرة "متسبيه يريحو" (قرب أريحا) شرقاً، كما تضمنت الخطة إقامة 15 مستوطنة جديدة في المنطقة خلال عامين، وإقامة عدد من الطرق المركزية تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية (عايد، 1977).

وفي عام 1980 وفي ظل حكومة الليكود، تقدمت "جيئولا كوهين"، التي أسست مع مجموعة من المتطرفين حزباً يمينياً، أطلق عليه اسم البعث "هتحيا"، بقانون أُطلق عليه اسم قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل، وفي 30 تموز (يولية) أقره الكنيست بشكل عاجل في قرار رقم 1980/5841، الذي كان يهدف لإحراج الحكومة الإسرائيلية القائمة وأية حكومة أخرى، وتكبيل أيديها بمنعها من التقدم باقتراحات أو التوصل إلى أية اتفاقيات ضمن أية تسوية محتملة؛ يمكن أن تمس وضع القدس والسيادة الإسرائيلية عليها، كما حدث بالنسبة لسيناء عندما تنازلت إسرائيل عنها في اتفاقيات كامب

ديفيد. وقد كان لهذا القانون الأثر الكبير في تكثيف عمليات الاستيطان في القدس، وإقامة مشروع القدس الكبرى والحي اليهودي ومصادرة الأراضي في القدس. (عامر، 1992).

وخلال الفترة من عام 1977 وحتى عام 2000، نشط الكنيست الإسرائيلي في إقرار القوانين التي من شأنها تعزيز الوجود اليهودي في المدينة، وتوسيع حدود المدينة، وتنفيذ مشروع القدس الكبرى، وساهم الكنيست الإسرائيلي في سياسة تكريس ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل وتثبيته، ليس من خلال تشريعات أصدرها، بل من خلال قرارات اتخذها في أكثر من مناسبة أيضاً، حيث ناقش- على سبيل المثال- في جلسته المنعقدة في تاريخ 1990/3/28، موقف حزب العمل من موضوعي القدس وهضبة الجولان، وكذلك الحاجة إلى قرار بمنع إجراء مفاوضات بشأن أي تغيير في سيادة إسرائيل الكاملة على القدس، حيث قرر ما يلي:

1- يعود الكنيست ويقرر أن القدس الموحدة والكاملة تحت السيادة الإسرائيلية هي عاصمة إسرائيل، وممثلوه لا يشاركون في أية مفاوضات في شأن وحدتها والسيادة الإسرائيلية عليها.
2- يناشد الكنيست سكان الدولة والقادمين الجدد، الاستيطان في القدس الكبرى في جميع أجزائها، لضمان استمرار تطورها وتقوية أمن المدينة وتثبيت بنيتها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية وسلامة سكانها. (الكنيست .1999، ص 3037، 3046).

وفي 1994/5/9 تبنى الكنيست في جلسته التي تزامنت في "يوم القدس"، القرار السابق وجاء فيه:

"في يوم القدس 28 آيار، وبمناسبة مرور 27 عاماً على تحرير المدينة وتوحيدها، يعود الكنيست الإسرائيلي ويقرر أن القدس عاصمة إسرائيل، ستبقى إلى الأبد مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيلية، يؤمن فيها حرية العبادة لأبناء جميع الأديان، ويقرر الكنيست أنه يجب منع كل محاولة للمس بمكانة المدينة ووحدتها، والقدس وضواحيها، ليست موضوعاً سياسياً أو أمنياً، وإنما للشعب اليهودي".(الكنيست،1994، ص 6765).

كما أكدت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، باعتبارها الجهة المخولة بتفسير القوانين في إسرائيل حقيقة الضم، وأن سريان القوانين الإسرائيلية على القدس الشرقية قد جعلها جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، حيث جاء في قضية عدل عليا 88/282 (مبارك عوض) ضد رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير الشرطة على لسان القاضي "باراك":

" **لقد قررت الحكومة، في مفهوم أنظمة السلطة والقضاء 1967، أن شرقي القدس جزء من أرض إسرائيل، ويسري عليها قضاء الدولة ، وأن القدس الشرقية قد وحدت مع القدس، هذا هو مفهوم ضم شرقي القدس إلى الدولة وجعلها جزءاً منها**". (المحكمة العليا،1988، قرار42، ص 424)

وجاء في قرار آخر صدر عنها،في القضية رقم 4185 /90؛ أنه نتيجة فرض السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة بصورة عامة، وعلى منطقة جبل الهيكل بصورة خاصة، فإن كل قوانين الدولة تسري على جبل الهيكل، وقد شهدت فترة انفراد الليكود بالحكم عام 1990، أكبر موجة هجرة لليهود من الاتحاد السوفيتي، كما شهدت انطلاق مفاوضات التسوية مع العرب والفلسطينيين عبر مسارات مدريد وواشنطن ومن ثم أوسلو، ورغم الحديث عن التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة، إلاَّ أن وتيرة الاستيطان تزايدت فيها وتكثفت الخطط والسياسات الاستيطانية في القدس، ولعل من أبرز هذه الخطط: الخطة الاستيطانية الشاملة التي سبق الإشارة إليها، و"خطة بوابات القدس"، التي أعدتها وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، ومجموعة "عطيرت كوهانيم"، التي شملت إقامة 26 نقطة استيطانية جديدة، وبناء 4000 وحدة سكنية على أراض مساحتها 3345 دونماً، من الأراضي المصادرة عام 1967، فيما أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً في 14 تشرين أول (أكتوبر) 1990، يقضي ببناء 5000 وحدة سكنية في القدس في العام الواحد، بدلاً من ألفي وحدة، ويمنح القدس مكانة تطوير (أ) .(عايد، 1995).

وفي عام 1990 تم استملاك 1850 دونماً من أراضي القرى العربية (صور باهر، أم طوبة، بيت ساحور)، وتبلغ مساحتها 2058 دونماً، أقيم 6500 وحدة سكنية، وتسبب إنشاؤها في المنطقة الجنوبية الشرقية، ووصلها بالمستعمرات الجنوبية الغربية، في إغلاق جنوبي القدس ووضع الطريق الممتد بين القدس وبيت لحم تحت سيطرة إسرائيل التي يمكنها إغلاقه متى تشاء (تفكجي، 1997).

وخلال مفاوضات أوسلو، التي تناولت في جزء منها الوضع المستقبلي للقدس، استمرت أعمال البناء وإسكان اليهود في القدس وزادت من وتيرتها، ففي تموز (يولية) 1993 بلغ عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية 160.000 مستوطن، يتوزعون على ثمانية أحياء استيطانية، في مقابل 155.000 فلسطيني يعيشون في المدينة (التفكجي، 1997).

و لم تمنع الاتفاقيات المبرمة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير عام 1993، الحكومة الإسرائيلية من المضي في سياستها تجاه القدس المحتلة، في المزيد من المصادرات للأراضي، وبناء أكبر عدد ممكن من المستعمرات داخل حدود القدس الشرقية، "واعتبار القدس عاصمتها الكاملة والموحدة"، فقد

أقرت الحكومة الإسرائيلية في عام 1995، خطة "القدس الكبرى" وهي الخطة الرئيسية، التي تتضمن الطوق الخارجي للمستوطنات الإسرائيلية. (شرغاي،2008).

وأكدت الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في سياستها الاستيطانية والتوسعية في القدس، خلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وبعد توقيع اتفاقية إعلان المبادىء في 1993/9/13، وبعد اتفاقية القاهرة في 1994/5/4، وكذلك حتى بعد اتفاقية طابا بشأن المرحلة الانتقالية، التي وقعت في واشنطن في 1995/9/28 "أوسلو 2"، وحتى بعد اتفاقية "واي ريفر" وجميع الاتفاقيات الملحقة باتفاق أوسلو.

ومن الأمثلة على استمرار مزيد من الأراضي العربية والتخطيط لبناء المستعمرات:

1- بناء 650 وحدة سكنية في منطقة جبل أبو غنيم، وإعلان مصادرة ما مساحته 1850 دونماً، ونشر ذلك في الجريدة الرسمية بتاريخ 1991/4/21.
2- مصادقة اللجنة للتخطيط والبناء في القدس، على مخطط طريق الجانب الشرقي بطول 14 كيلو متر، الذي يربط بين الطريق المؤدي إلى بيت لحم بالقرب من مستعمرة "جيلو"، وتقدر الأراضي التي سوف تصادر من سلوان ورأس العامود وجبل المكبر والسواحرة، من أجل شق طريق بحوالي ألف دونم ("كول هعير، 1995/7/21، ص 3).
3- سن قانون يحظر بموجبه على السلطة الفلسطينية، فتح ممثليات لها أو حتى الدعوة إلى اجتماع عام في إسرائيل، إلاَّ بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الإسرائيلية (كتاب القوانين 1994، ص 85).
4- محاولة منع أي نشاط لفلسطينيين داخل القدس الشرقية، ومحاولة إغلاق "بيت الشرق" (المقر شبه الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس) ومنع ممثلي الدول الأجنبية من سفراء ووزراء ورؤساء من زيارة بيت الشرق، باعتبارها تمس بسيادة إسرائيل على المدينة.
5- استمرار إغلاق القدس أمام الفلسطينيين من كافة مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، ومنعهم من الدخول أو الخروج منها وإليها، مع السماح للإسرائيليين الدخول إلى أراضي الحكم الذاتي.
6- مصادقة المحكمة الإسرائيلية في جلستها بتاريخ 1995/5/14، على مصادرة أراض عربية "للمصالح العامة"، تبلغ مساحتها 535 دونماً من أراضي بيت حنينا، لبناء وحدات سكنية إضافية في مستعمرة "راموت"، ومساحتها ألفا دونم من أراضي بيت صفافا، وقدر الصحفي "تداف شرغاي" مساحة الأراضي المصادرة منذ 1967 وحتى 1995/5/2، حوالي 24 ألف دونم، بني عليها أكثر من 135 وحدة سكنية. (هآرتس، 1995/5/25).

وفي موازاة هذه الأنشطة الاستيطانية المحمومة للحكومات الليكودية، خلال الفترة من عام 1977 وحتى عام 2000، انتهت الحكومة الإسرائيلية إلى سياسة تمييز منهجي مقصود ضد السكان الفلسطينيين المحليين، في جميع الأمور المتعلقة بمصادرة الأراضي والتخطيط والبناء، منذ ضم القدس الشرقية عام 1967، وطبقت إسرائيل في النصف الثاني من التسعينيات سياسة ترحيل غير معلنة لفلسطينيين مقيمين في القدس الشرقية، وتم ذلك بوسائل متعددة، تشمل قوانين وتنظيمات وأحكاماً قضائية وتكتيكات إدارية، وقد تسببت هذه السياسة بفقدان الآلاف من الفلسطينيين في القدس الشرقية حقهم في الإقامة بالمدينة، ونتيجة ذلك طلب من كثير من الفلسطينيين ترك منازلهم وعائلاتهم. (بيت سيلم، 2000).

5.3 القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية من 1977-2000م:

جرت أول انتخابات في إسرائيل، بعد تحول السلطة إلى الليكود في حزيران (يونية) 1981، وهذا يعني أنها جاءت بعد أقل من سنة من تاريخ اعتماد ما يعرف باسم "قانون القدس"، من قبل البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، الذي اقترحه اليمين المتطرف بزعامة "جيئولا كوهين".

5.3.1 القدس في برنامج حزب العمل:

ومارس حزب العمل دور المعارضة للمرة الأولى، بعد أن تخلى عن السلطة لصالح الليكود، وكان هناك تغيير حقيقي من حيث مكانة قضية القدس في بيانه الانتخابي، وركز الحزب على نقطتين أساسيتين:

1- القدس عاصمة موحدة وأبدية وغير قابلة للتقسيم.

2- ضمان وضع خاص للأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين، وذكر: "القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية هي عاصمة الدولة الإسرائيلية، مع ضمان حقوق جميع المقيمين دون تمييز بين الدين والجنسية، كما شدد على أن حرية العبادة الدينية للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين ستكون مكفولة" (حزب العمل، 1981).

5.3.2 القدس في برنامج حزب الليكود:

أما حزب الليكود، على الرغم من اتفاق السلام مع مصر والتفاوض حول قضية القدس، فقد تحدث بلغة متشددة عن المدينة، حيث قال: "القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل،

ومدينة واحدة لا يمكن أن تقسم مرة أخرى، حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الديانات ستكون دائماً آمنة (حزب الليكود، 1981).

وبقراءة لبرامج الأحزاب الإسرائيلية نجد أنه في انتخابات عام 1984، لم تذكر القدس على الإطلاق في برنامج حزب العمل، أما حزب الليكود، فقد أكد على الصيغة التي أعلنت عام 1981، لا سيما أن معظم الأحزاب الإسرائيلية بدأت النظر في مسألة القدس في هذا السبيل، وقد وضع العمل جملة واحدة فقط تقريباً، نصت على أن: "وحدة القدس ستكون محمية باعتبارها عاصمة أبدية للشعب اليهودي، تحت سيادة الدولة الإسرائيلية"، ومن الواضح أنها المرة الثانية التي يستخدم فيها حزب العمل مصطلح "العاصمة الأبدية" في برنامجه، وهذا يدلل على أن قضية القدس أصبحت مادة جيدة للانتخابات الإسرائيلية، أما الليكود فقد حافظ على موقفه التقليدي دون أي تغيير حقيقي، وحتى في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، التي عقدت قبل سنة واحدة من اتفاق أوسلو، تعامل الليكود مع قضية القدس بنفس الطريقة التقليدية. (السعدي .1998) .

وفي فترتين غير متعاقبتين (1988 – 1996)، يرى الباحث أن الشعارات المطروحة حول القدس لم تتغير في هاتين الفترتين، فالأحزاب اليمينية شعارها السابق ينص على عدم التنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل، وأن القدس هي عاصمة موحدة لإسرائيل محظور أي نشاط فلسطيني فيها، وأنه سيتم إغلاق جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فيها، ومن ضمنها بيت الشرق، وأن القدس ليست مجالاً للتفاوض، أما الأحزاب اليسارية فهي تسمح بقيام دولة فلسطينية، تدخل في اتحاد كونفدرالي مع الأردن، تحت اتفاق السلام قائم على أساس وجود دولة إسرائيل وعاصمتها القدس، وهي عاصمة موحدة غير قابلة للتقسيم، أما الأحزاب الدينية فتسعى إلى وقف المفاوضات وضم الأراضي المحتلة وطرد العرب.

وفي الانتخابات الإسرائيلية الخامسة عشرة، التي جرت في 17 آيار (مايو) 1999، التي فاز بها "أيهود باراك" المرشح العمالي، ظهر أن هناك إجماعاً قبل خوض الانتخابات، من قبل المرشحين الثلاثة عن حزب الليكود والعمل والوسط، على ثوابت وأهداف إسرائيلية، هي:

1- رفض العودة لحدود عام 1967.
2- رفض تقسيم القدس، من حيث كونها العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل الكبرى.
3- رفض إسرائيل التخلي عن المستعمرات، أو سلطة إسرائيل على المياه، أو عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ولكن بعد فترة وجيزة من الانتخابات، احتلت قضية القدس نقطة الصدارة في تلك المحادثات، ويمكن اعتبارها واحدة من أهم الأسباب لفشل كل عمليات التسوية في الشرق الأوسط.(مصالحة،2001،ص295).

5.3.3 القدس في برامج الأحزاب الدينية الرئيسية:

5.3.3.1 حزب المفدال:(מפלגה דתית לאומית)

في البرنامج الانتخابي لحزب المفدال لعام 1979، قرر الحزب أن الضمانة الأساسية للدولة والاستيطان اليهودي، يكمن في ثلاثة مبادئ أساسية هي: (التوراة والشعب والأرض)، وانطلاقاً من الإيمان بما يسميه الحزب "الوعد الإلهي"، فإن شعب الله سيرجع لأرض آبائه وأجداده ويحرسها ويبنيها ويقيم فيها مملكة التوراة التي ستقوم في الحدود التي وعد الله بها شعب الله المختار، أي "شعب إسرائيل" وقد ورد ذكر هذه الحدود في التوراة، سفر التكوين والتثنية ، بأنها من الفرات إلى النيل .(التكوين 15:8–21) و(التثنية22:11–24) .

وانطلاقاً من اهتمامه بقضية السلام، يطرح المفدال برنامجاً للوصول إلى ما يعتبر سلاماً حقيقياً مع الدول المجاورة، والنقاط الأساسية في برنامجه هذا ضمان لما يسميه الحزب "الحق الديني التاريخي لليهود على أرض الميعاد كلها"، ومن النهر والبحر تقوم دولة واحدة هي دولة إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، وكذلك ضمان حدود آمنة وعمق استراتيجي كافٍ للدفاع عن دولة إسرائيل، والمبدأ الأخير لا يمكن بأي حال من الأحوال الموافقة على أي برنامج، قد ينجم عنه تنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل التاريخية، والقدس الموحدة كانت وستبقى العاصمة الخالدة لشعب إسرائيل، وحزب المفدال يعمل على توسيع حدودها وزيادة مواطنيها من اليهود (بدر، 1985).

5.3.3.2 أغودات يسرائيل ــ بوعلي اغودات يسرئيل: מפלגה אגודת ישראל

خاض حزبا رابطة إسرائيل، وعمال رابطة إسرائيل": الانتخابات الثانية للكنيست عام 1972، بقائمة موحدة هي الجبهة الدينية التوراتية، وأكدا في برنامجهما الانتخابي أنهما يعملان بإرشاد مجلس كبار التوراة، الذي يرى في التوراة وتعاليمها الحارس الأمين لكيان واستمرارية شعب إسرائيل؛ ويحتوي البرنامج الأمني للجبهة الدينية التوراتية على نصوص من التوراة؛ فمثلا تعتقد الجبهة أن أرض إسرائيل قد منحها الله ملكاً لشعب إسرائيل، الذي لا ولن يتنازل عن حقه أبداً.

وهذا الشعب قد منحته العناية الإلهية أن يوحد القدس ويحرر ملك وإرث الآباء والأجداد في حرب حزيران (يونيه) عام 1967، وترى الجبهة الدينية التوراتية أن أي اتفاق سلام شامل يجب أن يقوم علي المبادئ الآتية:

1--الوعد الإلهي لشعب إسرائيل على أرض إسرائيل.

2-التسوية السلمية مع جيراننا تنطلق مع الاحتياجات الأمنية الدفاعية.

3-لا يمكن تجميد وضع اللاَّ سلم واللاَّ حرب، الذي يؤدي إلى النزاعات والصدامات.

1. إن حرب عام 1973م أوضحت أن المناطق المحتلة تشكل ضمانة كافية للأمن، وأكدت على حاجة إسرائيل للعمق الاستراتيجي.
2. تطلعاتنا للتسوية تتوافق مع القانون الدولي، الذي يعتبر المناطق المحتلة مناطق مدارة، بينما تعتبرها الجبهة الدينية التوراتية مناطق محررة.(الزرو .2006).

أما حزب "بوعلي أغودات يسرائيل" فقد قرر، في برنامجه الانتخابي لعام 1977، أن أرض إسرائيل التي أعطاها الرب لشعب إسرائيل، أخذت منه بالقوة وقد شرده عنها المحتلون على مدى العصور، ولكن شعب إسرائيل لم يتنازل عنها أبداً، ويعتقد الحزب أن العناية الإلهية قد أرادت لشعب إسرائيل، أن يعيد القدس لشعبها ويحرر معظم أرض الوطن التاريخية عام 1967، وكان الحزب قد حصل في الانتخابات العامة للكنيست التاسعة 1977، على مقعد واحد وبقي مندوب "بوعلي أغودات يسرائيل" في المعارضة، بينما انضم أربعة أعضاء كنيست عن حزب "أغودات يسرائيل" إلى الائتلاف الحكومي الذي شكله الليكود عام 1977م، وفي انتخابات 1981م لم يحصل "بوعلي اغودات إسرائيل" على تمثيل في الكنيست، بينما حصل "أغودات يسرائيل" على أربعة مقاعد، ولكن مجلس العلماء التوراتيين منع أعضاء الحزب من الانضمام للحكومة (بدر، 1985).

5.3.3.3 **قائمة سلام صهيون (שלום ציון):**

في أعقاب إعلان نتائج انتخابات الكنيست عام 1977، انضمت قائمة سلام صهيون بزعامة "آرئيل شارون"، التي حصلت على مقعدين في الكنيست، إلى حركة "حيروت" في الليكود، وتميز برنامجها الانتخابي بالتوجه العسكري البحت (بدر، 1985).

واعتبرت هذه القائمة أن المناطق المحتلة هي أفضل ضمان للسلام، وهي التي تشكل الحزام الأمني؛ وأن التمسك بالمواقع الدفاعية قد يؤدي بالعرب، للتنازل عن برنامجهم لإبادة إسرائيل، ففي فترة حكم الليكود طفت على السطح بعض المشاكل التي رآها البعض، وهي علاقة الدين بالدولة مثل

الحفريات الأثرية بالقدس، وفي مقابلة صحفية نشرت في صحيفة هآرتس بتاريخ 1981/7/24، مع المنظِّرِ الحالي للتيار اليميني – "يسرائيل الزاد" – قال:

"في عام 1948 ساعدناهم (أي: الفلسطينيين) على ترك البلاد، وعام 1967 لم نساعدهم، لقد أخطأنا عام 1967؛ إذ لم نتسبب في أن تصبح الخليل ونابلس مثل يافا واللد والرملة، كان يجب أن نفعل أثناء الحرب، ولكن في فترة السلام ما زالت هناك طرق ووسائل لتشجيع العرب على الهجرة "(**هآرتس، 1981/7/24**).

5.3.3.4 حركة البعث هتحياه: התחיה:

في أعقاب مصادقة الكنيست على معاهدة السلام الإسرائيلية عام 1979، عمل كل من عضو الكنيست "غئولا كوهين" و"موشيه تامير" عن حزب الليكود، على تنظيم حركة اتحاد المخلصين لأرض إسرائيل – "هتحياه" البعث – وترى الحركة أنها سجلت لنفسها انتصاراً تاريخياً في أواخر تموز (يولية) 1980، وذلك بحثها جميع الكتل والأحزاب على تأييد اقتراحها، بإقرار قانون يحدد مكانة القدس الموحدة كعاصمة (بدر، 1985).

وهكذا يتضح مما سبق، بعد استعراضنا لمكانة القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية، أن هناك إجماعاً مطلقاً بين أحزاب اليمين واليسار والأحزاب الدينية، على عدم المساس بمكانة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل، وانطلاقهم من افتراضات أيديولوجية وعقائدية، بحيث كانت القدس مادة رائجة في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية، وساد اعتقاد بأنه كلما زاد التشدد في موضوع القدس، كلما زاد ذلك من حجم التأييد الشعبي للحزب، ويرفع من رصيده في الانتخابات.

5.4 أبرز مشاريع التسوية لقضية القدس:

شهدت الفترة من عام 1977 وحتى عام 2000، طرح عدد من مشاريع التسوية من قبل شخصيات وقيادات إسرائيلية، تطرقت في مجملها إلى مدينة القدس، وأكدت على الإجماع الإسرائيلي ببقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وعدم التنازل عن أي شبر منها، وفي المقابل حماية الحريات الدينية للمسلمين والمسيحيين في الأماكن المقدسة في المدينة، وفيما يلي أبرز أهم المشاريع التي طرحت خلال تلك الحقبة، والتي فشلت جميعها؛ لأنها لم تلب الحد الأدنى من تطلعات الفلسطينيين والعرب في استرداد جزء من حقوقهم المشروعة، نعرضها على النحو التالي:

5.4.1 مشروع بيجين (الحكم الذاتي)(1977):

وقد طرحه "مناحيم بيجين" من خلال خطاب ألقاه في الكنيست، في 28 كانون أول (ديسمبر) 1977، وتضمن مجموعة من الأسس لتحقيق تسوية سلمية مع العرب، وتناول المشروع القدس كما يلي: "فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يصدر ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم" (أبو السعود، 2001).

5.4.2 مشروع يعقوبي (1988):

وطرحه "جاد يعقوبي"، وزير المواصلات في حكومة الجنرال "إسحق رابين" عام 1975، وأحد زعماء حزب العمل، الداعين إلى تسوية القضية الفلسطينية، في منتصف كانون أول (ديسمبر) 1988، وقد تناول "يعقوبي" القدس ببند خاص، جاء فيه: "لن تكون القدس موضوعاً للحوار مع الفلسطينيين، وسيتم بحث أية ترتيبات ممكنة، تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب في القدس، ولكن في وقت متأخر..." (أبو السعود، 2001).

5.4.3 مشروع شيمون بيريز (1989):

وهو المشروع الذي طرحه "بيريز" في خطابه، الذي ألقاه أمام مؤتمر شامير، للتضامن اليهودي مع إسرائيل في 22 آذار (مارس) 1989، ونشرت صحيفة "هآرتس" البنود الجوهرية للمشروع، والتي تتمحور حول (الحل على نمط بنيلوكس)، أي: إقامة ثلاثة كيانات مرتبطة باتحاد أو حلف فيدرالي أو كونفدرالي بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين، وحول موضوع القدس؛ أكد "بيريز" في مشروعه على أن:"القدس ستبقى موحدة وعاصمة لإسرائيل" (هآرتس، 1989/3/22).

5.4.4 مشروع شارون (1989):

وهو المشروع المقدم رسمياً من "آرئيل شارون"، وزير الدفاع الإسرائيلي في 29 آذار (مارس) 1989، بهدف وقف وتصفية الانتفاضة، وجاء فيه حول القدس: "يجب أن نوضح بأن القدس ستبقى موحدة، دون أي مكان للآخرين فيها، وفي أي تسوية يتم التوصل إليها، فإن الأمن سيبقى بأيدي إسرائيل، والجيش الإسرائيلي والشين بيت سيكون لهما مطلق الحرية في الحركة والعمل ..." (معلوم،2002).

5.4.5 مبادرة السلام الإسرائيلية (1989):

وهي المبادرة التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية، برئاسة "إسحاق شامير" في 14 آيار (مايو) 1989، بخصوص إنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، والحل لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، والسلام مع الأردن، ولكنها لم تتطرق إلى القدس نهائياً، ويكفي أن نقتطع من خطاب "شامير" أمام اللجنة المركزية لليكود، في جلسة خصصت لمناقشة المبادرة، الفقرة التالية: "... طرح بعض الأعضاء نقاطاً مختلفة، تتعلق بمبادرة السلام، فقد طرحوا مثلاً موضوع القدس ... إن القدس ليست جزءاً من المبادرة، القدس عاصمة شعبنا الأبدية وعاصمة دولتنا الأبدية. (معلوم، 2002).

وقد بدا واضحاً من خلال المبادرات السابقة، إصرار قادة إسرائيل على عدم التطرق إلى أي تسوية أو حلول بمدينة القدس، وبقائها عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل، والإصرار على عدم إخضاعها للتقسيم أو التجزئة، كما تم التأكيد على مبدأ حرية ممارسة الشعائر الدينية للمسلمين والمسيحيين ويعدُّ القاسم المشترك بين مختلف خطط السلام أنها تعلن احترام توفير حرية العبادة للأماكن المقدسة المختلفة.

5.5 مواقف الحكومات المتعاقبة من القدس (1977-2000م):

تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة: الليكودية والائتلافية والعمالية، سياسة منهجية ثابتة حيال القدس، تجسدت في ترسيخ السيطرة اليهودية على المدينة ومنطقتها، وتعزيز وحدتها المادية، وكانت هذه السياسة ولا تزال تهدف إلى الحيلولة دون إعادة تقسيم القدس لاحقاً، وهو ما شكل ركناً وطيداً في الإجماع القومي الصهيوني، وقد تمت ترجمة سياسة التهويد من خلال جملة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، من خلال الخطط الاستيطانية المكثفة داخل القدس وفي محيطها، وفي الاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية، أو تقييد البناء العربي على هذه الأراضي (عايد، 2004).

5.5.1-القدس في ظل الليكود (1977-1992):

واصل الليكود سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض، كما فعل سلفه حزب المعراخ، سواء خلال الفترتين اللتين انفرد بالحكم فيها (1977- 1984، و1990-1992)، أو في ظل حكومتي الوحدة

الوطنية (1984–1990)، وكان من أبرز الخطط الليكودية وأكثرها طموحاً: "خطة تطوير القدس حتى عام 2010"، والتي لم يقدمها "مننياهو دروبلس" علناً إلاَّ في 28 آيار (مايو) 1984.
وتهدف الخطة إلى مضاعفة عدد اليهود في القدس الكبرى، من (330.000 إلى 700.000 – 750.000 نسمة) خلال 25 عاماً، وذلك عن طريق استيطان المنطقة الممتدة من مستعمرة "بيت إيل" شمالاً إلى "غوش عتصيون" جنوباً، ومن "مفيرت تسيون" غرباً إلى مستعمرة "مستبيه يريحو" قرب أريحا شرقاً (التفكجي، 1997)، وتضمنت الخطة إقامة 15 مستعمرة جديدة في المنطقة خلال عامين، وإقامة عدد من الطرق المركزية تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية (عايد، 1995).

نفذ الليكود، عندما انفرد بالحكم عام 1990، خططاً استيطانية في القدس للتعامل مع حركة الهجرة الكبيرة ليهود الاتحاد السوفييتي، وكان من أبرز تلك الخطط "الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة" سالفة الذكر، التي تضمنت العمل على "البناء في القدس الكبرى"، بهدف تعزيز وضع القدس بصفتها عاصمة إسرائيل الأبدية، وكانت الخطة الثانية باسم "خطة بوابات القدس"، التي أعدتها وزارة البناء والإسكان، ومجموعة "عطيرت كوهانيم"، التي تشمل إقامة 26 نقطة استيطانية جديدة، وبناء (4000 وحدة سكنية) على أراض مساحتها 3345 دونماً، كان معظمها صودر عام 1967.(عايد، 1995).

واتخذت حكومة مناحيم بيغن بعض الإجراءات التشريعية اللازمة، واستصدرت من الكنيست قانوناً عُرف باسم "قانون القدس"، تضمن البنود التالية:

1–القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة لإسرائيل.

2–القدس هي مقر رئيس دولة إسرائيل والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

3–الأماكن المقدسة ستصان من التدنيس، وكل إساءة أخرى، ومن أي شيء قد يضر بحرية

4–وصول أبناء الأديان إلى الأماكن المقدسة أو المس بمشاعرهم نحو تلك الأماكن.

5– حكومة إسرائيل تشدد على تطوير وازدهار مدينة القدس ورفاهية سكانها، عن طريق

6–تخصيص منحة سنوية لبلدية القدس "منحة العاصمة"، ثم المصادقة عليها من اللجنة المالية للكنيست.

7– منح القدس أفضليات خاصة في نشاطات سلطات الدولة، لتطوير القدس في المجالات الاقتصادية وغيرها. (الجابر، 1985)

وقد تبع هذه الإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس، جهد سياسي من خلال قيام بعض الدول بنقل سفاراتها الى القدس؛ على اعتبار أنها العاصمة الرسمية لإسرائيل.

وفي 20 أغسطس 1980م، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 478، وفيه وضع اللوم على "إسرائيل"، لأنها صادقت على القانون الأساسي للقدس .

ويرفض القرار الذي صدر بأغلبية 14 عضواً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، بالإجراء الإسرائيلي ويقر بعدم شرعيته، كما دعا الدول لعدم الاعتراف بذلك، وعدم نقل السفارات للقدس، ونقل السفارات الموجودة بالقدس الى خارجها، وبالفعل قامت بعض الدول بإعادة سفاراتها إلى "تل أبيب" تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي.(الفرا ،2007).

كما أصدرت حكومة الليكود عام 1990، قراراً في 14 تشرين أول (أكتوبر) 1990، يقضي ببناء (5000) وحدة سكنية في القدس في العام الواحد بدلاً من ألفي وحدة. (مصالحة،2001).

استمرت أعمال البناء وإسكان اليهود في القدس، في ظل مفاوضات "التسوية"، وفي عهد الحكومات المتعاقبة من ليكودية وعمالية ووحدة وطنية، بل إن وتيرة هذه الأعمال زادت نتيجة هذه التطورات، وفي تموز (يولية) 1993، بلغ عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية نحو 160 ألف شخص يتوزعون على ثمانية أحياء استيطانية، مقابل 100 ألف فلسطيني يعيشون في المدينة، وبذلك تحققت لأول مرة منذ عام 1967، لليهود أكثرية في القدس الشرقية، يضاف إلى هذه الأحياء النقاط الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة، والمستعمرات الواقعة ضمن نطاق "القدس الكبرى" (عايد، 1985).

وعندما بدأ العد العكسي للانتخابات العامة الإسرائيلية في 1999/5/17، بعد قرار حل الكنيست، ضاعف نتنياهو من جهوده في التودد إلى ناخبي اليمين، ودعا وزير خارجيته المتشدد "آرئيل شارون" في غضون أسابيع من توقيع مذكرة "واي ريفر" علانية، جماعات المستوطنين إلى اغتصاب أكثر ما يمكن من أراضي الضفة الغربة لمنعها من البقاء في أيدي العرب، وهدد نتنياهو في 9 كانون ثانٍ (يناير) 1999، بضم مجمل الضفة الغربية إذا أعلن رئيس السلطة الفلسطينية ، ياسر عرفات قيام دولة فلسطين عند انتهاء المهلة المحددة لعملية أوسلو في 4 آيار (مايو) 1999، واقترن خطاب "نتنياهو" بتسريع التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفي أوائل كانون ثانٍ (يناير) عام 2000، أعطى إشارة الانطلاق لبناء مستوطنة "هارحوما" على جبل أبو غنيم في ضواحي القدس الجنوبية، وهي خطوة فجرت معارضة فلسطينية عنيفة أدت لاندلاع انتفاضة فلسطينية؛ نظراً لأن هذه المستوطنة الجديدة تكمل شريط المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقدس الشرقية، عازلة المدينة كلياً عن باقي الضفة الغربية. (الجابر ،1985).

ويعدُّ جبل أبو غنيم واحداً من عدة مخططات، وضعتها الحكومة الإسرائيلية لتوسيع الاستيطان، مستغلة فرص كسب الأصوات الانتخابية في إسرائيل.

5.5.2 القدس في عهد حكومة العمل 1999:

صادقت الكنيست على مشروع "يجئال ألون" في 30 تموز (يولية) 1980، بأغلبية 69 صوتاً ضد 12 صوتاً، بامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، ومنذ ذلك الحين أصبحت المواقف الإسرائيلية بشأن القدس محكومة بهذا القانون، وتبع ذلك جهوداً حكومية ورسمية لنقل مقر الحكومة إلى القدس وبعضها نقل للجزء الذي تم احتلاله عام 1967، وكان مشروع ألون، الذي تضمن أربع عشرة نقطة، بمثابة البرنامج الرئيس لحزب العمل، والتي اتخذها أساساً لسياسته تجاه الأراضي المحتلة، وقد أكدت من بين بنودها على عدم المساس بوضعية القدس؛ والتأكيد على أنها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل:(الجابر، 1985).

وعندما فاز "باراك" في انتخابات عام 1999، قال في خطاب فوزه، بعد إعلان نتيجة الانتخابات في 18 آيار (مايو) 1999، إنه سوف يحافظ على أربعة خطوط حمر رئيسية، فيما يتعلق بعملية التسوية مع الفلسطينيين:

1- بقاء القدس تحت السيادة الأبدية الإسرائيلية.
2- لا عودة إلى حدود عام 1967 تحت أي ظرف من الظروف.
3- بقاء أغلبية مستوطني الضفة الغربية المقيمين في كتل استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية.
4- لا جيوش أجنبية غرب نهر الأردن. (شاش ،1999،ص248).

ووعد "باراك" باستفتاء شعبي على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، ومنذ ذلك الحين استند "باراك" في استراتيجيته إلى خطة ألون ، لضمان أكثر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان الفلسطينيين، أي دولة بأغلبية يهودية كبيرة، وكان هذا هو الموقف الأساسي لحزب العمل ، وعندما عاد حزب العمل إلى السلطة عام 2002، استثنت حكومته الجديدة القدس ومناطق مختلفة أخرى، من قرار" تجميد الاستيطان"، الذي اتخذته في تموز (يولية) من السنة نفسها.(مصالحة،2001).

وفي 2002/12/14، ولأول مرة في تاريخ حزب العمل، اقترح الطاقم الداخلي المخول بصياغة برنامج الحزب في انتخابات 2003، إقرار صيغة لا تتعارض وتقسيم القدس ، وجاء في مسودة البرنامج، الذي صادق عليه رئيس الحزب "عمرام متسناع"، أن "القدس هي: عاصمة إسرائيل بأحيائها اليهودية"، ولا يوجد في المسودة أي ذكر للوحدة والسلامة الإقليمية للعاصمة، وقالت

المحافل التي وضعت صيغة البند لصحيفة "معاريف"، بأن النية واضحة: "ما هو يهودي لليهود وما هو عربي للعرب، وهي ذات الصيغة في كامب ديفيد".(معاريف، 2002).
وتجاهل البرنامج عن عمد موضوع الأماكن المقدسة بما فيها الحرم، وتضمنت الصيغة بالإجمال سبعة بنود تتعاطى مع الموضوع السياسي، وقد ورد فيها أن حزب العمل يؤيد وجود دولتين غربي نهر الأردن: دولة فلسطين ودولة إسرائيل، كما يتبنى البرنامج- تماماً- موقف "متسناع" في موضوع الفصل من طرف واحد؛ فقد ورد فيه أنه إذا ما فشلت المفاوضات مع الفلسطينيين، فإن إسرائيل ستنتقل إلى سياسة الانفصال، وكان آخر مرة قد نشر فيها حزب العمل برنامجاً رسمياً في العام 1996؛ وقد ورد في ذاك البرنامج أن "القدس ستبقى موحدة كلها تحت سيادة إسرائيل"؛ كما أن في النقاط الأساسية لبرنامج "باراك" في العام 1999، ورد: "سنحافظ على القدس موحدة إلى الأبد، ولن نوافق على العودة إلى حدود 1967 أبداً" (معاريف، 2002).

5.6 القدس في مفاوضات التسوية السياسية بعد عام 1977:

على الرغم من الحديث عن بدء مفاوضات التسوية، بين إسرائيل وبعض الدول العربية، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة:العمالية والليكودية،على السواء، أجمعت على بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل في أية تسوية في المستقبل ، وإبداء الاستعداد للاتفاق على ضمانات لحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والعبادة فيها، وسيحاول الباحث في هذه الجزئية استعراض وضع القدس في مفاوضات التسوية، خلال الفترة التي تمتد من عام 1977-2000، وهي الفترة التي شهدت توقيع إسرائيل لاتفاقية كامب ديفيد مع مصر، واتفاقية وادي عربا مع الأردن، واتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية :

5.6.1 القدس في مباحثات كامب ديفيد عام 1978:

كرس مشروع كامب ديفيد، الموقع بتاريخ 1978/9/17 بين مصر وإسرائيل، هدف إسرائيل بشأن القدس، ورضوخه لمشروع ضمها بشكل كامل لإسرائيل، وليس الحديث عن تجميد الاستيطان، وكان البند المتعلق بالقدس مناورة خداعية، هدفها تثبيت المستوطنات القديمة، والسماح بتنفيذ مشروع "بيغن" في توسيع هذه المستوطنات، وزيادة عدد سكانها خلال خمس سنوات، تمهيداً لفرض الأمر الواقع واستمرار الاحتلال (القرعي، 1997).
وجاء في البند 25 من وثيقة الحكم الذاتي، التي عرضها "مناحيم بيغن" في خطاب أمام الكنيست في 1977/12/28، فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، أن تتم إدارتها للديانات الثلاث في القدس،

ويتم تقديم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء الديانات للاماكن المقدسة الخاصة بهم، وقد تقيدت إسرائيل بهذا الموقف أثناء مباحثات كامب ديفيد مع مصر عام 1978، وكذا في مباحثات الجانبين الخاصة بتطبيق الشق الفلسطيني من المعاهدة (القرعي، 1997).
ولم تشر مباحثات كامب ديفيد عام 1978 إلى مستقبل القدس، ولكن جرى تسجيل المواقف حولها من قبل كلا الطرفين المصري والإسرائيلي، عبر الرسائل مع الوسيط الأمريكي، وكان يعني ذلك تأجيل البت في القضية إلى أجل غير مسمى، وقد جرى طرح مستقبل القدس، أثناء مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني بين مصر وإسرائيل (مايو 1979– ديسمبر 1981). (سرحان،2007) .

5.6.2 القدس في مفاوضات واشنطن (1991– 1993):

لقد غابت قضية القدس عن وثائق الدعوة لمؤتمر مدريد، خلال الفترة من 30 تشرين أول (أكتوبر) وحتى 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991؛ بسبب إصرار إسرائيل على أن القدس ليست موضوعاً للتفاوض، ورفضها مشاركة مقدسيين في الوفد الأردني المشترك، لكن الولايات المتحدة أبلغت الجانب الفلسطيني، في رسالة تطمينات، بأن كل ما يفعله الفلسطينيون في هذه المرحلة لن يؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية، ومن حق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية. (قريع ،2007).

في مفاوضات واشنطن الفلسطينية الإسرائيلية (تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991– آب (أغسطس) 1993)، طالب الوفد الفلسطيني بفتح ملف القدس للتفاوض؛ لأن تأجيل القضية يعني المزيد من سياسات الأمر الواقع والتهويد في المدينة، وأصر على أن القدس الشرقية هي موضوع ولاية الحكم الذاتي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، فيما يمكن تأجيل البت في مصير القدس الموحدة للمرحلة النهائية من المفاوضات، ورأى ضرورة مشاركة مواطني القدس الشرقية في مؤسسات الحكم الذاتي بالترشيح والانتخاب، وقد بقي الموقف الإسرائيلي على حاله منذ صيغة كامب ديفيد، وكل ما قبلت به إسرائيل هو إمكانية تصويت مواطني القدس، ولكن دون الترشيح لمؤسسات الحكم الذاتي، ورفضت التعهد بوقف عمليات الاستيطان في القدس بشقيها. (قريع،2007).

خلال هذه العملية التفاوضية غير المعمقة وغير الجادة، كانت المواقف العربية أقرب إلى الالتزام بمقررات الشرعية الدولية بخصوص القدس، لا سيما المتعلقة بالمدينة منذ عام 1967، فالخطاب المصري كان واضحاً خلال عملية التفاوض في كامب ديفيد، وكذا الجانب الفلسطيني في واشنطن، في المقابل كانت السياسة الأمريكية ضبابية بعض الشيء، لا سيما فيما يتصل بالسيادة على القدس،

بينما غلب على الموقف الإسرائيلي تنحية هذا الخطاب تماماً، والاعتماد على الأطر القانونية الداخلية باعتبارها تعلو عليه؛ حيث بدأ- أيضاً- تعلق السياسة الإسرائيلية بالتصورات التوراتية تجاه القدس. (شاش،1999).

5.6.3القدس في مفاوضات (أوسلو) (1992-1993) وما بعدها:

خلال توقيع اتفاق أوسلو وما بعده استمرت إسرائيل تحت حكم العمل والليكود في مصادرة أراضي وممتلكات المواطنين، وتجريد القدس الشرقية من صفتها الفلسطينية والعربية، وقامت بتوسيع المستوطنات في المدينة وحولها، واستطاعت إسرائيل، تحت غطاء "عملية السلام"، السير قدماً في خطوات تهويد المدينة المقدسة والتشديد على مواطنيها من الفلسطينيين، وبحسب تقرير لمنظمة بيت سيلم الإسرائيلية، فقد صادرت إسرائيل في عام 1996 قرابة 25 ألف دونم من الأراضي العربية في القدس الشرقية، وأنشأت قرابة 40 ألف وحدة سكنية على هذه الأراضي، لمصلحة السكان اليهود حصرياً.(شامل، 1996).

وكثفت إسرائيل، بعد اتفاق أوسلو من جهودها، لتوسيع نطاق القدس وتقليص عدد سكانها العرب، ومنذ احتلال القدس وضمها في حزيران (يونية) 1967، لم يعط السكان الفلسطينيون في القدس الجنسية الإسرائيلية، واعتبر المقدسيون العرب مقيمين دائمين "وسمح لهم بالحصول على بطاقات هوية إسرائيلية، لكنهم لم يكونوا مؤهلين للحصول على جوازات إسرائيلية أو الاقتراع في الكنيست.(العناني ،2001).

واستمرت إسرائيل في إحكام قبضتها على القطاع الغربي من القدس، وحظرت- بشكل صارم - دخول المقيمين في الضفة الغربية، كما منعت منح الفلسطينيين رخص البناء في القدس، وفرضت ضرائب بلدية عالية على الفلسطينيين في القدس، في محاولة لتهجير السكان، فيما صادرت 1028 بطاقة هوية من الفلسطينيين في القدس، في الفترة بين عامي 1994 ونهاية 1999، وتتذرع وزارة الداخلية الإسرائيلية بذرائع مختلفة لسحب الهويات المقدسية، منها: الغياب الطويل عن القدس، وحمل الجنسية الأجنبية؛ علماً بأن العديد من اليهود الإسرائيليين القاطنين في القدس، يحملون الجنسيات المختلفة ولا يتعرضون لخطر الطرد من منازلهم. (شامل، 1999).

وبعد توقيع اتفاق أوسلو، بذلت حكومة "إسحق رابين" أقصى جهودها، لتقوية معظم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وفي عام 1995 خصصت حكومة "رابين" 330 مليون دولار، لاستكمال الطرق الفرعية التي تصل المستعمرات اليهودية بعضها ببعض وبإسرائيل ذاتها، وفي أيلول (سبتمبر)

1994، أعطى "رابين" إشارة البدء بتشييد 700 منزل جديد في "جيفعات طل"، وهي جزء من مستعمرة "ألفيه منشيه" ، الواقعة على مسافة 3 كيلومترات داخل الضفة الغربية. (مصالحة، 2001).

وفي ربيع 1995 وافقت حكومة الاحتلال على تشييد ثمانية آلاف وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أد وميم"، الواقعة في منتصف الطريق بين القدس وأريحا، وبعد عام واحد أي في حزيران (يونيه) 1996 خسر نحو 4 آلاف فلسطيني من عرب الجهالين، معركتهم القانونية في المحكمة الإسرائيلية العليا، للاحتفاظ بالأرض التي قضوا حياتهم فيها عدة عقود، وأجبرتهم حكومة العمل على إفساح المجال أمام ألفي مستوطن يهودي، أرادوا توسيع مستوطنتهم "معاليه أد وميم. (مصالحة، 2001).

وتضمن اتفاق أوسلو عام 1993، قبول إسرائيل للمرة الأولى بطرح مستقبل القدس للتفاوض، وإن كان في أجل لاحق، ضمن ما يعرف بالقضايا المؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية، وهو أمر يحتاج كثيراً من التدقيق والتفحص للتعرف على مدى صحته، فهناك سوابق تفاوضية عربية إسرائيلية رسمية، ناهيك عن المحادثات غير الرسمية، وبعضها سري مثل محادثات "بيلين- أبو مازن" 1995، التي تعرضت لهذه القضية، واعتبرت بلدة أبو ديس مدخلاً لرواق فلسطيني يوصل إلى الحرم، وجرى تصنيف قضية القدس في مفاوضات أوسلو السرية الفلسطينية الإسرائيلية (كانون أول -ديسمبر) 1992- آب (أغسطس- 1993)، ضمن قضايا مرحلة التفاوض النهائي. (أوسلو ،1993).

أما رئيس الوفد التفاوضي الإسرائيلي في أوسلو "يائير هرتشيلد"، في ملخص له حول الموقف التفاوضي الإسرائيلي تجاه عدد من القضايا المثارة، التي استند إليها من خلال مجموعة من المواقف، والتي استمع إليها من أركان السياسة في إسرائيل، ثم عاد بها الى النرويج لعرضها أمام الوفد الفلسطيني برئاسة أحمد قريع "أبو العلاء" فقال:

> "بالنسبة إلى القدس،هناك جانبان في موقفنا:أحدهما سلبي والآخر إيجابي، الجانب السلبي أن حكومتنا شديدة الحذر بالنسبة إلى القدس، ومن الصعب علينا ذكر كلمة القدس في أي مجال في المفاوضات معكم أما الجانب الإيجابي، فهو إمكان أن ننسق معاً لإجراءات كثيرة لمصلحتكم في القدس، فنحن ندرك تماماً أن علينا أن نتفاوض من أجل القدس، وقد قمنا فعلاً بإجراءات كثيرة لمصلحتكم في القدس، فنحن ندرك تماماً أن علينا أن نتفاوض بشأن القدس، وقد قمنا فعلاً بإجراءات كثيرة لمصلحتكم ذات دلالة مهمة، مثل الأورينت هاوس. ".(قريع، 2007، ص 72).

ويقول أحمد قريع في كتابه (الرواية الفلسطينية للمفاوضات):

"إن التشدد الإسرائيلي بدا واضحاً في مفاوضات أوسلو في مسألة القدس، التي رفض الوفد المناظر لنا مجرد ذكرها في الاتفاق في الجولة الحادية عشرة، التي كانت بمثابة الجولة ما قبل الأخيرة من مفاوضات أوسلو؛ اتفق الوفدان المتفاوضان على أنه في الوقت الذي نتوصل فيه إلى اتفاق بشأن إعلان المبادئ وتوقيعه، نبدأ على الفور التفاوض من أجل إتمام صفقة الاعتراف المتبادل، لفتح الطريق أمام اتفاق يمكن من انتقال القيادة الفلسطينية من تونس إلى قطاع غزة وأريحا. (قريع، 2007، ص 188).

وتم في هذه الجولة معالجة جانب في المسائل الخلافية المتعلقة بوضع القدس، وذلك من خلال الاتفاق على قيام وزير الخارجية الإسرائيلي، بتوجيه رسالة إلى وزير الخارجية النرويجي، يتعهد فيها بالحفاظ على المؤسسات المقدسة، الدينية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك بيت الشرق، الذي جعل مواقف الطرفين أقرب من ذي قبل إلى بعضهما البعض، لكن هذه التوقعات لم تقرب المواقف المتباعدة(قريع .2007).

5.6.4 اتفاقية وادي عربا بين الأردن وإسرائيل عام 1994م :

وقد تضمنت اتفاقية وادي عربا، الموقعة بين الأردن وإسرائيل في 26 أكتوبر 1994، اعترافاً من إسرائيل بدور الأردن في حماية الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وتعهدها بإعطاء هذا الدور في مفاوضات الوضع الدائم(شاش، 1999) ، وجاء في المادة التاسعة من الاتفاق، التي كانت بعنوان الأماكن التاريخية والدينية، أن :

1. كل طرف سوف يوفر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
2. في هذا الصدد ، وفقاً لإعلان واشنطن ، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. عندما تبدأ المفاوضات بشأن الوضع الدائم ، فإن إسرائيل سوف تعطي أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن المقدسة.
3. وسيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة ، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، والتسامح والسلام.(الخارجية الإسرائيلية ،1994) .

الفصل السادس
الاستنتاجات والتوصيات

6.0 المقدمة.

6.1 استنتاجات الدراسة.

6.2 النتائج .

6.3 توصيات الدراسة.

6.4 مقترحات الدراسة.

6.0 المقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، من خلال المناقشة التحليلية واستقراء المواقف الإسرائيلية تجاه القدس، خلال الفترة من عام 1967 –2000 م، إضافة إلى عرض جملة من التوصيات التي توصل إليها الباحث– أيضاً –خلال مراحل إعداد هذه الدراسة.

6.1 استنتاجات الدراسة:

تناولت الدراسة تحليلاً للمواقف الإسرائيلية من قضية القدس، خلال فترة الدراسة من عام 1967 إلى عام 2000، واستعرضت الدراسة تطور هذه المواقف من قبل قادة إسرائيل، والأحزاب والمؤسسات الصهيونية خلال الفترة التي سبقتها، وهي الفترة الممتدة منذ إعلان تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 – 2000، وكذلك تطرقت الدراسة بشيء من التحليل إلى المواقف الإسرائيلية، والثابت والمتغير في السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، منذ ما قبل عام 1948، وتأثيراتها على الوضع التاريخي والسياسي والديمغرافي والديني للمدينة، والمراحل التاريخية والسياسية التي مرت بها المدينة المقدسة، حتى وقعت في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وتعرضها لعمليات الضم والاستيطان والتهويد، وتجريدها من هويتها العربية والإسلامية، من خلال السياسات والإجراءات التي نفذتها الحكومات المتعاقبة، خلال فترة الدراسة وما سبقها.

اتضح من خلال الدراسة، أن النظرة السياسية للحكومات والأحزاب تجاه القدس، تتوحد بمبادئ لا يمكن أن تحيد عنها باعتبار أن القدس العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل، ولا يمكن تجزئتها مستقبلاً، وعدم الاعتراف بأي جزء منها عاصمة للدولة الفلسطينية.

وكان واضحاً من خلال الدراسة؛ أن الأحزاب السياسية؛ يمينها ويسارها ووسطها ومتطرفها، تسير على الدرب نفسه لمحو الطابع العربي وصبغها بالطابع اليهودي، وذلك منذ صدور قرار التقسيم؛ إذ عملت على الاستيلاء على الأراضي العربية في القدس، وتكثيف الوجود اليهودي وزرع الأحياء الاستيطانية وزيادة عدد المستوطنين اليهود، مما أدى إلى اختلال ديمغرافي مالت كفته لصالح المستوطنين.

وبينت الدراسة أنه، فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالقدس، لا فرق بين حكومة عمالية وأخرى ليكودية؛ فكلتاهما تبنتا السياسة نفسها، وإن تمثل الاختلاف الوحيد في مدى سرعة وتيرة تنفيذ هذه السياسة، فالليكود يستمد حقه، في الاحتفاظ بالقدس الموحدة ،من نظرة عقائدية وأيديولوجية، تتمثل في وعد إلهي وحق ديني، بينما يدعي العمل التمسك بالمدينة لدواع أمنية وسياسية واستراتيجية.

وتناولت الدراسة، بشيء من التحليل، مواقف قادة ومؤسسة الدولة الإسرائيلية تجاه القدس قبل عام 1948، وبينت أن السياسة التي اتبعها "بن غوريون" قبل حرب عام 1948 تجاه القدس بقيت تكتيكية، وخاضعة للهدف الصهيوني المركزي، بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، مع دعم المجتمع الدولي لقرار التقسيم رقم 181 عام 1947، المطالب بتدويل القدس وفصل المدينة جغرافياً عن الوجود اليهودي القوي على السهل الساحلي. وقد آثر "بن غوريون"– على مضض–التخلي عن السيطرة على المدينة، في مقابل الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بإسرائيل والدخول للأمم المتحدة، وفي غضون ذلك أُرغِمت الوكالة اليهودية على التخلي عن مطالبتها بالقدس الجديدة، وأعادت توجيه تطلعاتها الإقليمية، نحو احتواء الدولة اليهودية المقترحة على النقب والقسم الأعلى من الجليل الغربي.

وبينت الدراسة أن القدس لم تكن واردة في ذهن مؤسسي إسرائيل كعاصمة لها، فقد طرحت مدن عدة كي تكون عاصمة للدولة الناشئة منها: النقب والكرمل وغيرها، وكان سبب التحفظ على إعلان القدس، الخشية من ردة فعل قوية من قبل المجتمع الدولي، وبناء عليه كان الاجتماع الأول للحكومة الإسرائيلية المؤقتة، بعد إعلان الدولة مباشرة، مركّزاً على إعلان عاصمة للدولة، وجرت مناقشات معمقة بين مؤسسي إسرائيل في ذلك الوقت، حول الموقف من مدينة القدس ومحاذير إعلانها عاصمة لإسرائيل، والبدائل الموجودة لاختيار عاصمة لها، وطرحت عدة مقترحات من قبل القادة المؤسسين؛ فقد اقترح "بن غوريون" إعلان مدينة النقب عاصمة للدولة، كما سبق الإشارة.

وأبرزت الدراسة الاختلاف في المواقف بين قادة إسرائيل فيما يتعلق بمسألة القدس؛ فبعد أن كان الخلاف يجري حول مكان العاصمة، واستقرار الرأي على "تل أبيب"، بدأ الخلاف ينشأ بين "بن غوريون" ووزير خارجيته "موشيه شاريت"، حول الموقف من القرارات الدولية المتعلقة بالقدس؛ حيث فضل "شاريت" عدم الاصطدام مع المجتمع الدولي، في حين كان موقف "بن غوريون" متمسكاً بعدم الاعتراف بالقرارات الدولية بشأن القدس، حتى لو أدى ذلك للانسحاب من الأمم المتحدة، ثم جاء قراره الذي تحدى فيه المجتمع الدولي، بإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل، مستغلاً ضعف الإرادة الدولية لتنفيذ قرار التدويل، وضعف الموقف العربي وهزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1948.

واستعرضت الدراسة السياسة الإسرائيلية بشأن مسألة القدس في الأمم المتحدة، عقب إعلان دولة إسرائيل في 14 آيار (مايو) 1948، وبينت أنه في العامين الأخيرين، لعمل الوكالة اليهودية، وافقت حكومة إسرائيل المؤقتة على قرار الأمم المتحدة (181)، الداعي إلى وضع القدس تحت نظام دولي خاص مستقل، وقبل نهاية الحرب تم تقسيم القدس- بحكم الأمر الواقع- إلى مدينتين، وتعاملت الحكومة الإسرائيلية مع القضية بطريقة مختلفة، وفي ضوء استحالة تنفيذ اقتراح الأمم المتحدة للقرار (181)، الذي يتحدث عن إقامة وصاية دولية على القدس؛ شعرت إسرائيل بأن المجال متاح أمامها كي تتصرف بحرية إزاء مسألة القدس، وأن تفعل كل شيء ممكن في سبيل تأمين عيش السكان اليهود في مدينة القدس، وهذا ما شجعهم أيضاً على الطلب من الأمم المتحدة إعادة النظر في القرار 181، وفي 24 حزيران (يونية) 1948، أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون مجلس الأمن الدولي بأن القدس، باستثناء البلدة القديمة، تقع داخل المنطقة التي تخضع لسيطرة الحكومة الإسرائيلية، ولا يوجد أي تمييز أو انفصال بين المدينة وأي جزء آخر من دولة إسرائيل.

وبينت الدراسة كيف أن "بن غوريون" رفض- أيضاً- في 13 كانون أول (ديسمبر) 1949، تدويل القدس؛ وصرح أنه سيعقد اجتماعه القادم في القدس، كما أكد- أيضاً- في 23 تموز (يولية) 1967 مقولته: "إن القدس القديمة وجوارها يجب أن تبقى ضمن حدود إسرائيل إلى الأبد".

وتطرقت الدراسة بشيء من التفصيل إلى وضع القدس، في برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية من عام 1948 وحتى عام 1965؛ نجد أن القدس لم تكن في رأس جدول أعمال الأحزاب السياسية الإسرائيلية، ولم تتضمن برامجها الانتخابية أية إشارات للوضع السياسي للقدس أو حتى الأماكن المقدسة، وكان كل حديث الأحزاب يتركز على أهمية تطوير الجزء الغربي من المدينة، والسبب وراء ذلك هو قبول من غالبية الإسرائيليين بتقسيم المدينة، وتعزيز النهج القائل إن إسرائيل ليس لديها خطط لاحتلال المدينة القديمة في حرب 1967.

وبينت الدراسة أن الموقف الرسمي خلال الانتخابات الإسرائيلية الأربعة (1949 و 1951 و1955 و 1959)، ظل مقتصراً في الحديث عن الإنجازات التي حققتها الحكومة تجاه القدس الغربية، ولم يشر إلى أية خطط سياسية تجاه القدس، ولم يتطرق إلى الأماكن المقدسة؛ والسبب في ذلك يعود إلى أنه تم القبول بالأمر الواقع لتقسيم المدينة المقدسة.

وعرضت الدراسة بالتحليل كيف وافقت إسرائيل على خطة التقسيم، كجزء من السياسة الواقعية، التي تشمل تدويل مدينة القدس كلها، وبعد ذلك فضّل قادة إسرائيل تقسيم المدينة بينهم وبين العرب، رغم اعتقادهم أن أكثر الأماكن المقدسة للشعب اليهودي موجودة في الجانب العربي من المدينة، وعلى الرغم من ذلك لم تكن هناك أية جهود خاصة للاستيلاء عليها، أو حتى الإصرار على ممارسة معتقداتهم كواحدة من الشروط الأساسية لقبول اتفاق الهدنة، ولم يكن هناك أي عملية سياسية، أو أي عمل عسكري لتغيير وضع القدس، وقد فهموا أن القدس هي الثمن الذي يتعين دفعه من أجل الحصول على دولتهم المستقلة.

وناقشت الدراسة السياسة الإسرائيلية تجاه القدس في الأمم المتحدة، بعد حرب عام 1967، وكيف أنها تغيرت بعد فترة وجيزة من قيام الدولة، فقد كان قادة إسرائيل في فترة ما قبل الحرب، على استعداد لقبول قرار الأمم المتحدة 181، الذي يدعو لتطبيق النظام الدولي الخاص على القدس، وبعد انتهاء الحرب في عام 1948، تغير الموقف الإسرائيلي، ليؤكد على تطبيق قرار الأمم المتحدة فقط على المدينة القديمة فقط، أو في الأماكن المقدسة، في ضوء عجز الأمم المتحدة؛ عن تنفيذ قراراتها، واقترحت إسرائيل النظام الدولي الوظيفي لحماية الأماكن المقدسة، بدلاً من الوصاية الدولية على كامل المدينة، واقتصر تأييد القادة الإسرائيليين على وضع نظام تدويل خاص بالأماكن المقدسة في القدس القديمة فقط.

وعالجت الدراسة المواقف والسياسات الإسرائيلية تجاه القدس، خلال الفترة من عامي 1948-1967، وكيف ركز قادة إسرائيل الأوائل على تحويل الانتصار العسكري عام 1948 إلى واقع ديمغرافي وسياسي، لقطع الطريق على قضية تدويل القدس التي اقترحتها الأمم المتحدة، حيث أصبحت هذه الفكرة غير ذات أهمية، من وجهة النظر اليهودية.

وناقشت الدراسة بشيء من التحليل، حقيقة المواقف الإسرائيلية من القدس في جدول أعمال الأحزاب السياسية؛ حيث لم تحظ القدس بأي اهتمام من قبل الأحزاب الرئيسية في إسرائيل خلال الفترة بين عامي 1948- 1967.

واستعرضت الدراسة بالتحليل، المناقشات التي عقدت في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، خلال أيام أو أسابيع قبل أن تندلع حرب عام 1967، وبينت أن جميع المتحدثين من قادة الأحزاب الإسرائيلية كانوا يتحدثون عن حرب دفاعية، وكيفية تجنب الحرب، ولم تكن هناك إشارة بشكل مباشر أو غير مباشر لمسألة القدس، ومن الممكن أن تكون تطورات الحرب قد فرضت قواعد جديدة للعبة، أو خلقت

شروطاً جديدة تستحق تغيير النهج بشأن المدينة القديمة، على الأقل من بين عدد من القادة الإسرائيليين.

واستعرضت الدراسة النقاشات الإسرائيلية التي سبقت احتلال المدينة، واختلاف مواقف القادة الإسرائيليين، وكيف أنه حتى حزيران (يونية) 1967، لم يطرح القادة الإسرائيليون على أنفسهم مسألة إعادة التوحيد، أي احتلال الجزء الشرقي من القدس. وحده اليمين الذي بقي في المعارضة حتى تشكيل حكومة اتّحاد وطني عشية الحرب، كان يشير في صورة لفظية إلى "تحرير القدس".

وبينت الدراسة أن المشاريع الإسرائيلية، لحل معضلة القدس والأراضي المحتلة عام 1967، كلها أجمعت على بقاء القدس بشقيها الغربي والشرقي عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وأنها غير قابلة للتجزئة في أية مفاوضات للتسوية، فيما أجمع قادة إسرائيل ومسؤولي الأحزاب فيها على قبولهم بحماية حرية العبادة في الأماكن المقدسة، وتشكيل لجنة مشتركة أو هيئة لإدارة شؤون الأماكن المقدسة، دون التنازل عن القدس الشرقية.

وبينت الدراسة أن التنازلات الإسرائيلية في القدس بعد عام 1967، اقتصرت على مستوى احترام حق أتباع الطوائف الدينية، سواء الإسلامية أو المسيحية، بممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة في القدس.

وأورد الباحث كيف أن احتلال الجزء الشرقي من المدينة أوجد واقعاً جديداً، حيث احتلال القدس الشرقية وضع الدولة الإسرائيلية في حالة معقدة جداً، فمن جهة كانت تريد المحافظة على النصر الكبير، الذي حققه الجيش الإسرائيلي في الحرب ضد الجيوش العربية، ومن جهة أخرى برزت تحديات في كيفية التعامل، مع الآثار السياسية والدولية والقانونية والإدارية والديمغرافية.

وقد تناولت الدراسة بشيء من التحليل، المناقشات التي دارت خلال اجتماعات الحكومة الإسرائيلية، بعد فترة وجيزة من حرب عام 1967، فيما يتعلق بوضع القدس، وكيف أن الحكومة الإسرائيلية تجنبت استخدام مصطلح الضم، وبدأت بتهويد المدينة بشكل تدريجي وفرض حقائق جديدة على أرض الواقع، من خلال تعزيز الاستيطان وتوسيع حدود المدينة وزيادة أعداد السكان اليهود.

واستعرضت الدراسة الجوانب القانونية لقرار الاحتلال ضم القدس وبطلانه قانونياً، و موقف الأمم المتحدة من الإجراءات الإسرائيلية في القدس؛ حيث أصدرت عشرة قرارات تدين إسرائيل، وتدعوها للتراجع عن إجراءاتها، والانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، ولكن إسرائيل لم تنصع للقرارات، وآثرت تحدي المجتمع الدولي والمضي قدماً في سياسة تهويد المدينة وتغيير طابعها الحضاري والديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي.

وبينت الدراسة أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، الليكودية والائتلافية" والعمالية، على السواء تبنت سياسة منهجية ثابتة حيال القدس، تجسدت في ترسيخ السيطرة اليهودية على المدينة ومنطقتها وتعزيز وحدتها المادية، وكانت هذه السياسة ولا تزال تهدف إلى الحيلولة دون إعادة تقسيم القدس لاحقاً، وهو ما شكل ركناً وطيداً في الإجماع القومي الصهيوني، وقد تمت ترجمة سياسة التهويد، من خلال جملة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، من خلال الخطط الاستيطانية المكثفة داخل القدس وفي محيطها، وفي الاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية، أو تقييد البناء العربي على هذه الأراضي.

وعالجت الدراسة بالتحليل الموقف الإسرائيلي، من قضية القدس في مفاوضات التسوية مع الفلسطينيين، وكيف أن القدس كانت من أهم الأسباب لفشل كل عمليات التسوية في الشرق الأوسط، وعرضت الدراسة لمواقف الأحزاب من القدس؛ فقد جاء في البند 25 من وثيقة الحكم الذاتي، التي عرضها "مناحيم بيغن" في خطاب أمام الكنيست في يوم 1977/12/28، فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، أن تتم إدارتها للديانات الثلاث في القدس، ويتم تقديم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء الديانات للأماكن المقدسة الخاصة بهم، ولم يشر اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل إلى مستقبل القدس، وخلال مباحثات مدريد وأوسلو.

وأظهرت الدراسة أن قضية القدس غابت عن وثائق الدعوة لمؤتمر مدريد، خلال الفترة من 30 تشرين أول (أكتوبر) و 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991؛ بسبب إصرار إسرائيل على أن القدس ليست موضوعاً للتفاوض، ورفضها مشاركة مقدسيين في الوفد الأردني المشترك، وبينت أن التشدد الإسرائيلي بدا واضحاً في مفاوضات أوسلو في مسألة القدس؛ حيث رفض الجانب الإسرائيلي مجرد ذكرها في الاتفاق، وكانت الحكومة الإسرائيلية شديدة الحذر بالنسبة إلى القدس، ولم تذكر كلمة القدس، في أي مجال في المفاوضات مع الفلسطينيين والعرب.
وبينت الدراسة أنه جرى تصنيف القدس، في مفاوضات أوسلو السرية الفلسطينية الإسرائيلية كانون أول (ديسمبر) 1992– آب (أغسطس) 1993، ضمن قضايا مرحلة التفاوض النهائي التي كان

مقرراً أن تبدأ عام 1996، ولكنها لم تتم بسبب التعنت الإسرائيلي، وتنكُّر إسرائيل لكافة الاتفاقيات، وكيف أن حكومة "اسحق رابين" بعد توقيع اتفاقية أوسلو بذلت أقصى جهودها، لتقوية معظم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية.

وقدمت الدراسة قراءة لبرامج الأحزاب الإسرائيلية في فترتين غير متعاقبتين (1988 – 1996)، وبينت أن الشعارات المطروحة حول القدس لم تتغير في هاتين الفترتين، فالأحزاب اليمينية شعارها السابق ينص على عدم التنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل، وأن القدس هي عاصمة موحدة لإسرائيل، محظور أي نشاط فلسطيني فيها، وأنه سيتم إغلاق جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فيها، ومن ضمنها بيت الشرق، وأن القدس ليست مجالاً للتفاوض.
وجاء في برامج حزب الليكود أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ومدينة واحدة لا يمكن أن تقسم مرة أخرى، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الديانات ستكون دائما آمنة، وقد ورد في برامج حزب العمل أن "القدس ستبقى موحدة، كلها تحت سيادة إسرائيل".

وبينت الدراسة اتفاق كل من الليكود والعمل على موقف موحد بشأن القدس، ومفاده الإصرار على أن القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل؛ وأن أية مفاوضات للتسوية لا يمكن أن تنال، أو تغير، من وضع القدس شيئاً، كما لا يمكن إعادة تقسيم المدينة من جديد، مما يعني استحالة إحداث أي تغيير في الوضع السياسي والديمغرافي في القدس.

6.2 النتائج :

وخرجت الدراسة بنتائج عديدة أبرزها :

1- القدس لم تكن واردة في حسبان قادة ومؤسسي دولة إسرائيل عند بداية تأسيس الدولة، وكان الحديث عن عاصمة الدولة يدور حول مدن أخرى، مثل: بئر السبع وتل أبيب وغيرها.
2- عدم قانونية القرار الإسرائيلي بضم القدس أو أي جزء منها إلى دولة إسرائيل، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية.
3- تجنبت إسرائيل استخدام مصطلح الضم وبدأت بتهويد المدينة بشكل تدريجي، وفرضت حقائق جديدة على أرض الواقع من خلال تعزيز الاستيطان وتوسيع حدود المدينة، وزيادة أعداد السكان اليهود.
4-الإعلام الإسرائيلي يلعب دوراً خطيراً ومهماً في تشويه الحقائق التاريخية والسياسية، في القدس والمساهمة بفرض أمر واقع جديد لصالح دولة الاحتلال، من خلال عبرنة أسماء الأماكن الدينية

والأثرية وأسماء القرى ، مثل: إطلاق اسم "أورشليم" على القدس، وجبل الهيكل للدلالة على المسجد الأقصى وغيرها.

4- تناول قضية القدس، لم يرتقِ بعد إلى مستوى حجم هذه القضية وأهميتها في مستقبل الصراع في المنطقة العربية، باعتبار قضية القدس قضية مركزية، وسبباً رئيسياً للصراع الدائر في الشرق الأوسط، وتستحوذ على اهتمامات كافة أتباع الديانات السماوية الثلاث، لما لها من مكانة قدسية عظيمة، باعتبارها مهبط الرسالات السماوية.

5- تباين في مواقف بعض الأحزاب الإسرائيلية والمفكرين اليهود حول قضية القدس ومستقبلها، وآليات التوصل إلى حلول مع الفلسطينيين بشأنها، فهناك من يصر على إبقائها عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل، وهناك من يقسمها إلى شرقية وغربية، وهناك من يقترح السيادة على الحرم القدسي للفلسطينيين، وجعل منطقة أبو ديس العاصمة للدولة الفلسطينية.

6- الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، بات مهدداً بالفناء جراء الخطط الإسرائيلية الممنهجة، التي تهدف إلى تصفية كل ما هو فلسطيني في المدينة المقدسة؛ كما أن سلطات الاحتلال تسعى إلى تزييف التاريخ وطمس المعالم العربية والإسلامية للمدينة المقدسة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

7 – القدس، تعاني من ممارسات إسرائيلية تهدف إلى إفراغها من أهلها وتحويلها إلى مدينة ذات أغلبية يهودية مركزية، وإبتلاع الاستيطان الإسرائيلي للمدينة ومقدساتها.

8 – اتفاق معظم الأحزاب الإسرائيلية على أن القدس العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل، واتفاقهم على عدم إخضاع المدينة لأية مفاوضات تسوية أو محاولات للتقسيم، وهذا ما يعقد مسألة التفاوض بشأن القدس، ويؤكد عدم جدوى إجراء مباحثات تسوية حول القضية الفلسطينية مع إسرائيل؛ لأنها ستدور في حلقة مفرغة.

9- سياسة تعزيز الاستيطان في القدس، وضم أكبر قدر ممكن من أراضي الضفة الغربية وإلحاقها بالقدس، جاءت بهدف خلق حقائق جديدة على أرض الواقع، من أجل الحيلولة دون تقسيم المدينة في المستقبل، واستحالة تقديم تنازلات عن أي جزء منها.

10- هناك خطر شديد يتهدد القدس، بفعل اتفاق الأحزاب والحكومات وأجهزة ومؤسسات الدولة "الإسرائيلية" ومستوطنيها والمنظمات الصهيونية الدولية على تهويد القدس كُلياً، وتغيير معالمها وتهجير سكانها العرب، لتكريسها كأمر واقع "عاصمة أبدية لإسرائيل".

6.3 التوصيات:

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- تفعيل دور وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية في التصدي، لفضح الممارسات المستمرة من قبل إسرائيل في القدس، وإبراز التصعيد المبرمج والانتهاكات التي تجري بشكل يومي بحق المدينة وسكانها، الهادف إلى طمس معالم المدينة الدينية والثقافية والجغرافية والديمغرافية، والعمل على إبقاء قضية القدس حية في أذهان الجماهير العربية والإسلامية.

2- إنهاء الانقسام الفلسطيني الفلسطيني بهدف التفرغ التصدي للتصعيد الإسرائيلي المبرمج في القدس، والذي يجري بوتيرة متسارعة من أجل تهويد المدينة بأكملها، في غمرة انشغال الفلسطينيين بخلافاتهم الداخلية ومناكفاتهم.

3- الاهتمام بالقدس يجب أن يتخطى الأشكال الاحتفالية والندوات، وينبغي له أن يتحول إلى برنامج عمل يومي يشمل الأمة بمؤسساتها الحكومية وهيئاتها وجمعياتها الأهلية وأفرادها؛ لتتمكن من الارتقاء لمستوى التهديد الذي تتعرض له القدس.

4- إعادة النظر في الاستراتيجيات العربية السابقة إزاء التعامل مع القدس، التي كشفت عن عجز في مجابهة الأخطار المحدقة بالقدس ومحاولات التهويد المستمرة.

5- تثبيت الأسماء العربية والإسلامية للأماكن الدينية والأثرية في القدس وأسماء قرى وبلدات القدس التي يحاول الاحتلال عبرنتها .

6- يجب على كل المستويات العربية والدولية، أن تنشط في رفع قضايا وشكاوى لدى المحافل والمحاكم الدولية ضد قادة إسرائيل، لاقترافهم جرائم حرب في تزوير تاريخ المدينة المقدسة، وسرقة أثارها وتغيير معالمها الدينية والثقافية والجغرافية.

7- يجب على الأمة العربية والإسلامية زيادة حجم الدعم المادي والمالي لمشاريع صمود الفلسطينيين داخل القدس، وتمكينهم من مواجهة الإجراءات الإسرائيلية بحقهم والهادفة لإجبارهم على الرحيل من القدس.

8- تعزيز الجانب التثقيفي، والتوعوي حول قضية القدس، ومعركة القدس التاريخية والجغرافية ومكانتها في صفوف الفلسطينيين والعرب، عبر برامج مختلفة.

9- المؤسسات الحقوقية والقانونية مطالبة برفع قضايا قانونية ضد إسرائيل في المحافل الدولية، لمقاضاة قادة إسرائيل، على الجرائم اليومية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

10- العالم المسيحي مطالب بالتحرك للدفاع عن القدس، وخاصة إزاء التهديدات التي تواجه الوجود المسيحي في المدينة والأماكن المقدسة المسيحية.

11- المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو، مطالبون بتحمل مسؤولياتهم التاريخية والإنسانية، والوفاء بالتزاماتهم تجاه مدينة القدس ومقدساتها، لمنع حكومة الاحتلال الإسرائيلي من المضي في تغيير معالم المدينة الحضارية والدينية والثقافية.

12- تسليط الأضواء على تاريخ المدينة، من خلال الوثائق الموجودة في الأرشيفات العربية والأجنبية، وإبرازها عبر وسائل الإعلام والمحافل المختلفة.

13- يجب على الصحف الفلسطينية اليومية إعطاء قضية القدس أهمية أكبر، من خلال معالجة وعرض كافة القضايا المتعلقة بها، وأن تتم المعالجة على أسس سليمة تساهم في طرح هذه القضية الهامة بجرأة وواقعية.

14- ضرورة أن يقوم رجال الأعمال والأثرياء الفلسطينيون والعرب بدورهم، في تمويل مشاريع تساهم في تعزيز الوجود العربي الفلسطيني في المدينة.

15- يجب الاهتمام برفع سقف " التضامن العربي والإسلامي، على جميع المستويات، من أجل نصرة القدس والقضية الفلسطينية.

16- بذل المساعي لدى مجلس الأمن، من أجل إصدار قرار بتجريم الاعتداءات على المعالم الحضارية والدينية في القدس، بوصفها جرائم حرب.

6.4 مقترحات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح التالي:

1- توظيف وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية لكشف حقيقة ما يجري في القدس، من خلال وضع خطة إعلامية ذات استراتيجية واضحة، للتعريف بقضية القدس والأخطار التي تواجهها.
2- إعداد دراسات ميدانية معمقة حول مدينة القدس، والحملات المبرمجة التي تتعرض لها.
3- الإسراع في رفع الدعاوى القانونية بشأن ملفات جرائم الحرب، في حق الأعيان والممتلكات الثقافية الفلسطينية في القدس ، أمام المحكمة الجنائية الدولية .
4- إعداد دراسات أكثر عمقاً، تتناول التناقض في المواقف الإسرائيلية إزاء القدس.
5- إعداد الدراسات القانونية، التي تفنّد مزاعم إسرائيل في أحقيتها بمدينة القدس.
6- القيام بكل النشاطات الممكنة والهادفة، إلى التصدي للسياسات الإسرائيلية في القدس.

7- ضرورة تبني وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات الفلسطينية، برامج تستهدف إبقـــاء قضية القدس حية في أذهان الأجيال، وعقد المسابقات الثقافية التي تهتم بالقدس.

8- يجب على وزارتي الثقافة والإعلام، والمؤسسات الثقافية والفنية، تبني إعداد أفلام وبرامج وثائقية تجسد واقع القدس والانتهاكات التي تتعرض لها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن .

المراجع

أولاً : المراجع الدينية:

1-القرآن الكريم، سورة الإسراء رقم17 آية رقم 1.
2-الكتاب المقدس –سفر التكوين .(8:15-21)
3- الكتاب المقدس –سفر التثنية(11:22-24) .
3- الكتاب المقدس –سقر الملوك الأول .
4 الكتاب المقدس –سفر الملوك الثاني .

ثانيا :المراجع العربية

1- إبراهيم،.ش، (1975) : **ديان يعترف، ترجمة مذكرات موشيه ديان وزير الدفاع في حرب عام 1967.** مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر – القاهرة .

2- أبوالسعود،خ ،(2001):" **أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي،** ط1،منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية.

3- أبو نحل، أ، و مخيمر، ع، (2008) : **تاريخ فلسطين القديم بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة** ،جامعة الأزهر ،غزة .

4- اتفاق أوسلو،(1993) : **إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل** أو اتفاق (غزة – أريحا) للحكم الذاتي الفلسطيني.19 /8 / 1993.

5- الأحمد، نجيب ، (1985) : " **فلسطين تاريخاً ونضالاً** " ، دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان .

6- الأسطل، ك(2007) : **مستقبل القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في المدينة بعد عام 1967** ، جامعة الأزهر بغزة.

7- باحث للدراسات .2002 : **قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين .**
http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/malafat/UN/250.htm

البحتري، ص، وآخرون. (1997): **المدخل إلى القضية الفلسطينية** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى . عمان .

8- بدر، ك ،(1985) ، **نظرة على الأحـزاب والحركات الـسياسية الإسـرائيلية**،ط 3، جمعيـة الدراسات العربية، القدس.
9- بن طلال ،ح،(1981) : **حق الفلسطينيين في تقرير المصير**،ط1 ، لندن.
10- بيت سيلم، (2000): **الترانسفير الهادئ": تجريد حق المواطنة من السكان الفلسطينين فـي القدس الشرقية.**
http://www.btselem.org/arabic/Jerusalem/Revocation_of_Residency.asp
11-تلمي،أ، (1988) : **معجم المصطلحات الصهيونية** ، ترجمة أحمد بركات العجرمي ط1القدس.
12-تماري ، س، (2002) : "**القدس عام 1948 الأحياء العربية ومصيرها فـي حـرب 1948**" ،ط1،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .
13-التفكجي، خ، (2009) :**مقابلة مع مجلة حق العودة** بتاريخ 2009/5/30 .
14-التفكجي،خ ،(1997): **الاستيطان في مدينة القدس؛ الأهداف والنتـائج** ، مجلـة الدراسـات الفلسطينية ، العدد 31 ، بيروت .
15-تقرير بيل، (1973) " **النص العربي للتقرير اللجنة الملكية لفلسطين**" ،القدس.
16-الجابر، ف، (1985) : **القدس ماضيها حاضرها مستقبلها**،ط1، دار الجليل.
17-جارودي، ر، (1986) :**فلسطين ارض الرسالات الإلهية** ترجمة د. عبد الصبور شاهين ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .
18-جولد، د، (1996) : **القدس ،الحل الدائم**، العدد26 ،مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
19- حلبي، أ، (1997): "الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب"، ط1 .القدس.
20-الحمد، جواد ، وآخرون(1997) : **قضية القـدس ومـستقبلها** ،مركـز دراسـات الـشرق الأوسط،عمان .
21 - حمودة ، ن ،2009 : **مقال بعنوان : لماذا يُسرع الاحتلال في تهويد القدس؟** موقع صحيفة القدس الالكتروني، فلسطين http://www.alquds.com/node/212076.20/11/2009
22 -الحوت، ب، (1991): **فلسطين القضية، الشعب ، الحضارة التاريخ السياسي مـن عهـد الكنعانيين حتى القرن العشرين** ،ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت).
23- الخالدي، و، (2001) : "**دراسة بعنوان القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانيـة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت .
24- دمبر، م، (1991) : **الاستيطان اليهودي في القدس القديمة** ، مجلة الدراسات الفلـسطينية، عدد 8 حزيران 1991 "، مترجم.
25- دمبر،م،(2002) : **في سياسة المقدسات.. القدس القديمة والصراع في الـشرق الأوسـط**، لندن .

26-الدجاني،أ،(1994) : **لا للحل العنصري في فلسطين " شهادة على مدريد أوسلو** ، المستقبل العربي ، القاهرة.

27- رابين، إ، (1981): **مذكرات اسحق رابين "سجل الخدمة"**، ترجمة دار الخليل ، عمان.

28-رزوق ،أ،(1970) : **التلمود والصهيونية** ،ط1، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت.-

29- الزرو .ن .2006 : **قراءة في الخريطة الحزبية/السياسية وفي آفاق المشهد الانتخابي الإسرائيلي للكنيست الـ (17)** «3-4».صحيفة الحقائق . 2006/3/24 .لندن http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=6&art=48594

30-زيادة.م .2006 : **حزب العمل والعودة لاصوله اليسارية** http://www.islammemo.cc/2006/03/25/2520.html

31-الزرو،ص،(1990):**المتدينون في المجتمع الإسرائيلي** ، رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث، الخليل .

32- سرحان ، ع، (1987) : **النزاع العربي الإسرائيلي في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي**، دار النهضة العربية .القاهرة.

33- سرحان .خ (2007) :**القدس ومشروعات التسوية الإقليمية والدولية،(1970-1989).** موقع القدس اون لاين . http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=1074&mcat=21&scat=0&sscat=0&lang=0

34-السعدي،غ،(1998) : **الأحزاب والحكم في إسرائيل** ،دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

35-شاش، ط،(1999): **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، دار الشروق ، القاهرة .

36-شحاتة ، م، (1977) : **الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر مع ،دراسة تطبيقية عن الاحتلال الإسرائيلي للإقليم العربية**، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة .

37-الشرق الأوسط .(2007) :**الوثائق الإسرائيلية (الحلقة الثالثة)**. 7 يونيو 2007 عدد 10418. لندن .

38- شرغاي ، ن ،(2008) : **القدس ومخاطر التقسيم**، ط1، مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة.

39- شريدة ، م، (2002) :**شخصيات صهيونية ، الجزء الاول** ، موقع نداء القدس . فلسطين 2007/10/4 (www.quds.ir/more.php?type-new&id-1154).

40- صفوان .م (2001) :**مصطلحات ومحطات في تاريخ القدس المعاصر**

.http://alrames.net/vb/showthread.php?t=10290
41-طعمة،ج ،(1970) : قرارات **الأمم المتحدة ، ميثاق فلسطين والصراع العربي الإسـرائيلي 1947-1974** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت .
42-طعيمة، ص، (1975) :**التاريخ اليهودي العام** الجزء الأول ،ط3 دار الجيل ، بيروت.
43-ظاظا،ح، (1970) : **القدس مدينة الله ام مدينة داود** ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية .
44- العارف،ع ،(1961) : **المفصل في تاريخ القدس** ، ط1 القدس .
45-عامر ،ص،(1992) : **ندوة القدس مفتاح السلام**، عمان.
46-عايد،خ ،(1977) : **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خـلال عهـد الليكـود " 1977-1984**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .
47-عايد،خ،(1995): **محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو**. مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 21 ، بيروت .
48-عايد،خ (1997) : **الاستيطان في القدس : جبل أبو غنيم ، وما يتجاوزه** ، مجلة الدراسـات الفلسطينية، العدد 31.
49-عايد ،خ.(2004) : **الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة**، الفصل العاشر مـن كتـاب إسرائيل دليل عام 2004 ، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت.
50- عبد الله،هـ، (1981) : **الأحزاب السياسية في إسـرائيل**، مؤسسة الدراسـات الفلـسطينية ،بيروت .
51- عثمان،أ،(1994) : **تاريخ اليهود** ، جزء1، ط1، مكتبة الشروق ، القاهرة .
52-عدوان،أ، (2002) : **مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنـة بيـل الملكيـة البريطانيـة 1937**،دراسة منشورة في مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر ،العدد الأول، غزة .
53-العمور،م،(2007) : **القدس في الديانات السماوية** بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول لنـصرة القدس ورد في الجزء الثاني لكتاب أعمال المؤتمر الصادر عن مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر غزة .
54-العناني ،ج، (2001): **القدس دراسة قانونية وتاريخية** ، جمعية عمال المطابع التعاونية، ط1 ،عمان ، الأردن .
55-العيلة، ر، وشاهين،أ،(2008) :" **الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي و الأمني على مدينة القدس**،دراسة منشورة .جامعة الأزهر.
56-الغوانمة، ن،(2002) : **حزب الليكود ودوره في الحياة السياسية الإسرائيلية** ط1 . دار الفكر للطباعة والنشر عمان .

57-غولان ،موطي ،(1996): **السياسة الصهيونية تجاه القدس (1937-1949)**، ترجمة جواد سليمان الجعبري ، ط1 ، وزارة الإعلام ، منشورات القدس .

58-الفرا، ع، (2007): **القدس في القرارات الدولية وقرارات الأمم المتحدة** دراسة مقدمة الى المؤتمر الدوليّ لنصرة القدس الأول ورد في الجزء الثاني لكتاب أعمال المؤتمر الصادر عن مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر، غزة .

59-القرعي، أحمد،(1997): **القدس من بن غوريون إلى نتنياهو**، بحث استراتيجي، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1،.القاهرة.

62-فودة ،ع ،(1984):**قضية القدس في محيط العلاقات الدولية** ، منشورات منظمة التحرير ، لبنان .

61-قريع ،أ (2007) **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو الى خارطة الطريق**، رام الله ..

62-كتن،هـ (1998) : "**القدس** "، ترجمة إبراهيم الراهب، الطبعة الأولى ،دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق .

63-كلاين،م، (2001) : **القدس ..المدينة المختلف عليها**، ط1 ، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية.، القدس .

64- اللجنة الدولية للصليب الاحمر .2009 : **الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية** لاهاي، 18 أكتوبر(تشرين الأول) 1907.
.http://www.icrc.org/Web/ara/sitearа0.nsf/html/62TC8A

65-مجاعصي،ل،(1986) : **حزب العمل الموحد في إسرائيل**، مجلة دراسات فلسطينية ، مركز الأبحاث ،م. ت.ف ، بيروت.

66- مدار،(2006): **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية**، مدار 2006/2/6، رام الله
http://www.madarcenter.org/databank/TopicView.asp?TopicID=994&SubID

67-المدلل،و،(2006) : **الاستيطان اليهودي في القدس إبان الانتداب البريطاني**، دراسة قدمت إلى المؤتمر الدولي لنصرة القدس إصدار قدس نت للدراسات والإعلام والنشر، غزة.

68-المسيري، ع، (: 1978) **:موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

69-المسيري،ع، (1999) : **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، الجزء الأول ط1 ، دار الشروق، القاهرة .

70-المسيري،ع، (1999) : **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، الجزء الثاني ط1 ، دار الشروق، القاهرة.

71-المسيري،ع، (1999) : **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،** الجزء الرابع ط1 ، دار الشروق، القاهرة.

72-المسيري،ع، (1999) : **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** ،جزء 5، ط1 ، دار الشروق، القاهرة.

73-المسيري،ع، (1999) : **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** ،جزء 6، ط1 ، دار الشروق، القاهرة.

74-المسيري،ع، (1999) : **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** ،جزء 7، ط1 ، دار الشروق، القاهرة.

75-المسيري،ع،(2003) : في الخطاب والمصطلح الصهيوني دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار الشروق ، القاهرة .

76-المسيري، ع. (2004): **التجانس اليهودي والشخصية اليهودية،** كتاب الهلال العدد 647 ، القاهرة.

77-الهور، م ، والمرسي ،ط.(1986): **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، (1927- 1985)،** دار الجليل ،عمان ،الأردن.

78-مصالحة .ن ،(2000) : **إسرائيل وسياسة النفي،** ترجمة عزت الغزاوي، مؤسسة الأيام للنشر، رام الله .

79-مصالحة ، ن، (2001) : **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون** ، سياسة التوسع(1967 -2000) ، ط1 ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .

80-معروف، ع، (1994): **الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان** ، ط1 ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، لبنان، بيروت.

81- معلوم ، حسين (2002) : مقال بعنوان :" **القدس.. في مشروعات التسوية الإسرائيلية**" http://www.elaph.com/ElaphWeb/Archive/1026101391514401200.htm?sectionarchive=NewsPapers

82-مؤسسة الدراسات الفلسطينية(1990) : "**الدولة الفلسطينية.. وجهات نظر إسرائيلية وغربية**"، بيروت .

83-موقع الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 18/11/ 2007 **www.pmo.gov.il**

84-نشرة شامل ،(1999)، العدد رقم 17 ،يوليو / تموز 1999.

85-وثائق م.ت.ف ،(1987): **مائتان وثمانون وثيقة مختارة** ،إصدار دائرة الثقافة في م ت ف سنة، بيروت.

86- وزارة الخارجية الإسرائيلية .(1994) : نص اتفاقية وادي عربا بين الأردن وإسرائيل باللغة الانجليزية

http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace%20Process/Guide%20to%20the%20Peace%20Process/Israel-Jordan%20Peace%20Treaty

87 – وزارة الخارجية الإسرائيلية. 2008:

%http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace%20Process/Guide%20to%20the%20Peace

88- ويكبيديا،(2009) :**الموسوعة الحرة**، موقع الكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

ثالثا : المراجع العبرية :

1- بينزيمان ،ع،(1976): **القدس مدينة بلا أسوار**، باللغة العبرية،القدس.

2- بنزيمان،ع ،(1980): **السياسات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد إعادة التوحيد** ، من كتاب القدس ؛ المشاكل والتوقعات ، حرره جويل كريمير لدار نشر برايجر ، نيويورك ، الولايات المتحدة.

2- بينزيمان ،ع،.(2007) : هآرتس 2007/5/19، تل أبيب .

4- بن غوريون، د، (1976): **مذكرات بن غوريون باللغة العبرية** ، تل أبيب

5- بيالار،أ، (1949) : **الطريق إلى العاصمة**، القدس .

6- **جلسة الكنيست،1994،قرار رقم 1194/5/9/29، ص 6765، القدس** .

7- حزب المعراخ (1973) : **البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة ديسمبر 1973**. القدس (ארכיון מפלגת העבודה התוכנית של הבחירות לכנסת השמינית בדצמבר 1973. ירושלים.).

8- حزب العمل (1969) . **أرشيف حزب العمل في الكنيست السابعة**. ארכיון מפלגת העבודה, של הכנסת. השביעי, בית באריל . القدس.

9- حزب العمل، (1981) :**البرنامج الانتخابي لحزب العمل**، القدس.

10- الحزب الديني الوطني (1977)" **البرنامج الانتخابي للكنيست الثامنة**، جامعة بار إيلان،(ארכיון מפלגת המפדל (1977) התוכנית של הבחירות לכנסת השמינית בדצמבר. אוניברסיטת בר אילן.

11- حزب الليكود،1981: **البرنامج الانتخابي لحزب الليكود**، القدس .

12- ديان،م ،(1975) : **مذكرات موشيه ديان وزير الجيش الإسرائيلي الأسبق** . القدس

13- عل همشمار الإسرائيلية .(**עיתון על המשמאר**) 10/ 1972/8.

14- غولان أرنون (1993):" **التغيير في خريطة البيشوف في المناطق التي هجرها السكان العرب في المنطقة التي أسست فيها دولة إسرائيل (1948-1950)**، رسالة دكتوراة "الجامعة العبرية ، القدس .

15-ليور ، إسرائيل ، (1980) :**مذكّرات المستشار العسكري لأشكول**، بعنوان "اليوم تندلع الحرب" باللغة العبرية. تل أبيب.
16- مجموعة القوانين الإسرائيلية (1967):. **القدس رقم 6/28.499** / 1967.
17- المحكمة العليا الإسرائيلية ،(1988) : **قرار ، 42، ص 424**، القدس.
18-معاريف ،(2002) : **עיתון מעריב** 2002/12/15 ص 3 ، القدس .
19-معاريف .1972: (**עיתון מעריב**)عدد 3 .3سبتمبر.ص 2، تل أبيب .
20- ميلمان، ي، ورفيف،د، (1988) : هذا تاريخ الترانسفير، ملحق دافار، 1988/2/19، تل أبيب.
21- كتاب القوانين،(1994) : ص 85 باللغة العبرية(**החוק הישראלי ספר**). القدس .
22-الكنيست، (1999):**وقائع جلسات الكنيست، كراس رقم 23.26/ 1999/3/29**، ص 3037، 3046. القدس .
23 - كوهين يروحام،(1973): **خطة ألون ، إصدار هكيبوتس هميوحاد . اسرائيل (ירוחם כהן، תוכנית אלון. (1973) . הקיבוץ המיאוחד.**
24- كول هعير.**1975 : عيتون كل العير** ، 1995/7/21 ص 3.
25- هارتس ،(1981): 1981/7/24 القدس .
26- هآرتس،(1989): **عيتون "הארץ** . 1989/3/22 . القدس .
27.هارتس،(1995): (עיתון "הארץ") 1995/5/25 .القدس .
28- هآرتس،(1995): (**עיתון "הארץ"**) . : **30**/10 /1995 ص 3. القدس .
29- يديعوت أحرونوت،(1995): (**ידיעות אחרונות) مقابلة مع اسحق رابين عدد 1995/9/24.**

رابعا :المراجع الانجليزية

1-Abu zaidah,s (2005): Variable and fixed-Israeli policies in Jerusalem before and after the establishment of the Jewish state. Exter University.UK.(Ph.D unpublished)
2-Amirav .M.,(1992) Israel's policy in Jerusalem since 1967, working papers series-no.102. Stanford Center on Conflict and Negotiation. Stanford University, California, USA.
3- Bailer,U.(1984). The Road to the Capital- The establishment of Jerusalem as the Official Seat of the Israeli government in 1949, Studies in Zionism, Vol 5. No.2.
4-Ben-Gurion to Sharitt.(1949). on 4 December 1949, ISA, File No,2443/4
5-Benvenisti M. (1976) Jerusalem, The torn city, Minneapolis, University of Minnesota press, Jerusalem.

6-Ben Ghurion .D.(1975).When Israel Fought:" Hebrew" :Tel Aviv.
7-Ben Gurion .D,(1963).:" Israel :Yeares of challenge" New York.
8-Benziman, Uzi,(1980): Israeli Policy in East Jerusalem After Reunification, from the book Jerusalem; Problems and prospects, edited by Joel L.Kraemer. Praeger Publishers, New York,U.S.A.
9-Benjamin,G.(1974): The six day war, a study in the setting and the process of foreign policy decision-making under crisis conditions, Jerusalem, Hebrew University.
10-Brecher, M.(1974). Decisions in Israel,s Foreign Policy. London. Oxford University, Press
11-Benvensiti.M.(1948).West Bank Data Project : Asurvey of Israel,s Polices .AEI.Studies.398.washinghton DC: American Enter prise Institute for Public Policy .research .PSI.
12-Cohen.I.:(1951)"A Short History Of Zionizm ,London
13-Feintuch, Y.(1987) .US Policy on Jerusalem .New York :Greenwood Press.
14- Gazit ,S(1995), The carrot and the stick: Israeli Policy in Judea and Samira 1967-68, Wachington D.C. B'nai B'rith Books, 1995.
15- Israeli state Archives, foreign Ministry,2382/13
145- Israeli Labour party Archive.(1949): the First Knesset manifesto, Bet Bearl. Israel.1949.
16- Israeli Labour party Archive.(1959): the IV. Knesset manifesto, Bet Bearl. Israel.1949.
17- Padon,G.(1974) The Divided City: 1948-1967, as quoted By Msgr.John ,M. Oesterreicher&Anne Sinai, Jerusalem. the John Day Company, New York
18-Jabotinsky Archeiv (1951), Manifasto of Herut Movement, , Zaav Castle, Tel Aviv
19- kandall.H.(1948) Jerusalem: The City plan, preservation and development during the british Mandate 1918-1948,London: his majesty,s stationary office
20-Kelerman.A.(1996),Society and Settlement, Jewish Land of Israel in the Twentieth Century. New York :State University of New York press .1996.
21- Sharitt ,(1994): A letter from Sharitt to Eytan ,4-12-1949, ISA,File No,2329/17.
22- Sharitt ,(1994): A letter from Sharitt to Eytan ,10-1-1949 Op.ci.
23- sharitt to Ben-Gurion(1949), 14-12 . 1949, ISA,FM,2446/1
24- Walter, Zader,(1971): Israel and the Holy Places of Christendom, Weidenfeld and Nicolson.